

الْجَوَابُ الْمَفِيدُ  
فِي  
حُكْمِ جَاهِلِ التَّوْحِيدِ

محفوظ  
جميع الحقوق

الطبعة الرابعة

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤ م

الطبع والتجليد:

Step Ajans Matbaa Ltd. Şti.  
Göztepe Mah. Bosna Cad. No: 11 Bağcılar / İstanbul **Tel:** 0212 446 88 46  
**Sertifika No:** 45522

عنوان دار المحبرة للنشر والتوزيع

Yamanevler Mah. Küçüksu Cad. No: 9 Dükkan: 1 Ümraniye / İSTANBUL  
**Tel:** +90 5368789603  
**Telgram:** @daralmehbra

دار المحبرة للنشر والتوزيع

الْجَوَابُ الْمَفِيدُ

فِي

حُكْمِ جَاهِلِ التَّوْحِيدِ

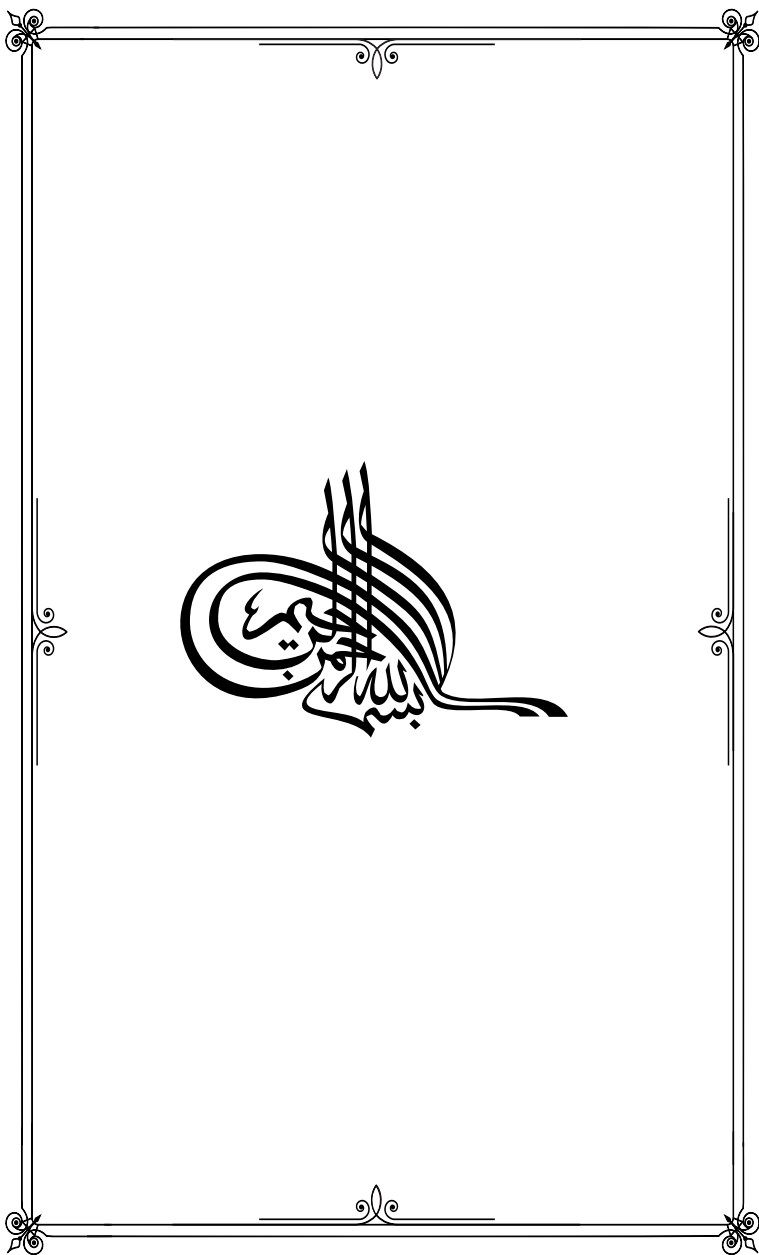
تَأَلَّفَ

د. طَائِفُ عَبْدِ الْحَكِيمِ

الطَّبَّعَةُ الرَّابِعَةُ

دارُ المعجزة

للنشر والتوزيع



## مقدمة الطبعة الرابعة الشرعية

الحمد لله الذي خلق الإنسان، علمه البيان، والذي علّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، فسبحانه له الفضل والمنه في كلّ ما يطرأ على عقل بشر من فكرة أو خطرة، والذي أرسل رسله وأنزل كتبه شاهدة على الإنسان بأن الله ما كان ليعذب أحداً إلا بحجة تامة وبلاغٍ مبين، على لسان رسله، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

والصلاة والسلام على رسول الله، الحبيب المصطفى، عليه أفضل الصلاة وأتم السلام، أبلغ الرسالة وأدى الأمانة، كاملة غير منقوصة، ضمن بها قيام الحجة على الجاهلين، وإتمام النعمة على العارفين، فكان نبأاً للمؤمنين، وعلماً قائماً للمهتدين، يفتح بالسيف، ويهدي بالكلمة، فاللهم صل عليه وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد،

فإن هذا الكتاب، هو أقرب الكتب إلى نفس كاتبه، وأوصلها وشيجة بروحه، حيث كان أول أعماله<sup>(١)</sup>، وأراد الله سبحانه أن

(١) ولا أعظم فضل من كانوا من رفاق علم، أمدوا بالعون والمشاركة وبنقولات ومحاورات ضرورية، بارك الله تعالى بهم وأمدهم بالصحة والعافية

يضع له قبولاً بين طبقة طلاب العلم، فطُبِعَ مرات عديدة، دون إذن خاص، ثم طُبِعَ ثلاث مرات بمعرفة واضعه.

وسيجد القارئ الكريم كثيراً من تاريخ الكتاب، الذي شاع بين طلبة العلم في الثمانينيات، حتى وصل لأن يكون من مقررات الدارسين في أفغانستان، زمن الحرب ضد الاحتلال الروسي الغاشم.

وقد أضفت ملحقاً للكتاب في «الأسماء والأحكام وإقامة الحجة» لصلته الوثيقة بموضوع الكتاب، خاصة باب تكفير المعين، لما وجدت أنه يناسب غرضه، ويزيد من بيانه وشرح قصده.

فما كان في الكتاب من حقٍّ فمن الله، وما كان فيه من خطئٍ فمن الشيطان ومني. وما قصدنا إلى الإحسان ما استطعنا.

وجزى الله الإخوة القائمين على الطباعة خير الجزاء

✍ د طارق عبد الحليم

٧ ذو الحجة ١٤٤٥ - ١٣ يولية ٢٠٢٤

## مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، أما بعد  
فقد وفق الله سبحانه في إخراج هذا الكتاب للمرة الأولى في  
القاهرة عام ١٩٧٨، حيث كانت الحركة الإسلامية وقتها تعيش  
حياة تتراوح بين الإنطلاق المحدود التحرر المرصود، وبين السرية  
النسبية الضرورية لما يمكن أن يستتبع العلن من عواقب. ومن  
الأهمية بمكان أن أشير هنا إلى ما دعا إلى وضع هذا الكتاب في  
تلك المرحلة الحاسمة من تاريخنا المعاصر، إذ إن مرحلة  
السبعينيات كانت حافلة بالحركة الحيّة لكافة الاتجاهات  
الإسلامية، ومن شاء أن يراجع ذلك فليراجع ما ينشر هذه الأيام  
على صفحات عدد من المجلات ومنها الدورية الفصلية «المنار  
الجديد» من محاورات ومراجعات لمرحلة السبعينيات، وما زخرت  
به من اتجاهات إسلامية تراوحت من أقصى الإرجاء، متمثلة في  
أتباع الإخوان المسلمون ودستورهم في هذا الوقت كتاب «دعاة  
لا قضاة» الذي نسب لحسن الهضيبي رحمة الله عليه حيث اسبغوا  
صفة الإسلام على نظم تبنت الحكم بغير ما أنزل الله كنظام ثابت  
وشريعة موازية مقننة بحكم الدستور، فخلطوا بين حكم الفرد  
المسلم مرتكب الذنب أو الكبيرة، أو حكم الحاكم الظالم الفاسق

الذى يتبنى حكم الله كنظام وإن خرج عليه في بعض آليات تنفيذه، وبين تقنين الكفر والحكم بغير الشرع وتعبيد الناس له، إلى أقصى التكفير والخروج متمثلاً في الحركة التي عرفت بالتكفير والهجرة وزعيمها شكرى مصطفى، الذى كفر الحكومات والمجتمعات والأفراد واتبع فكر الخوارج حذو والنعل بالنعل، فكان ممن انطبق عليه حديث رسول الله ﷺ «سيخرج من ضئضى هذا الرجل قوم تحقرون صلاتكم إلى صلاتهم وصيامكم إلى صيامهم يقرؤون القرآن لا يبلغ تراقيهم». وبين هذه وتلك ظهرت حركات أخرى كالجهاد الذين عنوا بإتخاذ الجهاد حلاً لمواجهة الخروج على الشرع وإن ضلت بعض آليات التنفيذ التى اتبعوها فقتلوا من لا يستحق القتل واعتدوا في بعض ما قرروه، وتابعت بعض حركات أخرى مسارها كحزب التحرير الذى تبنى بعض ضلالات الإعتزال فكراً والدعوة لإقامة حكومة إسلامية دون مراعاة حال منتسبيه، وهذا ليس مجال تتبع خريطة الحركات الإسلامية آنذاك وموقع فكرها من الصحة والبطلان، ولكن ما قصدت إليه هو أن أوضح الظروف التى صاحبت كتابة هذا الكتاب.

وقد كان فكر كاتب هذه الكلمات، ومن معه من أخوة كان لهم فضل المشاركة في بعض ما احتوى عليه الكتاب بالمناقشة والمراجعة والإمداد ببعض التعليقات والحواشي، فكراً سنياً خالصاً لا تشوبه شائبة من بدعة إرجاء أو خروج أو ما بينهما، سواء في فهم التوحيد الخالص أو مقتضيات الإيمان ومركباته

وصفات الله سبحانه وما يتخرج من هذه القضايا كالقضاء والقدر وعلم الله سبحانه وغير ذلك مما شغل الفكر الإسلامي في القرون السالفة وتراوح بعدا وقربا من سنة رسول الله ﷺ.

ثم إنه نبعت في هذا الوقت، أواسط السبعينيات، نابعة ممن انتسب إلى من حمل جرثومة الإرجاء من ناحية أو ممن اتبع فكر من سمي «بالتيار السلفي» وهم من أتباع الألباني رحمة الله عليه، سواء بوعي أو بغير وعي، نقول أن فكراً ظهر في هذه الفترة يدعى<sup>(١)</sup> أن من جهل التوحيد فلم يعرف ماهيته سلباً أو إيجاباً فهو ناج عند الله سبحانه! بل بلغ بعض منتسبي هذا الفكر وقتها أن يزعم أن من الأفضل أن لا يدعو الفرد أهله وأبويه لفهم التوحيد، خوفاً من أن يردوا بعض جوانبه، فتركهم يجهلون أولى من إعلامهم به وبمقتضياته حيث إنهم كجبهة بالتوحيد ناجون غانمون، أفضل ممن عرف وعلم!

في مثل هذا الجو الغريب العجيب الذي ذكر ببدع نشأت لغياب أصحاب العلم من الساحة لأسباب عديدة معروفة ظهر لنا أن تناول مثل هذا الموضوع، وهو حكم جاهل التوحيد في الشريعة بشكل علمي متخصص قد يमित هذه البدعة خاصة وأن هذه النقطة من البحث هي من دقائق على أصول الفقه في بحث

(١) «اعتماداً على جمل وردت في دستور جماعة الإخوان هذا الزمان ونعني كتاب «دعاة لا قضاة».

«عوارض الأهلية» وهو أمر لا يتيسر للكثير أن يضطلع عليه أو أن يحققه، فأذن الله سبحانه أن أشرع في تناول هذا الأمر ببحثعاون عليه، كما أشرت من قبل، إخوة بالمناقشة والنقد حيناً أو جمع النصوص الإستشهادية في بعض المواضع حيناً آخر، حتى صدر في عام ١٩٧٩ تحت اسم يحمله كل من ينتمي للإسلام عبداً لله وعبداً للرحمن!

وقد لاقى الكتاب في ربع القرن الخالي من الموافقة والمعارضة ما لاقى، ولكنني أريد في هذا الموضوع أن أثبت بعض النقاط التي لا بدّ منها لنبرأ الى الله مما عسى أن يلحق بكتابتنا من خطأ في الفهم أو انحراف في التأويل، فنقول:

أن كاتب هذا الكتاب لا يرى تكفير الأفراد ولا تكفير من أقر بلا إله إلا الله، وأنه لا يصح أن يمتحن الناس في عقائدهم لمعرفة فهمهم للتوحيد من عدمه ومن ثمّ للحكم عليهم بإسلام أو وكفر، أقول وأقرر أن هذه بدعة ضلالة لا تصح، بل المسلم لدينا «في حكم الدنيا» من أقر بلا إله إلا الله، أو شهد بما يدل عليها، على أن لا يصاحب ذلك الإقرار ظاهر شرك أو كفر

شهدت به الشريعة كما في حديث رسول الله ﷺ، وفيما ثبت من كبريات أصول الشريعة «أن مدار العمل على الظاهر»، أما من تلفظ باللفظ دون معرفة معناه، فأمره إلى الله يوم يقوم الأشهاد، فإن ذلك يعتمد على ما وقع عليه جهله سواء كان أصل الدين

أو كلياته وأصوله الإعتقادية أو مما عرف من الدين بالضرورة أو غير ذلك مما أوضحناه بالدليل والبرهان في ثانيا الكتاب . فإن راح يرتكب ما يناقضه ويقدح في صحته ، فإن ذلك إذن يقع تحت قاعدة تعارض ظاهرين وهذا ليس مجال التحقيق فيه .

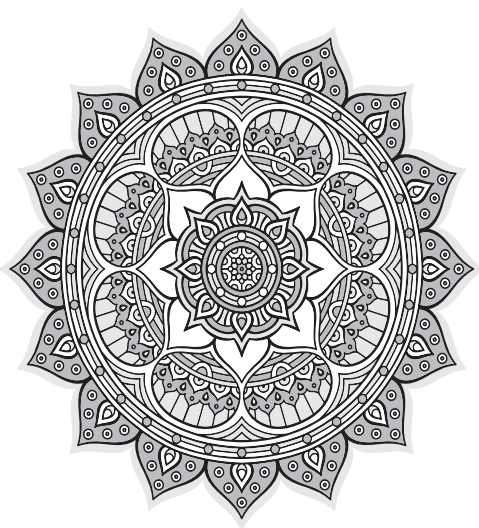
إن الأمر أمر دعوة إلى الله وتحقيق التوحيد في حياة الناس والأمم ، وليس هو أمر إخراج دليل يتخذة الناس لتكفير بعضهم بعضا ، فهذا من أقبح الأمور وأبعدها عن الشريعة ، بل يجب التحقق من العلم ، ثم الدعوة إلى الحق ، ثم بيان الحق للمخالف ثم تحذيره ، ثم معرفة وتحقيق مناط مخالفته لبيان مكانه من الإسلام إن استدعى الأمر ذلك ، فمسلم محسن ، أو مقصّر أو عاصٍ فاسق أو صاحب بدعة أو خارج عن دين الدين الله كافر به .

ثم إن من قرأ كتاب الجواب المفيد وخرج بفكر تكفيري أو استخدم أدلته في غير ما قصدنا إليه مما أوضحناه ، فعليه أن يتقي الله وأن يبرأ اليه من مثل هذا الإتجاه الذي لا يتبناه كاتب الكتاب ولا من هم على عقيدته السنية الخالصة .

نسأل الله أن ينفع بهذا العمل ، وأن يتقبله خالصا لوجهه إنه هو السميع البصير .

✍ د. طارق عبد الحليم

١٧ مايو ٢٠١٢



## تصدير دار الأرقم (الطبعة الثانية)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله  
وصحبه ومن والاه  
وبعد

فقد صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في مصر عام ١٩٧٨<sup>(١)</sup>، ثم تتابعت من بعد ذلك طبعاته مما لا يحصى عدده إلا الله سبحانه. وقد كان هذا الكتاب هو الأول في سلسلة كنت - وإخوة لي - قد قدرنا أن نصدرها تباعا تحت اسم «عقائد السلف». وقد أصدرنا منها هذا الكتاب ثم كان أن تفرق الجمع وتشتت الشمل، وانشغل كل بما هيا الله له من مشاغل إلى يومنا هذا. وكان أن صدر الكتاب تحت اسم «أبو عبد الله عبد الرحمن بن عبد الحميد» لأسباب يعرفها من عايش جو السبعينيات وتعرف أوضاع المنتسبين إلى الدعوة في إبانها. وقد كان العون الذي تلقيناه من إخواني في إخراج هذا الكتاب هو في مناقشة موضوعاته والنظر في أدلته ومراجعة أفكاره، وهو عون ليس بالقليل، كذلك فقد أمدني أخ عزيز من أولئك الأخوة ببعض النقولات التي تدعم النصوص وتؤيد الفكرة، ثم بعد ذلك، كانت مهمة الكتابة

(١) طبعة دار المدني، مصر

والتدوين والتنسيق والترتيب هي من عملي بفضل الله وتوفيقه، وكل من اطلع على ما كتبت في أعمالي الأخرى مثل «مقدمة في أسباب إختلاف المسلمين وتفرقهم» أو «المعتزلة: نشأتهم وتطورهم»، أو راجع مقالة من مقالاتي مثل «الإرجاء والمرجئة» أو «مفهوم السببية»، لما أخطأ أسلوب في الإنشاء، وطريقة تناولي للبحث فإن لكل كاتب أسلوب وطريقة تناول وعرض هي منه بمنزلة بصمة الأصبع، لا تتكرر.

وفي عام ١٩٩٢، في أحد المؤتمرات الإسلامية في دنفر/أمريكا، كان من قدر الله سبحانه أن أهداني أخ لي في الإسلام، كتاب اسمه «عقيدة الموحدين والرد على الضلال والمبتدعين»<sup>(١)</sup> بتقديم الشيخ الإمام عبد العزيز بن باز، رحمة الله عليه، وجمع الشيخ عبد الله بن سعدي الغامدي العبدلي، فما أن قلبت فيه حتى فوجئت بكتابي هذا بين الرسائل المنشورة في هذه المجموعة، تحت رقم ١٣<sup>(٢)</sup>، دون أن أعرف عن ذلك شيء. ولعل أحد الأخوة قد قدمه إلى الشيخ العبدلي<sup>(٣)</sup>، الذي رأى فيه ما يستحق

(١) طبعة مكتبة الطرفين بالطائف

(٢) نشر الكتاب تحت اسم «أبو عبد الله عبد الرحمن بن عبد الحميد المصري» ولا أدري سبب إضافة المصري، أكانت ضرب من التخمين أم إشارة إلى الواضع الأصلي للكتاب.

(٣) لم التقي الشيخ العبدلي ولعل الله أن يجمعنا في يوم من الأيام على الخير إن شاء الله تعالى.

النشر في هذه المجموعة الفريدة من مدونات أهل السنة والجماعة. ووالله الذي لا إله إلا هو ما سعدت بشئ قط سعادتني بهذا الأمر إلا حين استقبلت ولد من ولدي، فإنني -يعلم الله- ما اهتممت في رحلتي في مجال الدعوة إلى الله التي تجاوزت ثلاثين عاما، بصيت أو شهرة، ولكن آثرت العمل مع الخاصة في شرح التوحيد ومقتضياته وتأصيله دون النظر إلى ما قد يعترض ذلك من نوازع النفس وشهواتها في استدعاء الشهرة وعلو الصيت. وقد يسأل سائل: فما بالك تظهر الآن ما خفي مدة ربع القرن الخالي؟ فأقول: إن مرور هذه الحقبة من الزمن كفيل بان يهون أمر الكتاب والكاتب جميعاً، ثم إن إعلان الحق له قوة ذاتية إذ الحق هو من أسماء الله تعالى، لا يحتاج إظهاره إلى سبب، بل سبب إظهاره كامن في ذاته.

وقد كان السبب في إصدار هذا الكتاب وبحث هذا الموضوع هو ما ساد فترة السبعينيات من اضطراب وخلط في المفاهيم ومن ذلك فهم طبيعة الجهل كعارض من عوارض الأهلية، وحدوده وأحكامه، ثم ما كان مما هو من طبائع البشر حين يتعرضون لما يجهلون، فعلا بعضهم وتطرف بأن ألقى تهمة الكفر على كل من «جهل» بشكل عام دون تحقق بموضوع الجهل وما وقع عليه. وأفرط البعض الآخر فجعل جاهل التوحيد في كل درجاته وأبعاده مسلماً لا يضره شئ من هذا الجهل، بل تعدى البعض إلى أن آثروا أن لا يتوجهوا بالدعوة إلى ذويهم أو إلى

شرح حقائق التوحيد لمن يهمهم أمرهم خشية أن لا يتقبلوه، وهو ما قد يوقعهم في خطر الكفر، بينما إن تركوا على جهلهم لكان هو خير لهم! فقدموا الجهل على العلم، وخالفوا شرعة الله وسنة رسوله ﷺ التي تقضى ببيان الحق والصدق به. وتفاقم الأمر وقتها حتى أن صار الرجل يقابل الرجل في مجال الدعوة فيكون أول ما يسأله عنه «أتعذر بالجهل أم لا تعذر!» هكذا بهذا التعميم والإطلاق! ثم يكون تقسيم الأخ لأخيه في الإسلام وموقفه منه مبني على إجابة هذا السؤال لا غير!

في مواجهة ذلك الإفراط والتفريط، رأينا أن نتناول عارض الجهل بالشرح بصفة عامة، مبينين أحكامه التي تختلف بحسب موضوع الجهل وما يقع عليه، فالجاهل بالتوحيد له أحكام غير الجاهل بما علم من الدين بالضرورة أو مما هو من القواعد العامة والكلية أو مواضع الإجماع أو غير ذلك مما بيّنه علماؤنا في هذا الباب. وقد جمعنا شتات ما تفرق في كتابات العديد من كتب الأصول في هذا الموضوع، وكان تقسيم الأمر وتفصيله وتدوينه في موضع واحد هو الجديد الذي منّ الله علينا به في هذا البحث.

ولعل هذا الموضوع قد أصبح مما عفا عليه الزمن إذ أن الإهتمامات قد تبدلت، وهموم الدعوة قد تغيرت فلم يصبح عارض الجهل هو مما يختلف عليه الناس، وأي جهل في واقعنا

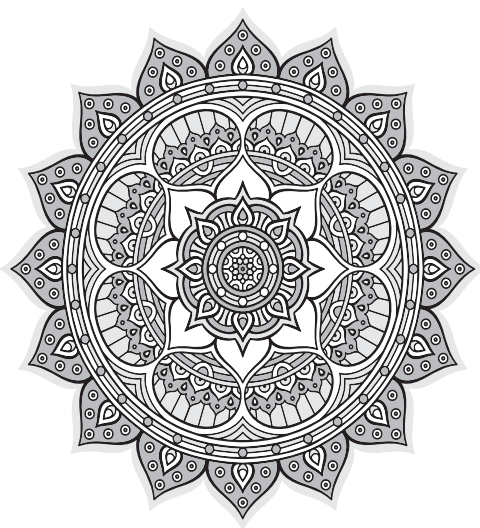
هذا الذي عرف فيه القاصي والداني ما الإسلام وما حدوده وضوابطه، ومن أعدائه ومن أنصاره. إلا أن هذا لا يمنع أن موضوع البحث هو موضوع أكاديمي لا تنقطع الحاجة الي فهمه وتحقيق القول فيه في أي زمن.

وأسأل الله سبحانه أن لا يحرمني من ثواب هذا العمل، وأن لا يكون إعلاني عنه سبب في ضؤولة ما يعود علي من فضل الله ورحمته بسببه، فوالله ما أردت بذلك إلا أن يناله سبب من اسم الله الحق، بدلا من أن يظلّ غفلا عنه، مقطوع النسب ومبتوت الأصل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

✍ د. طارق عبد الحليم

تورونتو ٩ رجب ١٤٢٥، الموافق ٢٤ أغسطس ٢٠٠٤



## مقدمة الشيخ عبد العزيز بن باز على كتاب «عقيدة الموحدين»

وفيه كتاب الجواب المفيد تحت رسالة رقم ١٣

«الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، أما بعد

فقد تقدم إلى الأخ في الله فضيلة الشيخ عبد الله سعدي الغامدي، وهو معروف بصدقه وأمانته، وغيرته الدينية، ووقوفه ضد الخرافات والأعمال الشركية، والبدع ونحوها وذبه عن العقيدة الإسلامية، والدعوة إليها، ومكافحة ما يخالفها. وذكر لي أنه قد عزم على جمع بعض الرسائل النافعة من مؤلفات أئمة الدعوة وبعض علماء نجد وطبعها، في حكم تكفير المعين وعدم العذر بالجهل في مسائل التوحيد والشرك، وطلب مني أن أضع مقدمة لها.

وقد اطلعت على هذه الرسائل فألفيتها رسائل قيمة جديدة بالنشر، ألفها أئمة أجلاء، وعلماء فضلاء قضوا حياتهم في تدريس العلم النافع من كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، والعمل بهما، والدعوة إلى الله، وصانوا العقيدة ودافعوا عنها،

وبينوا زيغ الزائغين، وضلال الضالين، مع اشتمال هذه الرسائل على بيان التوحيد وما جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، وبيان ما يجب لله تعالى على عباده من العبودية لله وحده، وإخلاص العبادة له بجميع أنواعها قولاً وعملاً واعتقاداً، فلا يدعى إلا هو وحده، ولا يستغاث ولا يستعان إلا به .

كما أن هذه الرسائل أيضاً قد اشتملت على محاربة الوثنية بجميع صورها وأشكالها وألوانها، وحذرت عن كثير من أنواع الشراكيات الواقعة عند كثير من المسلمين وخاصة في هذه الأزمنة وفي كثير من البلاد كدعاء الأنبياء والصالحين ودعوة الغائبين من الملائكة والجن وغيرهم وسؤالهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، وإغاثة اللهفان، والتقرب إليهم بالذبح والنذر وسائر أنواع العبادات التي لا تصلح إلا لله تعالى، كما اشتملت على تكفير من دلت الأدلة على تكفيره، وإلى القارئ بيانها :

الانتصار لحزب الله الموحدين، مفيد المستفيد، كشف الشبهات، وتطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، وحكم تكفير المعين، والمورد العذب الزلال، وشرح أصل الدين وقاعدته، والرد على الجهمي، الكلمات النافعة في المكفرات الواقعة، العقيدة الواسطية، العقيدة الطحاوية، درجات الصاعدين إلى مقامات الموحدين، والجواب المفيد في حكم جاهل التوحيد، وتفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ

ذُرِّيَّتَهُمْ . . . ﴿ الآية من تفسير محمد رشيد رضا، وأدلة معتقد  
أبي حنيفة الإمام في أبيي الرسول ﷺ، فتوى لسماحة الشيخ  
ابراهيم ابن الشيخ عبد اللطيف في تطفير الجهمية، أربع فتاوى من  
مجلة البحوث الإسلامية وغيرها في حكم دعاء الجن، وتكفير من  
يدعوهم وعدم العذر بالجهل، وفي كفر من رضي بما هو عليه من  
الشرك وأعرض عن تعلم التوحيد، نواقض الإسلام.

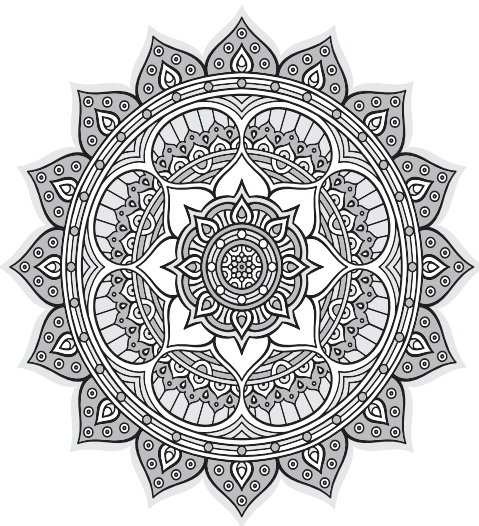
جزى الله مؤلفيها أعظم الجزاء وضاعف مثوبتهم، ورفع  
درجاتهم في المهديين، ونفع بعلمهم المسلمين في كل وقت  
وحين، وجزى الله فضيلة الشيخ عبد الله خيرًا، وأثابه لقاء حرصه  
على نشر الكتب الداعية إلى توحيد الله وتعظيم كتابه وسنة نبيه  
صلى الله عليه وسلم، والرد على من خالف ذلك، ووقفه وأعانه  
على كل خير إنه جواد كريم، وصى الله على نبينا محمد وآله

وصحبه

الرئيس العام

لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

عبد العزيز بن عبد الله الباز



## مقدمة الطبعة الأولى

إن الحمد لله، نستعينه ونستعديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونصلي ونسلم على رسوله محمد وعلى آله وصحبه . . وبعد:

فلقد عالجنا في البحثين السابقين<sup>(١)</sup> نقطتين من أهم النقاط التي انحرفت فيها المفاهيم السائدة عن الحق الواضح، مما أدى إلى تقديم الإسلام لأبناء هذا الجيل مشوهًا مبتورًا، ناقصًا هزيلًا، بل مقطوع الصلة بالدين الذي أنزله الله على رسوله ﷺ، اللهم إلا من بعض الشكليات الفرعية دون الأصول.

كان بحثنا الأول عن حقيقة معنى التوحيد، وبيان المعنى الحقيقي والأصلي للعبودية لله ﷻ، والتي هي أصل دعوة الرسل جميعًا صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. كما بينا أصل الإسلام الذي لا يكون دين الله إلا به.

وكان بحثنا الثاني عن ضبط حقيقة الإيمان، وأنه قول وعمل يزيد وينقص، وناقشنا فيه عناصر الإيمان، من المعرفة والتصديق

(١) هما بحث «التوحيد»، وبحث «حقيقة الإيمان»

والانقياد القلبي والالتزام العملي باللسان والجوارح، كما أوضحنا معنى الإصرار، والرد للشريعة، ثم رددنا مزاعم المرجئة من أن الإيمان مجرد كلمة تقال باللسان وكفى! أو أنه مجرد عمل قلبي بحت. وكذلك رددنا مزاعم الخوارج الذين أدخلوا في أصل الإسلام ما ليس منه، وحدوا له حدودًا جديدة حسبوها من أصل الدين، بينما هي من كمالاته وواجباته.

كذلك أمكن لنا تحديد المقاييس الدقيقة التي نستطيع بها ضبط الواقع القائم، سواء كان واقع فرد معين أم واقع مجتمع ما. حيث إن من لم يستوعب هذه الأصول ويفهما على وجهها الصحيح فإنه يفقد القدرة على ضبط أي واقع، بل يختلط عليه الأمر اختلاطًا شديدًا، فيحسب الكافر مسلمًا، ويرمي المسلم بالكفر، ويموه عليه المنافق بما يؤذيه، ويضره في دينه ودنياه، وهو غير عالم بحقيقته، بل غير واع بما يجري حوله.

إن من الأهداف الأساسية للشريعة الإسلامية التي نبه عليها القرآن الكريم: ضبط الواقع القائم دائمًا ضبطًا شرعيًا، لكي يتميز الخبيث من الطيب، ويعرف الكافر من المسلم، وبتبين الفاسق من العابد، فيمكن حينئذ معاملة كلِّ بما يستحقه، حسب ما شرعه الله ﷻ لذلك من ضوابط وحدود.

قال تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [الأنفال: ١٧٩].

وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ الْآيَاتِ وَلِتَسَيِّرَنَّ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ﴾  
[الأنعام: ٥٥].

إن هذا الأثر قد صار من أهم الأمور وأخطرها، في هذه العصور المنكودة بالذات، وذلك لاختلاط الحق فيها بالباطل، والحابل بالنابل، اختلاطاً شديداً، حيث رفع فيها الكافرون شعار الإسلام، بينما هم يخفون وراء كل العداة والحقد للإسلام وأهله.

وسنحاول هنا بمشيئة الله أن نعالج بهذا البحث، قضية صارت -بقدر الله- واحدة من أخطر القضايا التي يتعرض لها الفكر الإسلامي، ومن ثم العمل الإسلامي في وقتنا هذا. وهي قضية تأثير عارض «الجهل» على صحة الإسلام أو فساده وبطلانه، ودائرة تأثيره على التكليف، وما يصلح أن يكون فيه عذراً وما لا يصلح.

ولقد أصبح من الأمور الواضحة الآن مدى تأثير هذه القضية على الواقع الحالي لبعض «دعاة الإسلام»، من حيث تقييمهم للواقع الحالي، ومن ثم من حيث منطقهم في الدعوة إلى دين الله. بل إن الأمر تعدى ذلك إلى فهمهم الأصلي لحقيقة التوحيد وأصل الإسلام، فكان من لازم قولهم ونتيجته ومساقه ما نعيدهم منه ونأباه لهم.

كما أن هؤلاء «الدعاة» قد أظهروا الواقع الإسلامي، وكأن فيه خلافاً وصراعاً بين اتجاهين قائمين في الفكر الإسلامي، أقل ما يقال فيهما أنهما يمثلان «موضع خلاف» بين الأئمة، فيسوغ لكل مسلم أن يأخذ بأي الاتجاهين شاء! بل تعدى الأمر ببعض إلى اعتبار أن أحد الاتجاهين ما هو إلا «بدعة منكرة» وخروج على مذهب أهل السنة والجماعة!

فهذا الخلاف -بزعمهم- إن صح أن فيه خلافاً معتبراً<sup>(١)</sup> - هو خلاف أصلي لا فرعي؟ تنبني عليه أخطاء جسيمة في الدعوة إلى دين الله، بل إن الأمر قد يتعدى عند البعض إلى الإخلال بفهم أصول التوحيد نفسها، واعتبار من يسقط منها أصلاً، ما يزال «مسلياً» رغم سقوطه في الشرك وتلبسه به!

ويرتبط بهذه القضية ارتباطاً وثيقاً، ما يعرف بقضية «تكفير المعين». وهي قضية محسومة عند الأئمة الأعلام، ولكن التناول

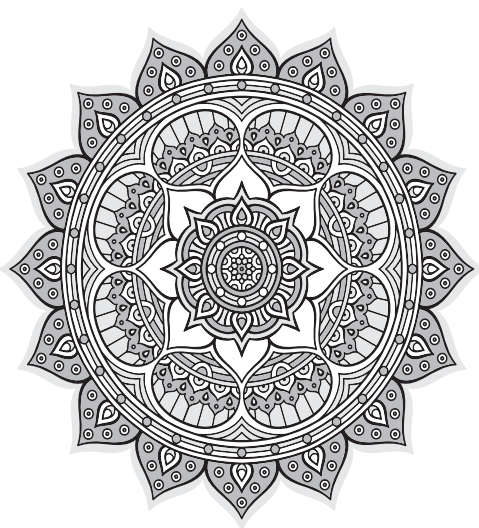
---

(١) الخلاف المعتبر شرعاً هو ما يختلف فيه مجتهدان أو بعض المجتهدين الذين استكملوا كلهم شروط الاجتهاد المرعية. فهناك ما لا يعتبر خلافاً -من الوجهة الأصولية الشرعية- وإن بدا للبعض أنه خلاف؛ مثل خلاف من لا يعتد بخلافهم من المبتدعة -كالخوارج وغيرهم من أصحاب الفرق- وكمكري القياس من الظاهرية -في بعض أقوال أهل السنة- وكذلك خلاف من لا يعتد بقوله أصلاً لعدم قيام شروط الاجتهاد والنظر لديه، فما بالك بخلاف من لا علم له بأقوال السلف والخلف؟! (راجع إرشاد الفحول للشوكاني ص ٨٠) طبعة مصطفى الحلبي.

المريض لبعض النقول، والخطأ في تحقيق المناط الذي تنطبق عليه بعض النصوص، أثار حولها شبهات لا وجود لها في حقيقة الأمر، وذلك نتيجة لعدم الدراسة المتأنية في بعض الأحيان، ولغير ذلك من الأسباب في أحيان أخرى كثيرة!

والله تعالى نسأل أن يلهمنا التوفيق والسداد





## الفصل الأول

### مقدمات ضرورية

(أ) إن من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام أن مدار النجاة يوم القيامة، إنما هو في تحقيق الإسلام الحقيقي لله ظاهرًا وباطنًا، وهو ما يستلزم الانقياد والطاعة له ﷻ.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [التغزل: ٨٥].

وقال ﷺ [لا تدخل الجنة إلا نفس مسلمة]<sup>(١)</sup>.

كما أن عصمة الدم والمال بالإسلام في الدنيا مترتبة على صحة الإسلام في الظاهر، والله يتولى السرائر. قال ﷺ [أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله]<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه بروايات مختلفة أحمد والطبراني والبخاري، وفي رواية البخاري:

[لا يدخل الجنة إلا مؤمن].

(٢) متفق عليه

وقال عليه السلام في رواية [إنما أمرت بالظاهر - أو إنما نحكم بالظاهر - والله يتولى السرائر]<sup>(١)</sup>

ولقد عالجتنا هذه النقطة باستفاضة في البحثين السابقين، موضحين لكل معاني الشهادة المعتبرة سواء على الحقيقة في أحكام الظاهر. فمن مات على غير الإسلام، فليس بمتقبل منه دينه عند الله ﷻ - بنص الكتاب والسنة - كائنًا ما كان الدين الذي مات عليه.

(ب) وقد سبق أن بينا بوضوح واستفاضة حدود دائرة الملة الإسلامية، وقلنا إن الدين ينقسم إلى أصل وفروع:<sup>(٢)</sup>

\* أصل: وهو التوحيد أو الإيمان المجمل أو كلمة السواء، أو أصل الإسلام. وهذا لم يختلف فيه الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، ولا نزلت بغيره الرسالات كلها.

(١) ذكره ابن العربي في أحكام القرآن ج ١، ص ١٤٣، طبعة الحلبي. وقال عنه الشوكاني «وهو وإن لم يثبت من وجه معتبر فله شواهد = متفق على صحتها» (نيل الأوطار ج ١، ص ٣٤٠، طبعة الحلبي) وذكر الشوكاني حديثًا متفقًا عليه جاء فيه [إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم] (نيل الأوطار، ج ١، ص ٣٣٨)

(٢) راجع البحث الأول «التوحيد». وراجع أيضًا «رسالة في أصول الدين» و«معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول» لشيخ الإسلام ابن تيمية. وحجة الله البالغة لولي الله الدهاوي ج ١، ص ٨٦ (دار المعرفة) وغيرها كثير.

\* فروع: وهي فروع الشرائع المختلفة بين كل رسول، حسب زمانه وأمراض قومه، وحسب ما شاءت حكمة الله ﷻ.

فأصل الدين هذا هو الذي يحد الدائرة التي يدخل بها الفرد في الإسلام، بحيث يصح شرعاً أن يعتبر من المسلمين المتقبل دينهم عند الله ﷻ.

(ج) ثم إن هناك عوارض تعرض على الإنسان المكلف، تسقط عنه التكليف سواء بصورة كلية أو بصورة جزئية، وسواء فيما يتعلق بالإسلام كأصل أو بفروع الشريعة. وتؤدي هذه العوارض إلى رفع العقوبة عنه<sup>(١)</sup>، أو إلى عدم اعتبار تصرفاته في بعض الأحيان.

وتنقسم هذه العوارض إلى قسمين<sup>(٢)</sup>:

١- عوارض لا تأتي من قبل المكلفين أنفسهم مثل:

(١) هناك فرق بين رفع العقوبة بالأعراض المذكورة، وبين رفعها بالإباحة الأصلية فرفع العقوبة بالأعراض يكون لشيء في التفاعل المكلف نفسه يزول بزوال العارض. أما الإباحة الأصلية فيباح الفعل فيها لشيء في الفعل نفسه يقتضي إباحته أصلاً. «راجع التشريع الجنائي لعبد القادر عودة، ج ١، ص ٥٦٢».

(٢) قسم الشيخ محمد أبو زهرة العوارضي إلى: عوارض سماوية وهي الجنون والعتة والنسيان والإغماء والنوم، وعوارض غير سماوية وهي إما من ذات المكلف مثل السفه والجهل والسكر والخطأ، وإما من غيره وهي الإكراه «راجع أصول الفقه لأبي زهرة، ص ٢٦٨» دار الفكر العربي

\* الجنون

\* العته

\* النسيان

\* الإغماء

\* النوم

٢- عوارض تأتي من قبل المكلفين أنفسهم مثل:

\* السفه

\* الجهل

\* السكر

\* الخطأ

\* الإكراه<sup>(١)</sup>

(١) نظرًا لأهمية عارض «الإكراه» فيحسن بنا أن نجمل فيه القول لبيان معناه الشرعي ودائرة تأثيره:

١- تعريفه: وهو حمل الغير على أن يفعل ما لا يرضاه ولا يختار مباشرته لو ترك ونفسه.

ويتضح من هذا التعريف الفرق بين الإكراه والضرورة، وهو أنه في حالة الإكراه يدفع المكره إلى إتيان الفعل شخص آخر ويجبره عليه. أما في حالة الضرورة فإن الشخص يوجد في ظروف ضرورية تحتم عليه فعل المحرم دون تدخل من أحد.

٢- أنواعه: ينقسم الإكراه إلى نوعين:

(أ) الإكراه الملجئ: وهو الذي ينعدم فيه الرضا ويفسد الاختيار. فلا يكون =

- = المكره فيه راضياً عما يفعل ولا يستطيع اختيار غيره.
- (ب) الإكراه الناقص: وهو الذي ينعدم فيه الرضا ولا يفسد. الاختيار. والإكراه الملجئ أو التام هو موضوع بحثنا.
- ٣- حدود الإكراه: وهو ما يخشى معه هلاك النفس أو تلف عضو من الأعضاء أو الضرب الشديد المؤدي إلى أحدهما. هذا إذا وجه الوعيد إلى نفس المركة، وأما إذا وجه إلى غيره فإن فيه خلافاً:
- . إذا وجه لأجنبي: فيرى المالكية وبعض الحنفية أنه ليس مكرهاً، بينما يرى البعض الآخر من الحنفية أنه إكراه.
- . وإذا وجه إلى الأب أو الابن: فيرى الحنابلة والشافعية وبعض الحنفية أنه إكراه.
- . وإذا وجه إلى اتلاف المال: كان ذلك إكراهاً عند مالك والشافعي وأحمد إذا كان المال كثيراً. وليس إكراهاً عند الحنفية لأن محل الإكراه عندهم الأشخاص لا الأموال.
- ٤- شروطه:
- \* أن يكون الوعيد بأمر حال أي سيقع فوراً، فإن كان بأمر بعيد الوقوع فلا إكراه لإمكان دفع الضرر عن المكره.
- \* أن يكون المكره قادراً على إنفاذ وعيده، كأمر الزوج لزوجته، أو أمر السلطان إن علم أن المخالفة له يترتب عليها حالاً الإهلاك والإتلاف.
- \* أن يغلب على ظن المكره أن الوعيد سيحل به إن لم يفعل ما أكره عليه. ومن الحنابلة من اشترط وقوع بعض العذاب ليثبت الإكراه وإلا فلا إكراه هناك.
- ٥- ما يباح بالإكراه: يباح به كل فعل محرم، كأكل الميتة وشرب الخمر، والتلفظ بكلمة الكفر باللسان مع اطمئنان القلب بالإيمان. فإن ثبتت عوامل الإكراه الملجئ لم يحكم بكفره لمجرد تلفظه، وإن لم تثبت عوامل الإكراه =

= الملجئ، فيحكم بكفره ظاهراً حتى لو ادعى وجود الإكراه، فإن التلفظ بالكفر يعتبر أصلاً عملاً مكفراً، ولا يستثنى من ذلك إلى من ثبت وقوع الإكراه الملجئ عليه فعلاً، فإن لم يثبت الإكراه عاد الفعل إلى تأثيره وحكمه الأصلي. قال تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦]. يقول ابن تيمية «صار من تكلم بالكفر كافراً إلا من أكره فقال بلسانه كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان» (الصارم المسلول ص ٥٢٤).

٦- ما لا يباح بالإكراه:

\* القتل أو الضرب المفضي إليه: فلا يباح إجماعاً.  
\* الزنا، فلا يباح للرجل المكروه على قول المالكية والحنابلة، ويباح على قول الشافعية والحنفية.  
\* وعند مالك لا يصح النطق بكلمة الكفر إلا عند التهديد بالقتل فقط، أما قطع الأعضاء أو غيره فلا يعتبر إكراهاً عند المالكية للنطق بكلمة للكفر.  
\* وفي الإكراه على الكفر عموماً، فإن التقية تكون باللسان وليست بالعمل، فإن التكلم بما فيه معصية جائز للتقية، وليست المشاركة في عمل الكفر بتقية. يقول ابن كثير نقلاً عن ابن عباس «ليست التقية بالعمل وإنما باللسان» وذكرها عن العوفي والضحاك وأبي العالية وأبي الشعثا، والربيع ابن أنس.  
وقال الطبري نقلاً عن الضحاك «التقية باللسان: من حمل على أمر يتكلم به فيه لله معصية فتكلم به مخافة على نفسه، وقلبه مطمئن بالإيمان فلا إثم عليه. إنما التقية باللسان».

وقد روى هذا عن الحسن البصري والأوزاعي وسحنون ومحمد بن الحسن وهو قول ابن عباس.

وقد روي عن مالك والشافعي أن الرخصة تكون في القول والفعل معاً. =

= وقد يكون ذلك فيما يختص بأفعال المعاصي، فإن ارتكابها أخف من احتمال القتل مثلاً - بشرط عدم القتل أو الزنا بالغير كما ذكرنا، أما في أعمال الكفر فيبدو أنها خارجة عن مقتضى قولهم فلا تحل بإكراه كغيرها من الأعمال، على تفصيل في المذاهب المختلفة. فليس بتقية مثلاً أن يدل الرجل على عورات المسلمين ومقاتلهم من مجرد التهديد، بزعم أنه مكروه.

نعم، اعتبار الأمر الواقع وتقديره ضروري في مثل هذه الحالات، فهناك حالات مثلاً يتعرض فيها المرء إلى درجة من التعذيب الشديد الذي يبلغ حدًا يفقد معه المرء إرادته تمامًا، فيتحدث أو يقوم بما يملئ عليه وهو غير مالك لنفسه ولا عاقل لما يصدر منه. ففي حق مثل هذا قد يكون دخول الرخصة على الفعل تحت باب الإكراه.

وعلى كل فإن تقدير عوامل الإكراه ومدى تأثيرها لا شك تختلف من حالة إلى أخرى ومن شخص إلى آخر، وقد يصعب كثيرًا للحكم بصحة وقوع الإكراه المبيح لقول أو فعل ما هو كفر.

وقد ذهب محمد بن الحسن الشيباني إلى القول بأن من أظهر الشرك - حتى لو كان مكروهًا - فإنه مرتد في ظاهر أمره، حتى وإن كان فيما بينه وبين الله ما زال مسلمًا.

راجع في موضوع الإكراه: الطبري ج ٣ ص ٢٢٩ طبعة الحلبي - التشريع الجنائي لعودة ج ١ ص ٥٦٣.

ابن كثير ج ٢ ص ٢٤ طبعة الشعب - الجريمة لأبي زهرة بند ٥٣٠-٥٤٩. القرطبي ج ١٠ ص ١٨٠ طبعة الهيئة العامة - نظرية الضرورة الشرعية لوهبة الزحيلي ص ٨٢. بدائع الصنائع الكاساني ج ٩ ص ٤٤٧٩ طبعة زكريا على يوسف . . وغيرها من كتب الفقه كثير.

وكل عارض من هذه العوارض باب كامل، يشتمل على أبحاث تفصيلية تتناول تحديد معناه، وأشكاله، وتأثيرها كلها تؤدي إلى رفع العقوبة كلياً أو جزئياً بشكل من الأشكال.

وما يعيننا هنا في هذا البحث هو مناقشة تأثير عارض «الجهل» على التكليف الشرعي؛ سواء على أصل الإسلام أو على فروع الشريعة، وبيان مذاهب العلماء فيه.

وستضمن مناقشتنا بعض الاعتبارات الهامة، منها:

١- اعتبار الجهل من حيث موضوعه:

\* الجهل بالتوحيد أو أصل الدين.

\* الجهل بأصول الشريعة، والمتواتر من الأخبار، والصفات

التي تعرف بالنقل، ومواضع الإجماع، والمعلوم من الدين بالضرورة.

\* الجهل بأصول اعتقادية ثبتت بأحاديث آحاد، رغم اعتبارها

من أصول أهل السنة والجماعة.

٢- اعتبار الجهل من حيث مكان المكلف، سواء في:

\* دار الإسلام، أو حيث تتوفر مظنة العلم.

\* دار الحرب، أو حيث لا تتوفر مظنة العلم.

٣- اعتبار الجهل من حيث صحة الإسلام وأثره عليه،

سواء:

\* الإسلام على الحقيقة، أي في أحكام الثواب والعقاب الأخروي عند الله تعالى.

\* الإسلام على الظاهر، أي في إجراء الأحكام في الدنيا.

(د) وقبل ذلك، فمن الضروري أن نوضح معاني الجهل التي تعيننا في هذا البحث. فإن الجهل يأتي في الشرع بمعنيين أساسيين وردا في القرآن الكريم<sup>(١)</sup>

١- فقد العلم:

كقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ١٧٣]. أي الغير العالم بحقيقة حالهم.

٢- سفه العقل وتدني النفس وسوء التقدير:

كقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَمُوسَى أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٨]. على هذا المعنى أكثر ما ورد لفظ الجهل في القرآن الكريم.

وقد يطلق على الصغير الغير الواعي «جاهل» لعدم استيعابه الحجة والفهم لها. كقوله تعالى في سورة يوسف ﴿قَالَ هَلْ عَلَّمْتُ مَا فَعَلْتُ يَوْسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ﴾ [يوسف: ٨٩].

قال القرطبي «أي فعلتم ذلك إذ أنتم صغار تجهلون»<sup>(٢)</sup>.

(١) لمزيد بيان راجع «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني. ص ١٠٢

مادة جهل.

(٢) القرطبي ج ٩ ص ٢٥٦.

والجهل المقصود بدراستنا هنا، هو الجهل بمعناه الأول:  
أي فقد العلم. وأما الجهل بمعنى سفه العقل والنفس، فهذا إن  
استتبعه الكفر فيكون الأول أحد أسبابه، ويكون كذلك أسباب  
أخرى للكفر مع عدم فقد العلم، كالتكذيب أو الإعراض  
أو الاستكبار.



## الفصل الثاني

### تأثير عارض الجهل على التوحيد

أصل الدين<sup>(١)</sup> هو معرفة الله ﷻ وعبادته وحده لا شريك له .

وهذا لا عذر فيه بالجهل، سواء وجدت مظنة العلم - كدار

(١) كلمة «الأصل» أو «الأصول» من الألفاظ المشتركة التي تحمل عدة معان، الخلط بينها يؤدي إلى الخلط بين الأمور التي يعذر فيها الجاهل والأمور التي لا يعذر فيها. فقد قرأ البعض أن من الأصول ما يعذر فيها الجاهل فاعتقد ذلك جاريًا حتى على التوحيد! والحق أن كلمة «الأصول» تجري عادة في كتب أهل العلم والفقه على ثلاثة معان:

الأول: أصل الدين بمعنى التوحيد أو أصل الإسلام. يقول ابن تيمية «وذلك أن أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولاً أو قولاً وعملاً، كمسائل التوحيد، والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد، أو دلائل هذه المسائل» اهـ (رسالة في أصول الدين ص ٨)، (وراجع روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة ص ٨٣ المطبعة السلفية). (وحجة الله البالغة للدهلوي ص ٨٦) وغيرها. ونجمل القول في هذا الأصل فنقول: إن توحيد الله ﷻ ينقسم إلى قسمين:

١- توحيد الربوبية: وهو أن يثبت لله كل ما هو من لوازم كمال ربوبيته على خلقه ﷻ، وأن ينفي عنه كل ما يضاد ذلك مثل الشبيه والنظير والنسب . . إلخ. وأن يصدق خبر الرسول ﷺ عن ربه جملة وعلى الغيب.

٢- توحيد الألوهية أو العبادة: بمعنى التلقي من الله وحده والتوجه إليه وحده لا شريك له. ومداره ثلاثة أمور:

الإسلام- أم لم توجد -كدار الحرب- وسواء ثبتت إقامة الحجة أم لم تثبت. ويجب اعتبار الجاهل فيه كافرًا في ظاهر الأمر. وهذا القدر متفق عليه بين الأئمة:

١- قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ

= \* إثبات الحكم لله وحده ونفيه عن عداه. ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا﴾ [الأنعام: ١١٤].

\* إثبات الولاء لله وحده ونفيه عن عداه. ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَنَاخُذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: ١٤].

\* إثبات الشعائر والنسك لله وحده ونفيها عن عداه. ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

(راجع شرح الطحاوية ص ٢١ وبعدها، وص ٣٥٠ وبعدها). (والرسالة التدمرية لابن تيمية). وغيرها كثير.

الثاني: أصول الدين بمعنى الأصول الاعتقادية التي قد ثبتت بأحاديث لم تبلغ درجة التواتر والتي تختص غالبًا بأمر اعتقادية غيبية مثل عذاب القبر وغيره مما يعتبر من أصول الدين عند أهل السنة والجماعة، ويدخل في هذا القسم أيضًا ما ثبت بأدلة قطعية عند أهل السنة فلم ينكرها غيرهم من الفرق بل سعوا إلى تأويلها وصرفها.

(راجع الإبانة في أصول الديانة للأشعري). (وأصول الدين للبغدادي).

الثالث: أصول الدين بمعنى أصول الفقه أو أصول الشريعة في الدين. أي القواعد القطعية في الشريعة والفقه، والتي ثبتت بالنص أو بالاستقراء. (راجع الموافقات للشاطبي ج ١ ص ٢٩). (والفروق للقرافي ج ٢ ص ١٥١).

فيجب التمييز جيدًا بين كل من هذه الأصول في تأثير عارض الجهل عليها كما سيأتي خلال البحث إن شاء الله.

وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ نَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٧٤﴾ [الأنعام: ١٧٢-١٧٤] (١).

قال ﷺ [يقال للرجل من أهل النار يوم القيامة: أرايت لو كان لك ما على الأرض من شيء، أكنت مفتدياً به؟ قال: فيقول: نعم. فيقول: قد أردت منك أهون من ذلك. قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لا تشرك بي شيئاً، فأبيت إلا أن تشرك بي] (٢).

وقال ابن عباس [إن الله مسح صلب آدم فاستخرج منه كل نسمة هو خالقها إلى يوم القيامة، فأخذ منهم الميثاق أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً] (٣).

وقال ﷺ [كل مولود يولد على الفطرة -وفي رواية على هذه الملة- فأبواه يهودانه، وينصرانه، ويمجسانه] (٤).

قال ﷺ [يقول الله تعالى: إني خلقت عبادي حنفاء،

(١) وهذه الآيات دليل واضح على أن الفطر قد جبلها الله ﷻ على معرفته وتوحيده سواء في ربوبيته أو في ألوهيته وعبادته وحده لا شريك له كما سيأتي.

(٢) رواه الشيخان.

(٣) رواه ابن جرير.

(٤) رواه الشيخان عن أبي هريرة

فجاءتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرمت عليهم ما أحللت لهم<sup>(١)</sup>.

وعن أبي بن كعب [قال الله: فإني أشهد عليكم السموات السبع والأرضين السبع، وأشهد عليكم أباكم آدم، أن تقولوا يوم القيامة لم نعلم بهذا، اعلّموا أنه لا إله غيري ولا رب غيري ولا تشركوا بي شيئاً]<sup>(٢)</sup>.

يقول الإمام ابن كثير «وذهب طائفة من السلف والخلف أن المراد بهذا الإشهاد إنما هو فطرهم على التوحيد»<sup>(٣)</sup>.

ويقول [إن المراد بهذا أن جعل هذا الإشهاد حجة عليهم في الإشراك]<sup>(٤)</sup>.

ويقول [وهذا جعل حجة مستقلة عليهم فدل على أنه الفطرة التي فطروا عليها من الإقرار بالتوحيد] اهـ<sup>(٥)</sup>

ويقول الإمام البغوي «يقول إنما أخذ الميثاق عليكم لئلا تقولوا أيها المشركون إنما أشرك آبائنا من قبل ونقضوا العهد وكنا

(١) رواه مسلم عن عياض بن حمار رضي الله عنه

(٢) رواه بتمامه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه وابن أبي حاتم وابن جرير وابن مردويه

(٣) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٥٠٦

(٤) السابق

(٥) السابق

ذرية من بعدهم أي كنا أتباعاً لهم فاعتدنا بهم، فتجعلوا هذا عذراً لأنفسكم وتقولوا . . ﴿أَفَنُكِّنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ أفتعذبنا بجنابة آبائنا المبطلين؟ فلا يمكنهم أن يحتجوا بمثل هذا الكلام بعد تذكير الله تعالى بأخذ الميثاق على التوحيد.

﴿وَكَذَلِكَ نَقُصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ أي نبين الآيات ليتدبرها العباد ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ من الكفر إلى التوحيد [اه<sup>(١)</sup>]

ويقول ابن كثير [ولهذا قال -أن يقولوا- أي لئلا يقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين، أي عن التوحيد غافلين] اه<sup>(٢)</sup>

ويقول ابن كثير [يخبر تعالى أنه استخرج ذرية بني آدم من أصلاهم شاهدين على أنفسهم أن الله ربهم ومليكهم وأنه لا إله إلا هو، كما أنه تعالى فطرهم على ذلك وجبلهم عليه]. اه<sup>(٣)</sup>

ويقول القرطبي [قوله «شهدنا» أي من قول بني آدم، والمعنى شهدنا أنك ربنا وإلهنا] اه<sup>(٤)</sup>.

(١) معارج القبول ج ١ ص ٤٥

(٢) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٥٠٦. طبعة الشعب، ويقول الإمام النسفي في تفسيره «لأن نصب الأدلة على التوحيد وما نبهوا عليه قائم معهم فلا عذر لهم في الإعراض عنه والاعتداء بالآباء، كما لا عذر لأبائهم في الشرك وأدلة التوحيد منصوبة لهم. إلى هذا ذهب المحققون من أهل التفسير منهم الشيخ أبو منصور والزجاج والزمخشري» (راجع تفسير النسفي. ج ١ ص ٥٨٨ طبعة المطبعة الأميرية ببولاق).

(٣) ابن كثير ج ٣ ص ٥٠٦

(٤) تفسير القرطبي ج ٧ ص ٣١٨.

ويقول أيضًا [أفتهلكنا بما فعل المبطلون، بمعنى لست تفعل هذا، ولا عذر للمقلد في التوحيد] اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول الطبري [يقول تعالى ذكره: شهدنا عليكم أيها المقرون بأن الله ربكم كيلا تقولوا يوم القيامة ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ أي إنا كنا لا نعلم ذلك، وكنا في غفلة منه، ﴿أَوْ نَقُولُ إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ اتبعنا مناهجهم «أفتهلكنا» بإشراك من أشرك من آبائنا واتباعنا مناهجهم على جهل منا بالحق] اهـ<sup>(٢)</sup>

ويقول البيضاوي [أي كراهة أن تقولوا إنا كنا عن هذا غافلين، أي لم ننبه عليه بدليل . . أو تقولوا إنما أشرك آبائنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم، فاقتدينا بهم، لأن التقليد عند قيام الدليل والتمكن من العلم به لا يصلح عذرًا] اهـ<sup>(٣)</sup>

ويقول صاحب المنار [والمعنى: واذكر أيها الرسول ما أخذه الله من ميثاق الفطرة والعقل على البشر عامة، إذ استخرج من بني آدم ذريتهم بطنًا بعد بطن، فخلقهم الله على فطرة الإسلام، وأودع في أنفسهم غريزة الإيمان، وجعل من مدارك

(١) السابق ص ٣١٩.

(٢) تفسير الطبري ج ١٣ ص ٢٥١ طبعة دار المعارف تحقيق الشيخ محمود شاكر والشيخ أحمد شاكر

(٣) تفسير البيضاوي ج ١ ص ٢٠٤ طبعة المشهد الحسيني

عقولهم الضرورية أن كل فعل لا بد له من فاعل، وكل حادث لا بد له من محدث، وأن فوق العوالم الممكنة القائمة على سنة الأسباب والمسببات، والعلل والمعلولات، سلطاناً أعلى على جميع الكائنات، هو الأول والآخر، وهو المستحق للعبادة وحده<sup>(١)</sup> اهـ

ويقول: [قالوا: بلى شهدنا، أي بلى أنت ربنا والمستحق وحده لعبادتنا] اهـ<sup>(٢)</sup>

ويقول صاحب المنار أيضاً [بين سبحانه سبب هذا الإشهاد وعلته فقال ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَرِفِينَ﴾ أي فعلنا هذا منعا لاعتذاركم أو احتجاجكم يوم القيامة بأن تقولوا -إذا أنتم أشركتم به- إنا كنا غافلين عن هذا التوحيد للربوبية وما يستلزمه من توحيد الإلهية بعبادة الرب وحده، والمراد أنه تعالى لا يقبل منهم الاعتذار بالجهل.

﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ جاهلين ببطلان شركهم، فلم يسعنا إلا الاقتداء بهم ﴿أَفَنُهِّلُكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ باختراع الشرك فتجعل عذابنا كعذابهم، مع عذرنا بتحسين الظن بهم، والمراد أن الله تعالى لا يقبل منهم الاعتذار بتقليد آبائهم وأجدادهم، كما أنه لم يقبل منهم الاعتذار بالجهل.

(١) تفسير المنار ج ٩ ص ٣٦٠.

(٢) السابق

بعد ما أقام عليهم من حجة الفطرة والعقل. ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ أي ومثل هذا التفصيل البليغ نفصل لبنى آدم الآيات والدلائل ليستعملوا عقولهم، ولعلمهم يرجعون بها عن جهلهم وتقليدهم، والآيات تدل على أن من لم تبلغه بعثة رسول لا يعذر يوم القيامة بالشرك بالله تعالى، ولا بفعل الفواحش والمنكرات التي تنفر منها الفطرة السليمة، وتدرك ضررها وفسادها للعقول المستقلة، وإنما يعذرون بمخالفة هداية الرسل فيما شأنه أن لا يعرف إلا منهم، وهو أكثر العبادات التفصيلية] اهـ<sup>(١)</sup>

يقول الإمام ابن القيم: [فيكون تأويل قوله ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ﴾ وإذ يأخذ ربك، وكذلك قوله ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ أي ويشهدهم بما ركبه فيهم من العقل الذي يكون به الفهم، ويجب به الثواب والعقاب. وكل من ولد وبلغ الحنث وعقل النفع والضرر، وفهم الوعد والوعيد، والثواب والعقاب، صار كأن الله تعالى أخذ عليه

(١) تفسير المنار ج ٩ ص ٣٦٠، ٣٦١. ولا خلاف بين العلماء على إجراء أحكام الدنيا على الظاهر، سواء في أحكام الكفر والإيمان أو غيرها. يقول الإمام ابن القيم «الواجب على العبد أن يعتقد أن كل من دان بدين غير دين الإسلام فهو كافراً» (طريق الهجرتين ص ٣٨٤). وأما في أحكام الثواب والعقاب فهناك خلاف بين العلماء في إمكان وجود من لم تبلغه الدعوة ولم تقم عليه الحجة الرسالية، وفي كيفية مؤاخذته في أحكام الآخرة على تفصيل سيأتي ذكره في الفصل اللاحق.

الميثاق في التوحيد بما ركب فيه من العقل، وأرواه من الآيات والدلائل). اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول ابن القيم (ولما كانت آية الأعراف هذه في صورة مكية ذكر فيها الميثاق والإشهاد العام لجميع المكلفين ممن أقروا بربوبيته ووحدانيته وبطلان الشرك، وهو ميثاق وإشهاد تقوم به عليهم الحجة وينقطع به العذر وتحل به العقوبة ويستحق بمخالفته الهلاك) اهـ<sup>(٢)</sup>

ويقول: قوله تعالى: ﴿أَوْ نَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ فذكر حكمين في هذا التعريف والإشهاد (أحدهما) أن لا يدعوا الغفلة (والثانية) أن لا يدعوا التقليد، فالغافل لا شعور له، والمقلد متبع في تقليده لغيره) اهـ<sup>(٣)</sup>

ويقول ابن القيم (إنه سبحانه أشهد كل واحد على نفسه أنه ربه وخالقه واحتج عليهم بهذا الإشهاد في غير موضع من كتابه، كقوله تعالى: [ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فأنى يؤفكون]<sup>(٤)</sup>، أي فكيف يصرفون عن التوحيد بعد هذا الإقرار منهم أن الله ربهم وخالقهم، وهذا كثير في القرآن) اهـ<sup>(٥)</sup>

(١) تفسير المنار ج ٩ ص ٢٦٩. نقلا عن كتاب «الروح» للإمام ابن القيم

(٢) السابق ص ٣٧١

(٣) السابق نفس الصفحة

(٤) السابق

(٥) السابق ٣٧٢

ويقول ابن القيم (﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ أي مثل هذا التفصيل والتبيين نفصل الآيات ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ من الشرك إلى التوحيد ومن الكفر إلى الإيمان) اهـ<sup>(١)</sup>

٢- روى الإمام مسلم في صحيحه [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن داود عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: قلت: يا رسول الله، إن ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم، ويطعم المسكين، فهل ذلك نافعه؟ قال: لا ينفعه، إنه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين].

وروى الإمام أحمد بسنده حديثاً طويلاً في قدوم وفد بني المنتفق على رسول الله ﷺ، جاء فيه [فقلت: يا رسول الله، هل لأحد مما مضى من خير في جاهليتهم؟ فقال رجل من عرض قريش: والله إن أباك المنتفق لفي النار. قال: فكأنه وقع حر بين جلد وجهي ولحمه مما قال لأبي على رؤوس الناس، فهممت أن أقول: وأبوك يا رسول الله؟ ثم إذا الأخرى أجمل، فقلت يا رسول الله وأهلك؟ قال: وأهلي، لعمر الله حيث ما أتيت على قبر عامري أو قرشي أو دوسي، قل: أرسلني إليك محمد، فأبشر بما يسوءك، تجر على بطنك ووجهك في النار. قال: فقلت: يا رسول الله، وما فعل بهم ذلك وقد كانوا على عمل لا يحسنون إلا إياه، وكانوا يحسبون أنهم مصلحون. قال ﷺ: ذلك بأن الله

بعث في آخر كل سبع أمم نبياً، فمن عصى نبيه كان من الضالين، ومن أطاع نبيه كان من المهتدين<sup>(١)</sup>.

وروى مسلم في صحيحه [عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً قال: يا رسول الله، أين أبي؟ قال: في النار. قال: فلما قفي الرجل دعاه فقال: إن أبي وأباك في النار].

فيتضح من الأحاديث السابقة أن جهل من مضى قبل بعثة الرسول ﷺ بالتوحيد، لم يكن عذراً لهم سواء في الحكم عليهم في الدنيا بظاهر أمرهم، أو في حقيقة أمرهم عند الله تعالى. وذلك بإخبار الرسول ﷺ أنهم في النار.

(١) رواه أحمد. وذكره الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» ج ٣ ص ٥٦ ثم قال في تعليقه على الحديث: (هذا حديث كبير جليل تنادى جلالته وفخامته وعظمته على أنه قد خرج من مشكاة النبوة. لا يعرف إلا من حديث عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن المدني، رواه عنه إبراهيم بن حمزة الزبيدي، وهما من كبار علماء المدينة ثقتان محتج بهما في الصحيح، احتج بهما إمام أهل الحديث البخاري. ورواه أئمة أهل السنة في كتبهم وتلقوه بالقبول وقابلوه بالتسليم والإنقياد، ولم يطعن أحد منهم فيه ولا في أحد من رواه... ثم قال: وقد رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسند أبيه ورواه الحافظ ابن أبي عاصم في كتاب السنة والحافظ النسائي في كتاب المعرفة والحافظ الطبراني والحافظ ابن حبان في كتاب السنة والحافظ ابن منده والحافظ ابن مردويه والحافظ أبو نعيم وجماعة من الحفاظ يطول ذكرهم... ثم قال: ولا ينكر هذا الحديث إلا جاحد جاهل أو مخالف للكتاب والسنة) اهـ

٣- وروى الإمام أحمد [عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأى رجلاً في يده حلقة من صفر. فقال ما هذه؟ قال: من الواهنة. فقال: انزعها، فإنها لا تزيدك إلا وهناً، فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً].

يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب في تعليقه على الحديث (فيه شاهد لكلام الصحابة: أن الشرك الأصغر أكبر الكبائر، وأنه لم يعذر بالجهالة)<sup>(١)</sup>.

فإذا كان الرجل لم يعذر بالجهالة في أمر من أمور الشرك الأصغر، فكيف بالشرك الأكبر؟!

وروى الإمام أحمد في كتاب الزهد عن طارق بن شهاب [أن رسول الله ﷺ قال: دخل الجنة رجل في ذباب، ودخل النار رجل في ذباب، قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله؟ قال: مر رجلان على قوم لهم صنم، لا يجوزه أحد حتى يقرب له شيئاً، فقالوا لأحدهما: قُرب. قال: ليس عندي شيء أقرب. قالوا له قرب ولو ذباباً. فقرب ذباباً، فخلوا سبيله فدخل النار وقالوا للآخر قرب، فقال ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله ﷻ فضربوا عنقه فدخل الجنة].

(١) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص ١١٧

يقول صاحب فتح المجيد (وفي هذا الحديث التحذير من الوقوع في الشرك وأن الإنسان قد يقع فيه وهو لا يدري أنه من الشرك الذي يوجب النار)<sup>(١)</sup>.

ويقول (إن ذلك الرجل كان مسلمًا قبل ذلك -أي أنه كفر بهذا الفعل فقط- وإلا فلو لم يكن مسلمًا لم يقل دخل النار في ذباب) اهـ<sup>(٢)</sup>

٤- وأورد الإمام القرافي المالكي كلامًا هامًا في الشرح ثم قال في نهايته ( . . . ولذلك لم يعذره الله بالجهل في أصول الدين إجمالًا) اهـ<sup>(٣)</sup>

ولقد أورد القرافي الكلام أكثر تفصيلاً في (الفروق) فقال (اعلم أن الجهل نوعان: النوع الأول: جهل تسامح صاحب الشرع عنه في الشريعة فعفا عن مرتكبه، وضابطه أن كل ما يتعذر الاحتراز عنه عادة فهو معفو عنه، وله صور: من وطئ امرأة أجنبية بالليل يظنها امرأته أو جاريته عفي عنه لأن الفحص عن ذلك مما يشق على الناس

ثم أورد صورًا أخرى، إلى أن قال: النوع الثاني: جهل لم يتسامح الشرع عنه في الشريعة فلم يعف عن مرتكبه، وضابطه أن

(١) السابق ص ١٤٩

(٢) السابق

(٣) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٤٣٩

كل ما لا يتعذر الاحتراز عنه ولا يشق لم يعف عنه . وهذا النوع يطرد في أصول الدين، وأصول الفقه، وفي بعض أنواع الفروع .

أما أصول الدين فلأن صاحب الشرع لما شدد في جميع الاعتقادات تشديداً عظيماً بحيث أن الإنسان لو بذل جهده واستفرغ وسعه في رفع الجهل عنه في صفة من صفات الله، أو في شيء يجب اعتقاده من أصول الديانات ولم يرتفع ذلك الجهل، لكان بترك ذلك الاعتقاد آثماً كافراً، يخلد في النيران على المشهور من المذاهب) اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول وهبة الزحيلي (النوع الثاني من الجهل: جهل لم يتسامح به صاحب الشرع في الشريعة فلم بعف عن مرتكبه . . وهذا النوع يجري في أصول الدين أو الاعتقادات، وأصول الفقه وبعض الأحكام الشرعية .

أما أصول الدين فلا يعتبر الجهل فيها، وإنما يجب معرفة العقيدة الصحيحة بالتعلم والسؤال، ومن اعتقد عقيدة مع الجهل فقد آثم إنثماً مبيئاً، لأن المشرع قد شدد في عقائد أصول الدين تشديداً عظيماً، حتى إن الإنسان لو بذل جهده واجتهد في تعرف العقيدة الحققة ولم يؤده اجتهاده إلى ذلك، فهو آثم كافر على المشهور في المذاهب، ولا يعذر بخطئه في الاجتهاد) اهـ<sup>(٢)</sup>

(١) الفروق للإمام القرافي ج ٢ ص ١٤٩، ص ١٦٣. طباعة دار المعرفة واللفظ للشارح.

(٢) نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي. ص ١١٢ وبعدها وسيأتي في =

ويقول الشيخ محمد أبو زهرة (القسم الأول: جهل لا يعذر فيه صاحبه ولا شبهة فيه . . إلى أن قال: وقد ذكر علماء الأصول من ذلك جهل غير المسلم بالوحدانية) اهـ<sup>(١)</sup>

٥- يقول صاحب معارج القبول (إن أنواع الكفر لا تخرج عن أربعة: كفر جهل وتكذيب، وكفر جحود، وكفر عناد واستكبار، وكفر نفاق. فأحدهما يخرج من الملة بالكلية. على أن يقول: وإن انتفى تصديق القلب مع عدم العلم بالحق، فكفر الجهل والتكذيب.

قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ .  
وقال تعالى: ﴿أَكْذَبْتُمْ بَيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَازَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾  
[النحل: ٨٤] اهـ<sup>(٢)</sup>

ويقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب في صدد شرحه لمعنى التوحيد (وأفادك أيضًا الخوف العظيم وفإنك إذا عرفت أن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه، وقد يقولها وهو جاهل، فلا يعذر بالجهل) اهـ<sup>(٣)</sup>

= الفصول القادمة إن شاء الله مقام الجاهل في بعض الأحكام الشرعية، وأصول الفقه وبعض الفروع.

(١) أصول الفقه لأبي زهرة. ص ٣٣٥

(٢) معارج القبول: ج ٢ ص ٢١ وبعدها.

(٣) رسالة كشف الشبهات. مجموعة التوحيد ص ٨٣

ويقول الإمام ابن القيم (والإسلام هو توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، والإيمان بالله وبرسوله واتباعه فيما جاء به، فما لم يأت العبد بهذا فليس بمسلم، وإن لم يكن كافراً معانداً فهو كافر جاهل. فغاية هذه الطبقة أنهم كفار جهال غير معاندين، وعدم عنادهم لا يخرجهم عن كونهم كفاراً؛ فإن الكافر من جحد توحيد الله وكذب رسوله إما عناداً أو جهلاً وتقليداً لأهل العناد) اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول الإمام الصنعاني عن مشركي هذه الأيام مثل عبدة الأضرحة والأولياء (فإن قلت: أفصير هؤلاء الذين يعتقدون في القبور والأولياء والفسقة والخلعاء مشركين كالذين يعتقدون في الأصنام؟

قلت: نعم، قد حصل منهم ما حصل من أولئك وساووهم في ذلك، بل زادوا في الاعتقاد والانقياد والاستعباد، فلا فرق بينهم.

فإن قلت: هؤلاء القبوريون يقولون نحن لا نشرك بالله تعالى ولا نجعل له نداً، والالتجاء إلى الأولياء والاعتقاد فيهم ليس شركاً.

قلت: نعم ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾، لكن هذا جهل منهم بمعنى الشرك. فإن تعظيمهم الأولياء، ونحرهم النحائر

لهم شرك. والله تعالى يقول ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ أي لا لغيره كما يفيد تقديم الظرف، ويقول تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾.

وقد عرفت بما قدمناه قريباً أنه ﷺ قد سمى الرياء شركاً، فكيف بما ذكرناه؟

فهذا الذي يفعلونه لأوليائهم: هو عين ما فعله المشركون وصاروا به مشركين، ولا ينفعهم قولهم نحن لا نشرك بالله شيئاً، لأن فعلهم أكذب قولهم.

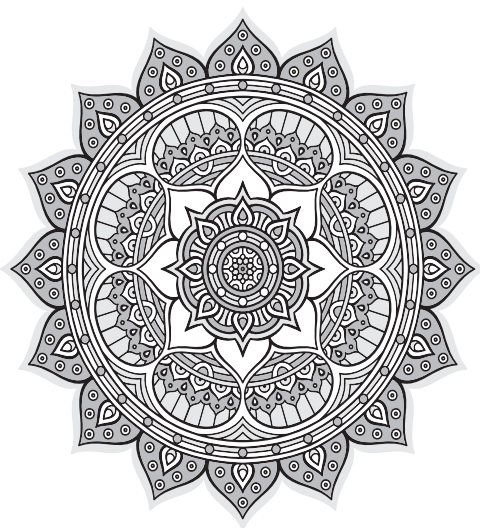
فإن قلت: هم جاهلون أنهم مشركون بما يفعلونه.

قلت: قد صرح الفقهاء في كتب الفقه في باب الردة: أن من تكلم بكلمة الكفر يكفر، وإن لم يقصد معناها. وهذا دال على أنهم لا يعرفون حقيقة الإسلام، ولا ماهية التوحيد، فصاروا حينئذ كفاراً كفراً أصلياً

فإن قلت: فإذا كانوا مشركين وجب جهادهم، والسلوك فيهم ما سلك رسول الله ﷺ في المشركين.

قلت: إلى هذا ذهب أئمة العلم، فقالوا يجب أولاً دعاؤهم إلى التوحيد) اهـ<sup>(١)</sup>

(١) رسالة تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد. للإمام الصنعاني. ص ٢٢. طبعة مؤسسة النور بالرياض.



## الفصل الثالث

### تأثير عارض الجهل في الإسلام على الحقيقة<sup>(١)</sup>

أما عن اعتبار الجهل وتأثيره في حقيقة التوحيد، أي في أحكام الآخرة عند الله من ثواب وعقاب؛ ففيه تفصيل حيث اختلف العلماء في أمرين:

أولاً: مناط التكليف<sup>(٢)</sup> «أي حساب الآخرة»

١- ذهب البعض إلى أن العقل وحده هو مناط التكليف في هذا وأن الإنسان قد فطر على إدراك التوحيد وحده، فيجب عليه

(١) استخدم هذا التعبير الإمام البخاري رحمه الله ليعبر به عن حقيقة العلاقة بين المرء وربّه في أحكام الآخرة، أي أحكام الثواب والعقاب، فقال رحمه الله في صحيحه (باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل) (راجع فتح الباري ١ ص ٧٩).

(٢) يقول الشنقيطي (وهذا الخلاف الذي ذكرنا، هل يكفي في الإلزام بالتوحيد بنصب الأدلة، أو لا بد من بعث الرسل لينذروا؟ هو مبني الخلاف المشهور عند أهل الأصول في أهل الفترة. هل يدخلون النار بكفرهم؟ أو يعذرون بالفترة؟) (أضواء البيان ح ٢ ص ٣٠٢). ويقول في موضع آخر أيضاً: (اعلم أولاً أن من لم يأت نذير في دار الدنيا وكان كافراً حتى مات، اختلف العلماء فيه. هل هو من أهل النار لكفره، أو هو معذور لأنه لم يأت نذير؟) (دفع إبهام الاضطراب ص ١٨٠). فواضح أن الخلاف بين العلماء إنما هو في أحكام الآخرة فقط، =

أن يصل إلى الحق بالنظر والاستدلال، وأنه سيحاسب في الآخرة على هذا الأساس حتى ولو لم يأته رسول من عند الله ﷻ. ومن هؤلاء: المعتزلة وجمهور الحنفية وغيرهم.

يقول الإمام أبو حنيفة (لا عذر لأحد من الخلق في جهله معرفة خالقه، لأن الواجب على جميع الخلق معرفة الرب ﷻ، وتوحيده، ما يرى من خلق السماوات والأرض، وخلق نفسه، وسائر ما خلق الله تعالى؛ فأما الفرائض فمن لم يعلمها ولم تبلغه، فإن هذا لم تقم عليه حجة حكمية) اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول العلامة الشنقيطي (قد قال قوم: إن الكافر في النار، ولو مات في زمن الفترة، وممن جزم بهذا القول -أي أن أهل الفترة الذين ماتوا على الكفر فهم في النار- النووي شرح مسلم<sup>(٢)</sup>)، وحكى الفراقي في شرح التنقيح الإجماع على أن موتى أهل الجاهلية في النار لكفرهم، كما حكاه عنه صاحب [نشر البند] اهـ<sup>(٣)</sup>

= أما من كان كافراً في الدنيا فلا وجه للخلاف على كفره سواء قامت عليه الحجة أم لم تقم، وأمره إلى الله في أحكام الآخرة. وهذا ما قرناه في الفصل السابق (١) «بدائع الصنائع» للكاساني. ج ٩ ص ٤٣٧٨. والفقهاء الأكبر بشرح ملا على القاري ص ١١٦.

(٢) يرى النووي أن أهل الفترة لا بد وأن يكون عندهم بقية إنذار مما جاءت به الرسل السابقين وأن الحجة قائمة عليهم بذلك، كما سيأتي.

(٣) أضواء البيان. ج ٢ ص ٣٠٢. ودفع إبهام الاضطراب ص ١٨٠. وأضواء البيان. ج ٣ ص ٤٣٣

وأجاب أهل هذا القول عن آية ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ١٥]

وأمثالها من عدة وجوه<sup>(١)</sup>.

الأول: أن التعذيب المنفي في قوله ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ...﴾ الآية وأمثالها، إنما هو التعذيب الدنيوي، كما وقع في الدنيا من عذاب قوم نوح، وقوم هود، وقوم صالح وقوم لوط، وقوم شعيب، وقوم موسى، وأمثالهم. وإذا فلا يتنافى التعذيب في الآخرة. ونسب هذا القول القرطبي، وأبو حيان والشوكاني، وغيرهم في تفاسيرهم إلى الجمهور.

الثاني: أن محل العذر بالفترة المنصوص في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ﴾ الآية وأمثالها. في غير الواضح الذي لا يلتبس على عاقل، أما الواضح الذي لا يخفى على من عنده عقل، كعبادة الأوثان فلا يعذر فيه أحد لأن جميع الكفار يقرون بأن الله هو ربهم وخالقهم ورازقهم ووتحققوا أن الأوثان لا تقدر على جلب نفع ولا على دفع ضرر، لكنهم غلطوا أنفسهم، فزعموا أنها تقربهم إلى الله زلفى، وأنها شفعاؤهم عند الله، مع أن العقل يقطع بنفي ذلك.

(١) أضواء البيان ج ٣ ص ٤٣٣، ودفع إبهام الاضطراب ص ١٨٠

الثالث: أن عندهم بقية إنذار مما جاءت به الرسل الذين أرسلوا مثلاً قبل نبينا ﷺ، كإبراهيم وغيره، وأن الحجة القائمة عليهم بذلك. وجزم بهذا النووي في شرح مسلم، ومال إليه ابن القاسم العبادي في «الآيات البينات»<sup>(١)</sup>.

الرابع: ما جاء من الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ، الدالة على أن بعض أهل الفترة في النار، كما قدمنا بعض الأحاديث الواردة بذلك في صحيح مسلم وغيره<sup>(٢)</sup>.

٢. وذهب الآخرون - ومنهم جمهور أهل السنة - إلى أن الله ﷻ لا يعذب أحداً في الدنيا أو في الآخرة إلا بعد قيام الحجة الرسالية عليه.

يقول الإمام ابن القيم (إن الله ﷻ لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ

(١) يقول النووي في شرح مسلم (إن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان في النار، وليس في هذا مؤاخذه قبل بلوغ الدعوة، فإن هؤلاء كانت بلغتهم دعوة إبراهيم وغيره من الرسل ﷺ). (راجع الآلوسي ح ١٥ ص ٤٠).

(٢) اجع حديث وفد بني المنتفق وحديث ابن جدعان وحديث أبي وأباك في النار ص ٢٤ من هذا البحث. وروى مسلم أيضاً عن أبي هريرة (أن النبي ﷺ زار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله، فقال: استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا فإنها تذكر الموت) «مسلم».

رَسُولًا ﴿.. وهذا كثير في القرآن، يخبر أنه إنما يعذب من جاءه الرسول وقامت عليه الحجة﴾ اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول الإمام الشنقيطي (إن الله جل وعلا لا يعذب أحدًا من خلقه، لا في الدنيا ولا في الآخرة، حتى يبعث إليه رسولاً ينذره ويحذره، فيعصى ذلك الرسول، ويستمر على الكفر والمعصية بعد الإنذار والإعذار). اهـ<sup>(٢)</sup>.

ويقول (والآيات القرآنية مصرحة بكثرة، على عدم الاكتفاء بما نصب من الأدلة، وما ركز من الفطرة، بل إن الله تعالى لا يعذب أحدًا حتى يقيم عليه الحجة بإنذار الرسل، فمن ذلك قوله ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، فإنه قال فيها: حتى نبعث رسولاً، ولم يقل حتى نخلق عقولاً، وننصب أدلة، ونركّز فطرة) اهـ<sup>(٣)</sup>

ويقول الشنقيطي (وهذه الآيات التي ذكرناها وأمثالها في القرآن تدل على عذر أهل الفترة بأنهم لم يأتهم نذير، ولو ماتوا على الكفر؛ وبهذا قالت جماعة من أهل العلم، وذهبت جماعة أخرى من أهل العلم إلى أن كل من مات على الكفر فهو في النار ولو لم يأت نذير) اهـ<sup>(٤)</sup>

(١) طريق الهجرتين ص ٤١٣

(٢) أضواء البيان ج ٣ ص ٤٢٩

(٣) أضواء البيان ج ٢ ص ٢٠١

(٤) أضواء البيان ج ٣ ص ٤٣١. وقد ساق العلامة الشنقيطي أدلة الفريقين =

ثانيا: إمكان وجود من لم تبلغه دعوة التوحيد:

«أي في الدنيا بأي صورة من الصور»

١. فقد ذهب فريق إلى منع ذلك شرعاً - وإن أجازاه عقلاً؛

واستدلوا بعموم ما جاء في القرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿وَأَن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [طه: ٢٤].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ

وَأَجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿كُلَّمَا أُلِّقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلْتَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾

قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٨-٩].

وقال تعالى: ﴿يَمْعَشِرَ الْيَتِيمَ وَالْأَيْتَامَ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ

عَلَيْكُمْ ءَايَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الأنعام: ١٣٠].

وقال ﷺ في حديث وفد بني المنتفق [... ذلك بأن الله

بعث في آخر كل سبع أمم نبياً، فمن عصى نبيه كان من الضالين،

ومن أطاع نبيه كان من المهتدين]<sup>(١)</sup>.

= بتفاصيلها، ووجهة نظر كل فريق ورده على أدلة الفريق الآخر في بحث لطيف،

فيمكن الرجوع إليه. (راجع أضواء البيان - ٣ ص ٤٤٩ وبعدها. ودفع إبهام

الاضطراب ص ١٧٨ وبعدها)

(١) رواه أحمد. والحديث بتمامه وارد أعلاه

وهؤلاء منعوا من وجود من أطلق عليهم «أهل الفترة» وهم الذين وجدوا في فترة بين رسولين، أي في زمن انقطاع الوحي، وطول الزمان الذي اندرست فيه الشرائع كلية، وانطمست فيه آثار الرسالة، ولم يصححوا حديث الأربعة الذين يختبرهم الله ﷻ يوم القيامة.

وقد روى الحديث ابن كثير في تفسيره من عدة أوجه، منها ما جاء عن الإمام أحمد: حدثنا علي بن عبد الله ثنا معاوية بن هشام ثنا أبي عن قتادة عن الأحنف بن قيس عن الأسود بن سريع أن النبي ﷺ قال [أربعة يحتجون يوم القيامة: رجل أصم لا يسمع شيئاً، ورجل أحمق، ورجل هرم، ورجل مات في فترة، فأما الأصم فيقول: رب قد جاء الإسلام وما أسمع شيئاً، وأما الأحمق فيقول: رب لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفونني بالبر، وأما الهرم فيقول: رب جاء الإسلام وما أعقل شيئاً، وأما الذي مات في الفترة فيقول: رب ما أتاني لك رسول فيأخذ مواعيتهم ليطيعنني، فيرسل إليهم: أن ادخلوا النار، فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً]<sup>(١)</sup>.

يقول القرطبي في تفسير آية الإسراء ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (وفي هذا دليل على أن الأحكام لا تثبت إلا بالشرع، خلاف المعتزلة القائلين بأن العقل يقبح ويحسن ويبيح

(١) رواه أحمد. والحديث برواياته المختلفة في تفسير ابن كثير ج ٥ ص ٥١

ويحظر. والجمهور على أن هذا في حكم الدنيا، أي أن الله لا يهلك أمة بعذاب إلا بعد الرسالة إليهم والإنذار.

وقالت فرقة: هذا عام في الدنيا والآخرة لقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ (٨) قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا. ﴿﴾

قال ابن عطية: والذي يعطيه النظر أن بعثه آدم ﷺ بالتوحيد وبث المعتقدات في بنيه، مع نصب الأدلة على الصانع مع سلامة الفطر، توجب على كل أحد من العالم الإيمان واتباع شريعة الله، ثم تجدد ذلك في زمن نوح ﷺ بعد غرق الكفار.

وهذه الآية أيضًا يعطي احتمال لفظها نحو هذا في الذين لم تصلهم رسالة، وهم أهل الفترات «الذين قدر وجودهم بعض أهل العلم».

وأما ما روي أن الله تعالى يبعث إليهم يوم القيامة وإلى المجانين والأطفال فحديث لم يصح، ولا يقتضي ما تعطيه الشريعة من أن الآخرة ليست دار تكليف.

قال المهدوي: وروي عن أبي هريرة أن الله ﷻ يبعث يوم القيامة رسولا إلى أهل الفترة والأبكم والأخرس والأصم، فيعطيه منهم من كان يريد أن يطيعه في الدنيا وتلا الآية.

قلت هذا موقوف وسيأتي مرفوعًا في آخر طه،

ولا يصح . . . قال ومن لم تبلغه الدعوة فهو غير مستحق للعذاب من جهة العقل، والله أعلم) اهـ<sup>(١)</sup>

كما نقل هذا القول الإمام ابن كثير في تفسيره عن الحافظ ابن عبد البر حافظ المغرب بلا منازع، فقال (قال ابن عبد البر: أحاديث هذا الباب ليست قوية ولا تقوم بها حجة، وأهل العلم ينكرونها، لأن الآخرة دار جزاء وليست دار عمل ولا ابتلاء، وكيف يكلفون دخول النار وليس ذلك في وسع المخلوقين، والله لا يكلف نفسًا إلا وسعها) اهـ<sup>(٢)</sup>

فالراجح - عند أصحاب هذا المذهب - هو عدم وجود من لم تبلغه دعوة التوحيد في الدنيا قبل موته بأية صورة من الصور، وذلك لعموم الأدلة على إرسال الرسل وإقامة الحجة في الدنيا على كل شخص، وأن الدنيا هي دار التكليف والابتلاء ولا تكليف بعدها<sup>(٣)</sup>.

(١) تفسير القرطبي ج ١٠ ص ٢٣١ وبعدها

(٢) تفسير ابن كثير ج ٥ ص

(٣) وقد ذكر الألوسي هذا القول في تفسيره ج ١٥ ص ٣٧. كما نقل عن «الحليمي» قوله في «المنهاج» «إن العقل المخير إذا أي دعوة كانت إلى الله تعالى، فترك الاستدلال بعقله على صحتها وهو من أهل الاستدلال، كان بذلك معرضاً عن الدعوة فكفر، ويعد أن يوجد شخص لم يبلغه خبر أحد من الرسل على كثرتهم وتداول أزمان دعوتهم ووفور عدد الذين آمنوا بهم واتبعوهم والذين كفروا =

وأما عن آية الإسراء ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ فيقال فيها :

\* إما أنها تعم حكم الدنيا والآخرة، فيكون الله ﷻ يقرر فيها حقيقة أرادتها مشيئته وحكمته، مدلاً بها على كمال عدله المطلق جل وعلا، بمعنى أن الله حين يعذب الكافرين في الآخرة، فإنه قد أقام عليهم الحجة، ولا شك في الدنيا، وأعذر إليهم أولاً فأرسل إليهم الرسل والنذر مبلغين عنه ﷻ، كما قرر سبحانه في الآيات الأخرى الكثيرة، والتي ذكرناها آنفاً.

فالآية على هذا تقرر حقيقة سبق وأن تحققت فعلاً في الدنيا بإرسال الرسل إلى كافة الناس، فهي لا تضع شرطاً للعذاب على من بلغه الرسول دون من لم يبلغه - فالجميع قد بلغهم - وذلك بمقتضى نصوص أخرى ثابتة في نفس محل الخلاف تنفي وجود من لم يأت به نذير<sup>(١)</sup>.

= بهم وخالفوهم، فإن الخير قد يبلغ على لسان المخالف كما يبلغ على لسان المؤمن الموافق. ولو أمكن أن يكون لم يسمع قط بدين ولا دعوة نبي ولا عرف أن في العالم من يثبت إلهاً، ولا نرى أن ذلك يكون.. اهـ (راجع تفسير الألوسي ج ١٥ ص ٤٠).

(١) ذكر ابن رشد نفس القول في مقدماته «للمدونة» في فقه الإمام مالك، فقال (والصحيح أن دعوة الإسلام قد بلغت جميع العالم، والدليل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾.. اهـ (والمقدمات لابن رشد ج ١ ص ٢٦٦).

\* وإما أنها تجري على أحكام الدنيا فقط، بمعنى الإهلاك والعذاب واستئصال الأرضي، وهو قول الجمهور كما ذكرنا. أو أنها تجري إلا على ما لا يعرف إلا بالشرع من أحكام الفروع، بمعنى أنه «لا تكليف إلا بشرع»، فتكون هذه الآية وأمثالها هي الدليل على هذه القاعدة<sup>(١)</sup>.

(١) ويكون حديث الأربعة هنا -إذا فرضت صحته- جاريًا على هؤلاء الذين تركوا ملة الشرك، ولم يشاركوا قومهم في عبادة غير الله، ولكن وجودهم في زمن الفترة وانطماس آثار الرسالات والشرائع السابقة جعلهم يجهلون الشريعة التي يتقربون بها إلى الله ﷻ: فيختبرهم الله في عروضات القيامة فيرسل إليهم أن ادخلوا النار، فإذا كانوا من الذين يطيعون الرسول في الدنيا لو لحقوا به أطاعوا الله يوم القيامة فنجوا، وإن كانوا من الذين يعصون الرسول في الدنيا لو لحقوا به عصوا الله يوم القيامة فهلكوا (راجع أقسام أهل الفترة من هذا البحث ص ٤٧ وبعدها. روى ابن ماجه بسنده عن حذيفة قال «قال رسول الله ﷺ: يدرس الإسلام كما يدرس وشى الثوب، حتى لا يدري ما صيام ولا صدقة ولا نسك، ويسري الكتاب في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية. وتبقى طوائف من الناس: الشيخ الكبير والعجوز يقولون: ادركنا آباءنا على هذه الكلمة «لا إله إلا الله» فنحن نقولها «فقال له صلة» ما تغني عنهم لا إله إلا الله وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة؟ فأعرض عنه حذيفة، ثم ردها ثلاثاً، كل ذلك يعرض عنه حذيفة، ثم أقبل عليه في الثالثة: يا صلة: تنجهم من النار، ثلاثاً» (ابن ماجه). يقول ابن كثير في شرحه الحديث «يخبرون بأنهم أدركوا الناس وهم يقولون لا إله إلا الله، فهم يقولونها على وجه التقرب إلى الله فهي نافعة لهم، وإن لم يكن عندهم من العمل الصالح والعلم النافع غيرها» اهـ (راجع النهاية في الفتن والملاحم ج ١ ص ١٩ دار الكتب الحديثية). =

يقول النيسابوري (وما كنا معذبين - في الأعمال التي لا سبيل إلى معرفة وجوبها إلا بالشرع - إلا بعد مجيء الشرع) اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول الطبرسي (إن الآية على التخصيص فيما لا يعرف إلا بالشرع من واجبات وفرائض وفروع الشريعة) اهـ<sup>(٢)</sup>

وأما عن حديث الأربعة المحاجون يوم القيامة، فالإلى جانب قول من قال من الأئمة بعدم صحته، كالقرطبي وابن عطية وابن عبد البر وغيرهم، فإن مسألة تخصيص عام القرآن بحديث الآحاد مسألة مختلف فيها؛ فقد جعل الإمام الشافعي والإمام أحمد خبر الآحاد الصحيح السند مخصصاً لعام القرآن مطلقاً. أما الإمام أبو حنيفة فلم يخصص به العام مطلقاً، لأن دلالة العام عنده قطعية. وأما الإمام مالك فقد خصص به العام إن عاضده قياس أو عمل أهل المدينة، ومنع من تخصيصه بغير ذلك، وضعف الخبر في غير هذه الحالة<sup>(٣)</sup>.

= فيظهر من هذا أنه حتى في آخر الزمان يظل الناجون عندهم التوحيد، دون الشرائع من صدقة وصلاة وصيام، وكلمة «لا إله إلا الله» دلالة على ما هم عليه من التوحيد

(١) تفسير غريب القرآن للنيسابوري. ج ١٥ ص ١٦.

(٢) تفسير مجمع البيان الطبرسي ج ١٥ ص ٢٦

(٣) يقول صاحب كشف الأسرار «ولهذا لا يكفر منكر لفظه ولا منكر معناه - أي الخبر الواحد - بخلاف منكر الظاهر والعام من الكتاب فإنه يكفر. وإذا كان =

فإذا كان حديث الأربعة يعارض نصوصاً أخرى عامة، فيجب التوقف فيه وتوكيل أمره إلى الله ﷻ؛ خاصة وأن سنده لم تثبت صحته بإطلاق ودون مخالفة. وقد توقف مثلاً الإمام مالك في حديث ولوغ الكلب رغم صحته عنده وروايته بنفسه، وذلك لمعارضته قاعدة قطعية عنده، وهي أن علة الطهارة هي الحياة، على جانب قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وكذلك ردت عائشة رضي الله عنها حديثاً لأبي هريرة رضي الله عنه في عذاب الميت ببكاء أهله عليه، وذلك لمخالفته لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾<sup>(٢)</sup>.

٢- وذهب الفريق الآخر إلى جواز وقوع ذلك شرعاً وعقلاً. فقد ورد جواز وجود أهل الفترة وكان مستندهم في ذلك هو حديث الأربعة السابق ذكره فصحيحه وقالوا به.

ومن هؤلاء الإمام ابن كثير حيث قال في تفسيره (إن أحاديث هذا الباب منها ما هو صحيح، كما نص على ذلك غير واحد من

---

= كذلك فلا يجوز ترجيح خبر الواحد على ظاهر الكتاب ولا تخصيص عموم به لأن فيه ترك العمل بالدليل الأقوى بما هو أضعف منه، وذلك لا يجوز» (ج ٣ ص ٩)

(١) راجع كتاب «مالك» لأبي زهرة نقلاً عن الموافقات للشاطبي ج ٣ ص ٢١. ص ٢٥. والآية بسورة المائدة آية ٤.

(٢) راجع موافقات للشاطبي ج ٣ ص ٢٢. الآية بسورة فاطر آية: ١٨.

أئمة العلم، ومنها ما هو حسن، ومنها ما هو ضعيف يقوى بالحسن والصحيح، وإذا كانت أحاديث الباب متعاضدة على هذا النمط أفادت الحجة على الناظر) اهـ<sup>(١)</sup>

ثم نسب نفس القول إلى الأشعري والبيهقي وغيرها.

كذلك صحح الحديث ابن حزم في الإحكام فقال (أما من لم يبلغه ذكره ﷺ، فإن كان موحدًا، فهو مؤمن على الفطرة الأولى صحيح الإيمان لا عذاب عليه في الآخرة، وهو من أهل الجنة. وإن كان غير موحد فهو من الذين جاء النص بأنه يوقد له نار يوم القيامة، فيؤمرون بالدخول فيها، فمن دخلها نجا، ومن أبى هلك) اهـ<sup>(٢)</sup>

وهو ما يراه الإمام ابن القيم حيث يقول (الأصل الثالث: إن قيام الحجة يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص، فقد تقوم حجة الله على الكفار في زمان دون زمان ووفي بقعة دون بقعة، وناحية دون أخرى، كما أنها تقوم على شخص دون آخر، إما لعدم عقله وتمييزه كالصغير والمجنون، وإما لعدم فهمه، كالذي لا يفهم الخطاب ولم يحضر له ترجمان، فهذا بمنزلة الأصم الذي لا يسمع شيئًا ولا يتمكن من الفهم، وهو أحد

(١) تفسير ابن كثير ج ٥ ص ٥٥

(٢) الأحكام ج ٥ ص ٦٨٦ المجلد الثاني باب ٣٠.

الأربعة الذين يدلون على الله بالحجة يوم القيامة، كما تقدم في حديث الأسود وأبي هريرة وغيرها) اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول الإمام الشنقيطي (الظاهر أن التحقيق في هذه المسألة التي هي: هل يعذر المشركون بالفترة أو لا؟ هو أنهم معذورون بالفترة. فوجه الجمع بين الأدلة هو عذرهم بالفترة، وأن الله يوم القيامة يمتحنهم بنار يأمرهم باقتحامها، فمن اقتحمها دخل الجنة، وهو الذي كان يصدق الرسل لو جاءته في الدنيا، لأن الله يعلم ما كانوا عاملين لو جاءتهم الرسل. وبهذا الجمع تتفق الأدلة، فيكون أهل الفترة معذورين، وقوم منهم من أهل النار بعد الامتحان، وقوم منهم من أهل الجنة بعده أيضًا) اهـ<sup>(٢)</sup>

ويقول الشنقيطي أيضًا (وقال ابن كثير رحمه الله تعالى أيضًا قبل هذا الكلام بقليل ما نصه: ومنهم من ذهب إلى أنهم يمتحنون يوم القيامة في عرصات المحشر، فمن أطاع دخل الجنة، وانكشف علم الله فيه بسابق السعادة. ومن عصى دخل النار داخرًا، وانكشف علم الله فيه بسابق الشقاوة. وهذا القول يجمع بين الأدلة كلها، وقد صرحت به الأحاديث المتقدمة المتعاضدة، والشاهد بعضها لبعض. وهذا القول هو الذي حكاه الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري عن أهل السنة والجماعة،

(١) طريق الهجرتين ص ٤١٤.

(٢) راجع أضواء البيان ج ٣ ص ٣٤٨ ودفع إيهام الاضطراب ص ١٨٥.

وهو الذي نصره الحافظ أبو بكر البيهقي في كتاب «الاعتقاد»، وكذلك غيره من محققي العلماء والحفاظ والنقاد. انتهى الغرض من كلام ابن كثير رحمه الله تعالى وهو واضح جداً فيما ذكرنا اه<sup>(١)</sup>.

ويقول الشنقيطي (إن الجمع بين الأدلة واجب متى ما أمكن بلا خلاف، لأن إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما. ولا وجه للجمع بين الأدلة إلا هذا القول بالعدر والامتحان، فمن دخل النار فهو الذي لم يمثل ما أمر به عند ذلك الامتحان، ويتفق بذلك جميع الأدلة، والعلم عند الله تعالى) اه<sup>(٢)</sup>.

وحتى على قول هذا الفريق من العلماء -أي من قدرُوا وجود أهل الفترة، أو من لم تبلغه دعوة التوحيد<sup>(٣)</sup>- فلا وجه لتطبيق مقتضى هذا القول على من هم في أيامنا هذه<sup>(٤)</sup>؛ أي عند «تحقيق مناط» هذا الحكم، بالمصطلح الأصولي.

(١) أضواء البيان ج ٣ ص ٤٤٠.

(٢) السابق

(٣) لا فرق عند أصحاب هذا القول بين أهل الفترة ومن لم تبلغه الدعوة، فكلاهما غابت عنه دعوة التوحيد في الدنيا ولم يأت نذير.

(٤) لا يجب أن يغيب عن أذهاننا -حتى ونحن نفترض هذا الفرض- أن كلام العلماء هنا إنما هو في أحكام الثواب والعقاب، أي في أحكام الآخرة فقط، فلا مجال لاستخدام هذا في إجراء الأحكام في الدنيا، إذ الأحكام في الدنيا مبنية أصلاً على الظاهر، وأما الحقيقة والمآل في الآخرة فأمره إلى الله، ولا دخل لنا فيه بين المرء وربّه. (راجع كلام ابن القيم بهامش ص ٢٢).

فزمان الفترة هو زمان اندرست فيه الشرائع كلية، وانطلمست كل أعلام النبوة وآثارها، ولم يعرف قول نبى ولا شريعته، ولم يجد الناس من يهديهم إلى الدين الحق إذا اجتهدوا في البحث عنه، فلم يتمكنوا منه لعدم توفر إمكانية العلم.

فأين هذا من زماننا الذي يتلى فيه القرآن ليل نهار، وتقام فيه المساجد في كل منطقة وحي، وتنتشر فيه الكتب التي تعلم الناس دينهم بالملايين مطروحة بين أيديهم، غير الأئمة والأعلام الذين أقاموا الحجة كاملة على أبناء عصرهم قديماً وحديثاً، فمنهم من استشهد ودفع حياته رخيصة في سبيل دينه، ومنهم من تحمل في سبيل الحق كل بلاء وإساءة، فظل صامداً منادياً بالحق مجاهراً به في كل وقت وفي كل مكان.

وصدق الله العظيم ﴿قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا وَكُنَّا قَوْمًا ضَالِّينَ ﴿١١٦﴾ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَالِمُونَ ﴿١١٧﴾ قَالَ انْقَسُوا فِيهَا وَلَا تَكَلِّمُونِ ﴿١١٨﴾ إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ﴿١١٩﴾ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سَخِرًا حَتَّىٰ أَسْأَلُوكُم دِكْرِي وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ قَضَّحُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٠-١١٦]

فقياس أهل زماننا على أهل الفترة لا يصح مطلقاً بأي وجه من الوجوه، وإنما أهل الفترة -على هذا القول- قد انقطع وجودهم في الأرض منذ أن ربطت أجزاءها بعضها ببعض بشتى

وسائل الاتصالات الحديثة التي تكفل انتقال الأفكار والأخبار في مثل لمح البصر.

فمناط وجود «أهل الفترة» غير متحقق في عالمنا اليوم -إن صح وجودهم مطلقاً- فلا يجوز الاحتجاج بهم؛ وهذا من قبيل ما ذكرنا سابقاً وكثيراً من أنه يجب أن تحمل أقوال العلماء والأئمة من السلف والخلف، كل قول على مناطه الحقيقي المقصود، حتى لا تضع الحقائق، فنطبق أحكاماً على من ليس مكلفاً بها أصلاً، ونخرج من مقتضاها من هو مكلف بها في حقيقة أمره!<sup>(١)</sup>

ثم إن القائلين بهذا القول -أي وجود أهل الفترة- قد قسموا أهل الفترة إلى قسمين:

- قسم متابع لما عليه أهل الشرك ومستنيم لهم، غير عامل على البحث عن غير دينهم، سواء وجد غير هذا في زمانه أم لم يوجد.

- وقسم عرف ما عليه أهل زمانه من الشرك والمنكر، فرفضه، ولكنه لم يجد ديناً يتعبد به إلى الله، لعدم وجود آثار الرسالة في هذا الزمان.

فالقسم الأول غير معذور ولا يدخل في مقتضى آية الإسرائ أو حديث الأربعة.

(١) يرى الإمام الشاطبي أن هذا من تمام فقه الفقيه البصير، (راجع كلامه في الموافقات في معرض حديثه عن شقي تحقيق المناط العام والخاص).

والقسم الأخير: فصاحبه إما أن يكون موحدًا، ولكنه يجهل أية شريعة يتقرب بها على الله، وذلك لعدم وجودها في زمانه، فهذا ناج يوم القيامة، ومثاله «المتحنفين»<sup>(١)</sup> من العرب قبل بعثة الرسول ﷺ.

وإما أن يكون تاركًا لما عليه قومه من عبادة غير الله متوقفًا عنه، ولكنه لم يصل إلى الدين الصحيح بعد أن جهد في طلبه وتحصيله فلم يتمكن، فهذا الذي يدخل في مقتضى الآية وحديث أهل الفترة.

يقول الإمام الشاطبي (.....) ونظيره مسألة أهل الفترات العاملين تبعًا لأبائهم، واستنامة لما عليه أهل عصرهم من عبادة

---

(١) الأحناف من العرب هم الذين فارقوا دين آبائهم مثل عبادة الأوثان، واتجهوا لله وحده - وذلك قبل بعثة الرسول ﷺ - من غير أن يعلموا عن الشرائع السابقة شيئًا صحيحًا، ومن هؤلاء مثلاً زيد بن عمرو بن نفيل: روى ابن كثير بسنده عن أسماء بنت أبي بكر قالت «لقد رأيت زيد بن عمرو مسندًا ظهره إلى الكعبة يقول: يا معشر قريش، والذي نفس محمد بيده ما أصبح أحد منكم على دين إبراهيم غيري، ثم يقول: اللهم إني لو أعلم أحب الوجوه إليك عبدتك به ولكنني لا أعلم، ثم يسجد على راحلته. وزاد ابن هشام: كان يصلي إلى الكعبة ويقول: إلهي إله إبراهيم، وديني دين إبراهيم، وقد روى ابن عساكر من طرق متعددة أن رسول الله ﷺ قال عنه: يبعث يوم القيامة أمة وحده»، (راجع البداية والنهاية لابن كثير ج ٣ ص ٢٣٧ وبعدها) فلاحظ قوله ﷺ هنا عن زيد بن عمرو، وقوله هناك في حديث وفد بني المنتفق وغيره ص ٢٤، وشهادته لهم بالنار، بينما هم جميعًا من أهل الجاهلية قبل بعثته ﷺ.

غير الله وما أشبه ذلك، لأن العلماء يقولون في حكمهم إنهم على قسمين:

\* قسم غابت عليه الشريعة، ولم يدر ما يتقرب به إلى الله تعالى، فوقف عن العمل بكل ما يتوهمه العقل أن يقرب إلى الله، ورأى ما أهل عصره عاملون به مما ليس لهم فيه مستند إلا استحسانهم، فلم يستفزه ذلك على الوقوف عنه، وهؤلاء هم الداخلون حقيقة تحت عموم الآية الكريمة ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾.

\* وقسم لا بس ما عليه أهل عصره من عبادة غير الله، والتحريم والتحليل بالرأي، فوافقوهم في اعتقاد ما اعتقدوه من الباطل؛ فهؤلاء نص العلماء على أنهم غير معذورين، مشاركون لأهل عصرهم في المؤاخذه، لأنهم وافقوهم في العمل والموالات والمعاداة على تلك الشرعة، فصاروا من أهلها (... ) اهـ<sup>(١)</sup>

ويزيد الإمام ابن القيم الأمر إيضاحاً فيقول -في معرض كلامه عن «كفر الجهل والإتباع»- ما نصه: (وأما العجز عن السؤال والعلم الذي لم يتمكن من العلم بوجه فهم قسمان أيضاً:

\* أحدهما: مريد للهدى مؤثر له محب له، غير قادر عليه ولا على طلبه لعدم من يرشده، فهذا حكم أرباب الفترات ومن لم تبلغه الدعوة.

(١) الاعتصام للشاطبي ج ١ ص ١٦١.

\* والثاني: معرض لا إرادة له، ولا يحدث نفسه بغير ما هو عليه.

فالأول يقول يا رب، لو أعلم ديناً خيراً مما أنا عليه لدنت به وتركت ما أنا عليه؛ ولكني لا أعرف سوى ما أنا عليه، ولا أقدر عليه، فهو غاية جهدي ونهاية معرفتي.

والثاني: راضٍ بما هو عليه، لا يؤثر غيره عليه ولا تطلب نفسه سواه، ولا فرق عنده بين حال عجزه وقدرته. وكلاهما عاجز: فالأول كمن طلب الدين في الفترة ولم يظفر به، فعدل عنه بعد استفراغ الوسع في طلبه عجزاً وجهلاً. والثاني: كمن لم يطلبه، بل مات على شركه، ولو كان طلبه لعجز عنه. ففرق بين عجز الطالب وعجز المعرض اهـ<sup>(١)</sup>.

ويجب أن نلاحظ أخيراً، أن كل ما نقلناه من خلاف بين العلماء في هذا الفصل، إنما هو في أحكام الآخرة فقط، أي في مآل الجاهل يوم القيامة في أحكام الثواب والعقاب عند الله ﷻ، وأما بالنسبة لأحكام الدنيا فلا خلاف بين العلماء في اعتباره كافراً

(١) طريق الهجرتين ص ٤١٣. وراجع تفسير المنار ج ١ ص ١٤٠ وبعدها في أقسام الكافرين في شرح قوله تعالى «إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون»، (البقرة ٦) وأن هناك من الناس من لا يختلف بالنسبة إليه أمر العلم أو الجهل بسبب إعراضه الأصلي.

في ظاهر أمره، وذلك لجريان الأحكام في الدنيا على هذا الأساس.

يقول الإمام ابن القيم (والله يقضي بين عباده يوم القيامة بحكمه وعدله، ولا يعذب إلا من قامت عليه حجته بالرسل، فهذا مقطوع به في جملة الخلق، أما كون زيد بعينه أو عمرو قامت عليه الحجة أم لا، فذلك مما لا يمكن الدخول بين الله وبين عباده فيه، بل الواجب على العبد أن يعتقد:

- أن كل من دان بدين غير الإسلام فهو كافر.

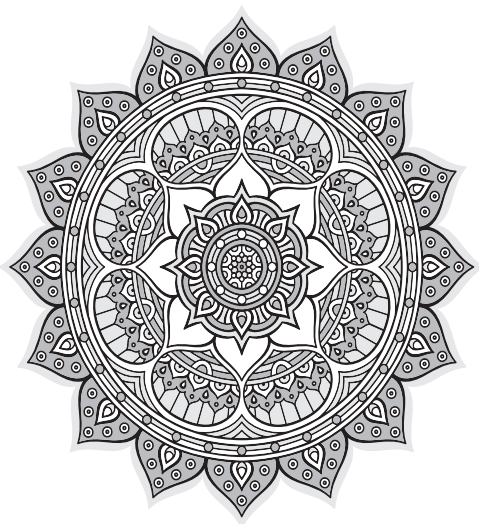
- وأن الله ﷻ لا يعذب أحدًا إلا بعد قيام الحجة عليه بالرسول. هذا في الجملة والتعيين موكول إلى الله، وهذا في أحكام الثواب والعقاب، وأما في أحكام الدنيا فهي جارية على ظاهر الأمر) اهـ<sup>(١)</sup>

(١) طريق الهجرتين ص ٤١٣: ويفرق الإمام «عبد القاهر البغدادي» بين مقام أحكام الدنيا ومقام أحكام الآخرة في كلام غاية في الوضوح فيقول «وقالوا فيمن كان وراء السد أو في قطر من الأرض ولم تبلغه دعوة الإسلام، ينظر فيه فإن اعتقد الحق في العدل والتوحيد وجهل شرائع الأحكام والرسل فحكمه حكم المسلمين وهو معذور فيما جهله من الأحكام لأنه لم يقم به الحجة عليه. ومن اعتقد منهم الإلحاد والكفر والتعطيل فهو كافر بالإعتقاد» اهـ ويقول في موضع آخر «فإن استدلل العاقل قبل ورود الشرع عليه على حدوث العالم وتوحيد صانعه وقدمه وصفاته وعدله وحكمته فعرف ذلك واعتقده كان موحدًا مؤمنًا. ولو أنه اعتقد قبل ورود الشرع عليه الكفر والضلال لكان كافرًا ملحدًا» اهـ هذا عن مقام أحكام =

فهذا النص للإمام ابن القيم هو فصل الخطاب في موضوعنا، فنحن كمسلمين أولاً، وكدعاة إلى دين الله ثانياً، لا نتكلم عن أحكام الثواب والعقاب فهذا أمر موكول إلى الله ﷻ وحده أولاً وآخرًا، ولكننا نتحدث عن الإسلام والكفر باعتبارهما حكمين شرعيين تعبدنا الله بهما في أحكام الدنيا. فيجب التمييز جيدًا بين المقامين: مقام الظاهر، ومقام الحقيقة، مقام أحكام الدنيا، ومقام أحكام الآخرة من ثواب وعقاب.



= الدنيا، وأما عن مقام أحكام الآخرة، فيقول الإمام البغدادي «إن كان قد انتهت إليه الدعوة بعض الأنبياء ﷺ فلم يؤمن بها كان مستحقاً للوعيد على التأييد وإن لم تبلغه دعوة شريعة بحال لم يكن مكلفاً ولم يكن له في الآخرة ثواب ولا عقاب، فإن عذبه الله في الآخرة كان ذلك عدلاً منه ولم يكن عقاباً. وإن أنعم عليه في الآخرة فهو فضل منه وليس بثواب له على الطاعة» اهـ، وأما عن المعاملة الفقهية لهم فيقول البغدادي «ويجب على من طرأ عليهم من المسلمين أن يدعواهم



## الفصل الرابع

### تأثير عارض الجهل في أصول الشريعة

وهذا الفصل يعتمد على تأثير عارض الجهل بأصول الشريعة -بمعنى القواعد القطعية فيها- سواء الثابتة بالنص أم بالاستقرار الكلي للنصوص استقراء مفيد للقطع<sup>(١)</sup>.

ويدخل في حكمها المتواتر من الأخبار، والصفات الثابتة التي لا تعرف إلا بالنقل، ومواقع الإجماع والمعلوم من الدين بالضرورة من مسائل الفروع<sup>(٢)</sup>.

(١) مثل قاعدة لا ضرر ولا ضرار، ولا تزر وازرة وزر أخرى، وما جعل عليكم في الدين من حرج، وإنما الأعمال بالنيات، ومن مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، وهكذا، وهذه تسمى أدلة أيضاً كالكتاب والسنة والإجماع... إلخ. وهي قطعية بلا نزاع. (راجع الموافقات للشاطبي ج ١ ص ٢١ وبعدها).

(٢) يقول الشيخ محمد أبو زهرة نقلاً عن الشافعي في «الرسالة» [..] وقد قسم الشافعي العلم إلى قسمين: أحدهما: علم بالأموال القطعية، ويسميه علم الله علم العامة، أي العلم الذي يعلمه كافة المسلمين من غير استثناء لا ينفرد به خاصتهم ولا يعذر في الجهل به عامتهم. وذلك مثل وجوب الصوم والحج والزكاة وتحريم القتل والزنا والسرقة والخمر وما كان في معنى ذلك مما كلف العباد أن يعملوا ويعلموه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم، وأن يكفوا عما حرم الله تعالى. وهذا الصنف من العلم هو ما ثبت بالنص القرآني أو الحديث النبوي وأجمع عليه =

وهذا القسم كله لا يكفر الجاهل به قبل إقامة الحجة عليه،  
على تفصيل:

\* فإن كان المكلف في مكان تتوفر فيه مظنة العلم - كدار الإسلام<sup>(١)</sup> كان آثمًا ولم يعذر بجهله، ويقام عليه الحد إن انبنى على قوله عمل فيه حد، سواء كان متأولًا أم غير متأول.

\* وإن كان المكلف في مكان لا تتوفر فيه مظنة العلم - كدار الحرب<sup>(٢)</sup> لم يكن آثمًا وعذر بجهله. فإن أقيمت عليه الحجة فأنكر، كفر بذلك.

= المسلمون وهو ما يسمى من الإصطلاح «بما علم من الدين بالضرورة» وهو إطار الإسلام الذي لا يعد المرء مسلمًا إلا إذا علم به وأذعن له. [اه (راجع كتاب الجريمة والعقاب في الفقه الإسلامي للشيخ محمد أبو زهرة ص ٥٣).

(١) يقول عبد القادر عودة «دار الإسلام: البلاد التي تظهر فيها أحكام الإسلام أو يستطيع المسلمون أن يظهروا فيها أحكام الإسلام، فيدخل فيها كل بلد سكانه كلهم أو أغلبهم مسلمون، وكل بلد يتسلط عليه المسلمون ويحكمونه ولو كان غالبية السكان غير مسلمين. ويدخل في دار الإسلام كل بلد يحكمه ويتسلط عليه غير المسلمين ما دام فيه سكان مسلمون يظهرون أحكام الإسلام. ودار الحرب: كل البلاد التي لا تدخل تحت سلطان المسلمين أو لا تظهر فيها أحكام الإسلام سواء كانت هذه البلاد سكانها مقيمين بها إقامة دائمة مسلمين أو لا يكون؛ ما دام المسلمون عاجزين عن إظهار أحكام الإسلام» اه (راجع التشريع الجنائي في الإسلام ج ١ ص ٢٧٥). (ويراجع أيضًا بدائع الصنائع للكاساني ج ٩ ص ٤٣٧٤ بتفصيل مفيد).

أما عن مظنة العلم، فيكفي فيها إمكان العلم -بانتشاره مثلاً- ولا يشترط تحقق العلم فعلاً. يقول عبد القادر عودة (ويكفي في العلم بالتحريم إمكانه، فمتى بلغ الإنسان وكان عاقلاً وميسر له أن يعلم ما حرم عليه، إما برجوعه للنصوص الموجبة للتحريم، وإما بسؤال أهل الذكر، اعتبر عالماً بالأفعال المحرمة، ولم يكن له أن يعتذر بالجهل، أو يحتاج بعدم العلم. ولهذا يقول الفقهاء: لا يقبل في دار الإسلام العذر بجهل الأحكام، ويعتبر المكلف عالماً بالأحكام بإمكان العلم فعلاً، ومن ثم يعتبر النص المحرم معلوماً للكافة ولو أن أغلبهم لم يطلع عليه أو يعلم عنه شيئاً، ما دام العلم به ممكناً لهم؛ ولم تشترط الشريعة تحقق العلم فعلاً...)<sup>(١)</sup>.

يقول الشيخ محمد أبو زهرة (وارتكاب ما نص القرآن نصاً قطعياً على تحريمه معتقداً حله)<sup>(٢)</sup> وكذلك ما تواتر وثبت بالإجماع فإن الجهل بهذا إثم)<sup>(٣)</sup> اهـ

ويقول الدكتور وهبة الزحيلي (أما الجهل فلا يعفى عنه ويعتبر الجاهل كالمتمعد، لأن المكلف بالأمر الشرعية لا يجوز له أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله تعالى فيه، لقوله ﷻ ﴿وَلَا تُقْفُ

(١) التشريع الجنائي ج ١ ص ٤٣٠. ويقول الكاساني «إلا أن حقيقة العلم ليست بشرط بل إمكان الوصول إليه كاف» اهـ (بدائع الصنائع ج ٩ ص ٤٠٧٨).

(٢) وأما إذا كان هذا بعد الحجة والعلم، وظل معتقداً حله فهو كافر إجماعاً.

(٣) أصول الفقه لأبي زهرة ص ٣٣٥.

مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴿١﴾ حيث نهى الله تعالى نبيه ﷺ عن إتباع غير المعلوم فدل على أنه لا يجوز الشروع في شيء حتى يعلم حقيقته . وكذا قوله ﷺ [طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة] ومن هنا قال الإمام مالك: إن الجاهل في الصلاة أو في سائر العبادات، الجاهل كالمتمعد لا كالناسي) اهـ<sup>(١)</sup>.

ويقول عن أصول الفقه في الدين والقواعد القطعية (أما أصول الفقه فملحقة بأصول الدين، لا يعذر المجتهد بخطئه فيها وإنما يَأْثَمُ . . . . إلا أن المخطئ فيهما لا يكون كافراً، وإنما يكون مبتدعاً فاسقاً) اهـ<sup>(٢)</sup>.

وينقل عن الشافعي قوله في الرسالة (لا يسع أحداً غير مغلوب على عقله جهلها في دار الإسلام، أي الفروع التي اشتهرت وعرفت من المتواتر وغيرها) اهـ<sup>(٣)</sup>

وكذلك ينقل عن الحنفية في تقسيمهم لعارض الجاهل (٢). جاهل لا يصلح عذراً لكنه دون جاهل الكافر، كجاهل من خالف

---

(١) الضرورة الشرعية لو هبة الزحيلي ص ١١١. نقلا عن الإمام القرافي المالكي  
 (٢) يقصد إن كان له مستند من كتاب أو سنة فتأول. وذلك على خلاف في حكم تكفير المتأولين إن كان تأويلهم يسوقهم إلى الكفر مآلاً. وقد حكى القاضي عياض في الشفا ج ٣ ص ١٠٥٦ الخلاف ظني هذا، فارجع إليه. والغالب فيما حكاه هو تكفير المتأولين تأويلاً مبتدعاً في أصول الدين دون فروعه.  
 (٣) المرجع السابق. نقلا عن الرسالة للشافعي ص ٣٥٧.

في اجتهاده القرآن والسنة من علماء الشريعة، أو العمل بالغريب من السنة، كاستباحة متروك التسمية عمداً بالقياس على الناسي) اهـ<sup>(١)</sup>

ومن الحوادث المشهورة في التاريخ الإسلامي حادثة قدامة بن مظعون مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه (استعمل عمر قدامة بن مظعون على البحرين، وكان ممن شهد بدرًا مع النبي ﷺ، وهو خال ابن عمر وحفصة زوج النبي ﷺ، فقدم الجارود من البحرين، فقال يا أمير المؤمنين إن قدامة قد شرب مسكرًا ووإني إذا رأيت حدًا من حدود الله تعالى حق علي أن أرفعه إليك، فشهد عليه أبوهريرة والجارود وامراته هند بنت الوليد، فقال عمر: يا قدامة إني جالدك، فقال قدامة: والله لو شربت كما يقولون ما كان لك أن تجلدني يا عمر. قال: ولم يا قدامة؟ قال إن الله ﻋﻠﻰ قال ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ الآية، فقال عمر: إنك أخطأت التأويل يا قدامة، إذا اتقيت اجتنبت ما حرم الله، ثم جلده) اهـ<sup>(٢)</sup>

وهذا الحادث وإن كان منصباً على الخطأ والتأويل، فهو بوجه من الوجوه يدل على أن الحكم الصحيح في المسألة كان خافياً على قدامة فلم يعرفه، وأداه سوء تأويله إلى هذا الاجتهاد

(١) السابق

(٢) «أخبار عمر» الطنطاوي ص ١٦٠. والقصة بتمامها في القرطبي ج ٦ ص ٢٩٧ في تفسير الآية ٩٣ من سورة المائدة.

الذي لم يقبل منه، وذلك لوجود مظنة العلم -ولو بسؤال أهل الذكر كعمر وعلي وابن عباس وغيرهم- وهذا كله راجع إلى القاعدة العامة وهي سقوط العذر بالجهل في وجود مظنة العلم<sup>(١)</sup>.

فإن قامت الحجة على جاهل هذه الأمور:

. سواءً الجاهل بها حيثما تتوفر مظنة العلم «الآثم الغير معذور».

. أم الجاهل بها حيث لا تتوفر مظنة العلم «المعذور الغير آثم» كدار الحرب أو الناشئ في بادية بعيداً عن المسلمين مثلاً.

فأنكر أياً منها بعد بيان الحجة والإعلام بالدليل، كان كافراً

---

(١) اختلف العلماء في اعتبار القصد في تصحيح بعض الأعمال خاصة في المعاملات: فمنهم من لم يعتبر القصد مطلقاً وأبطل كل الأعمال إن خالفت بالجهل عملاً بالحديث «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» (متفق عليه). ومنهم من اعتبر القصد فصحح كل الأعمال وإن خالفت بالجهل عملاً بالحديث «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» (متفق عليه). ومنهم من توسط فأبطل ما لا يمكن تصحيحه من العبادات والمعاملات وصحح بعض المعاملات مثل مسألة العقود عليها من رجلين مع عدم علم الثاني الذي دخل بها، فيصح الثاني لتغليب جانب الجهل والمصلحة. (راجع الموافقات للشاطبي. كتاب المقاصد. ج ٢ ص ٣٤٢). هذا في أحكام الفروع التي يبنى عليها عمل؛ وإن كان في العمل المرتكب حذراً فيقام الحد -في حالة توفر مظنة العلم- ويقع الإثم على المخطئ لعدم طلب العلم المفروض على كل مسلم مما أدى إلى الإخلال بمقاصد الشارع

بلا خلاف. والمدار في كفر منكرها بعد العلم بها هو أن منكرها إنما ينكر ما ثبت بصورة قطعية<sup>(١)</sup>

فالأخبار ينظر إليها عامة من وجهين:

### الثبوت

وهي إما ظنية أو قطعية<sup>(٢)</sup>

### (ب) الدلالة

\* فمنها قطعي الثبوت قطعي الدلالة: وهو الذي لا شك في صحة سنده، ولا يحتمل وجه آخر لمعناه. مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠].

\* ومنها قطعي الثبوت ظني الدلالة: وهو ما لا شك في صحة سنده، ولكن معناه يحتمل أوجها متعددة. مثل قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْبِّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]

\* ومنها ظني الثبوت قطعي الدلالة: مثل الأخبار التي ثبتت بخبر الواحد ولكن معناها واضح بين لا تأويل له. كخبر التعديل في حديث المسيء صلاته لأنه عليه الصلاة والسلام أمر الأعرابي

(١) راجع تفسير المنار ج ٧٧ ص ٦٠١ وبعدها.

(٢) راجع «كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي» للإمام علاء الدين البخاري. ج ١ ص ٨٤.

بالإعادة ثلاثاً فقال له كل مرة: ارجع فصل فإنك لم تصل ثم علمه الصلاة.

\* ومنها ظني الثبوت ظني الدلالة: مثل معظم أحاديث الآحاد في فروع الشريعة، والتي تحتمل التخصيص أو التقييد كخبر الترتيب في الوضوء، لأنه معارض بما روى عليه الصلاة والسلام أنه نسي مسح الرأس في الوضوء، فتذكر بعد فراغه فمسحه. فالأول من هذه الطرق -أي قطعي الثبوت قطعي الدلالة- هو الذي يكفر منكروه بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

وكذلك القواعد القطعية في أصول الشريعة التي ثبتت قطعيتهما بالنص، أو بالاستقراء الكلي للنصوص، وكل ما هو في مقام القطعية مثلها، كالمعلوم من الدين بالضرورة من مسائل الفروع مثل تحريم الخمر والزنا، ووجوب الصوم والحج والزكاة. وقد حكى البغدادي -في صدد شرحه لعقيدة أهل السنة- إجماعهم على كفر من أنكر حجية المتواتر من الأخبار فقال (وأكفروا من أنكر وقوع العلم من جهة التواتر)<sup>(٢)</sup>.

(١) الأدلة القطعية عامة تفيد العلم اليقيني. ويقول الآمدي: «اتفق الكل على أن خبر التواتر يفيد العلم بمخبره عدا السمنية والبراهمية» اهـ (الإحكام ج ١ ص ٢٢٠) وهذا بخلاف خبر الواحد الذي اختلف في إفادته الظن أم اليقين (راجع إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤٦ وبعدها).

(٢) الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٣٢٥.

وقال (الفضيحة السادسة عشرة من فضائحه - يقصد النظام - قوله بأن الخبر المتواتر مع خروج ناقله عند سامع الخبر عن الحصر مع اختلاف همم ناقله واختلاف دواعيهم يجوز أن يقع كذباً)<sup>(١)</sup>.

ويقول (كذلك كفروا النظام في إنكاره حجة الإجماع)<sup>(٢)</sup>.

ويقول صاحب المنار (لا نكفر موحداً بجهل بعض هؤلاء الرسل إذا كان يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله إجمالاً، وبالיום الآخر وبالقدر، وبأركان الإسلام العملية، وتحريم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وسائر ما لا يزال معلوماً من الدين بالضرورة، كما أننا لا نكفر من أنكر بجهل غير ذلك مما يخفى على العوام من أحكام القرآن وآدابه، كخبر أهل سبأ، وحكم إرث الكلالة، وأدب الاستئذان والسلام قبل دخول بيوت الناس، وأما من جحد شيئاً من ذلك بعد العلم بأنه منصوص في القرآن غير متأول فيكفر، لأنه كذب كلام الله تعالى) اهـ<sup>(٣)</sup>

وقد ذكر الإمام ابن القيم نفس المعنى في «المدارج» في معرض حديثه عن الجحود حيث قال (والخاص المقيد، أن يجحد

(١) السابق ص ١٤٣

(٢) السابق ص ٣٢٧. والكفر هنا إما لإنكار حجة الإجماع وإما -على بعض الأقوال- لإنكار ما أجمعوا عليه ضمناً

(٣) تفسير المنار ج ٧ ص ٦٠١.

فرضاً من فروض الإسلام أو تحريم محرم من محرماته، أو صفة وصف الله بها نفسه أو خبراً أخبر الله به.. إلى قوله:، أما من جحد ذلك جهلاً أو تأويلاً يعذر فيه صاحبه فلا يكفر صاحبه به... اهـ<sup>(١)</sup>

وهذا الذي قررناه، هو ما جاءت كل نصوص الإمام ابن تيمية تقرره، والتي يقول فيها بعدم تكفير المعين إلا بعد إقامة الحجة عليه

فإن إنكار أمر من الأمور السابق تقريرها يعتبر في حد ذاته كفراً، إلا عند عدم وجود مظنة العلم يعذر الجاهل في هذه الأمور لأنها تحتاج كلها إلى الإبلاغ بشرع<sup>(٢)</sup> فتقام الحجة أولاً بشكل الواضح القاطع، فإذا أنكر بعدها كفر.

فعلى هذا المعنى إذن -وفي هذا القسم من الشريعة- تنزل كل نصوص الإمام ابن تيمية التي يتوقف فيها عن تكفير الجاهل حتى تقام الحجة عليهم أولاً<sup>(٣)</sup>

(١) مدارج السالكين لابن القيم ج ١ ص ٣٠٨

(٢) يقول البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأَتَذْكُرَ بِهِ وَمَن لَّا يَلْعَلْ﴾ [الأنعام: ١٩]، يقول «هو دليل على أن أحكام القرآن تعم الموجودين وقت نزوله ومن بعدهم، وأنه لا يؤاخذ بها من لم تبلغه». اهـ (تفسير البيضاوي ج ١ ص ١٦٨).

(٣) راجع بالتفصيل الفصل السابع «قضية تكفير المعين» ص ١٠٩ من هذا البحث.

من ذلك مثلاً قول الإمام ابن تيمية (إذا تبين ذلك فمن ترك بعض الإيمان الواجب في الجملة لعجزه عنه، إما لعدم تمكنه من العلم، أو لعدم تمكنه من العمل، لم يكن مأموراً بما يعجز عنه وولم يكن ذلك من الإيمان والدين الواجب في حقه، وإن كان من الدين والإيمان الواجب في الأصل) اهـ<sup>(١)</sup>

فهذا نص في أنه إنما يتكلم عن «الإيمان الواجب» والذي يعني به الإمام ابن تيمية دائماً في كتابه جملة أحكام الفروع، دون «الإيمان المجمل» -أي التوحيد- حسب تعبير الإمام نفسه<sup>(٢)</sup>.

وقد أزال الإمام محمد بن عبد الوهاب هذا الإشكال في رسالة له، أوضح فيها أن شيخ الإسلام ابن تيمية إنما يتوقف عن تكفير المعين حتى تقوم عليه الحجة في المسائل الخفية فقط، وليس في كل الأمور وتحت كل الظروف. يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأنا أذكر لفظه الذي احتجوا به على زيغهم. قال رحمه الله: أنا من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب الناس إلى تكفير أو تبديع أو تفسير أو معصية، إلا إذا علم أنه قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة وفاسقاً تارة وعاصياً أخرى. اهـ وهذا صفة كلامه في المسألة في كل موضع

(١) مجموعة الرسائل ج ٣ ص ١١.

(٢) استخدم ابن تيمية تعبير «الإيمان المجمل» و«الإيمان الواجب» بهذه المعاني في كثير من كتبه. راجع مثلاً كتاب «الإيمان» و«الرسالة التدمرية» وغيرها.

وقفنا عليه من كلامه لا يذكر عدم تكفير المعين إلا ويصله بما يزيل الإشكال، أن المراد بالتوقف عن تكفيره قبل أن تبلغه الحجة حكم عليه بما تقتضيه تلك المسألة من تكفير أو تفسيق أو معصية.

وصرح رحمته الله أن كلامه في غير المسائل الظاهرة، فقال في الرد على المتكلمين، لما ذكر أن بعض أئمتهم توجد منه الردة عن الإسلام كثيراً، قال: وهذا إن كان في المقالات الخفية، فقد يقال أنه فيها مخطئ ضال لم تقم عليه الحجة التي يكفر تاركها. ولكن هذا يصدر عنهم في أمور بعلم الخاصة والعامة من المسلمين أن رسول الله صلوات الله عليه بعث بها وكفر من خالفها، مثل عبادة الله وحده لا شريك له وونهيه عن عبادة أحد سواه من الملائكة والكتاب والنبیین وغيرهم وفإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل إيجاب الصلوات الخمس وتعظيم شأنها، ومثل تحريم الفواحش والربا والخمر والميسر، ثم تجد كثيراً من رؤوسهم وقعوا فيها فكانوا كافرين مرتدين) اهـ<sup>(١)</sup>

وعلى هذا المعنى تحمل كل نصوص شيخ الإسلام ابن تيمية التي أشبهت على الكثيرين، من أنه لا يكفر الجاهل ابتداء حتى تبلغه الحجة، رغم أن مقالته كفر في ذاتها -كقوله مثلاً «أن الخمر حلال»، فهذا القول مكفر بذاته ولكن في حالة عدم وجود مظنة

(١) رسالة مفيد المستفيد في كفر التوحيد، للشيخ محمد بن عبد الوهاب، ص ١٥

طبعة مؤسسة النور بالرياض.

العلم، كالقادم حديثاً من دار الحرب أو الناشئ مثلاً في بادية بعيداً عن المسلمين- ولكون القول واقع على فرع من فروع الشريعة أو غيرها مما يجب فيه ورود الخبر والإعلام به. وجب التوقف عن تكفيره حتى يبلغه النص الثابت في ذلك، فإن استمر في إنكاره كفر بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

وأما عن قول ابن تيمية الذي نقله عنه صاحب مجموعة التوحيد (ونحن نعلم بالضرورة أن النبي ﷺ لم يشرع لأحد أن يدعو أحد من الأموات، ولا الأنبياء الصالحين ولا غيرهم بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها، كما أنه لم يشرع لأحد السجود لميت ولا إلى ميت ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهى عن هذه الأمور كلها، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله ورسوله ﷺ). ولكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين لم يمكن تكفيرهم بذلك حتى يبين ما جاء به الرسول مما يخالفه) اهـ<sup>(٢)</sup>

(١) يبين الإمام ابن تيمية هذا الأمر في كلام غاية في الوضوح فيقول ما نصه «ولكن التوسل بالإيمان به ﷺ وبطاعته هو أصل الدين، وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام للخاصة والعامة، فمن أنكر هذا المعنى فكفره ظاهر للخاصة والعامة. وأما دعاؤه وشفاعته ﷺ وانتفاع المسلمين بذلك، فمن أنكر فهو أيضاً كافر، لكن هذا أخفى من الأول، فمن أنكر عن جهل عرف ذلك، فإن أصر على إنكاره فهو مرتد» اهـ (راجع قاعدة جلية في التوسل والوسيلة ص ١٣ المطبعة السلفية)

(٢) مجموعة التوحيد، الرسالة الأولى ص ٥٥.

فقد أوضح بعدها مباشرة أن توقف ابن تيمية في تكفير هؤلاء إنما كان لمصلحة واقعة في دعوة هؤلاء إلى ترك ما هم عليه من شرك وعدم نفرتهم، أي أنه كان موقفًا عمليًا أملت ضرورات واقعية مر بها الإمام، ولم يكن حكمًا فقهيًا يتبناه.

قال (قلت: فذكر رحمته الله ما أوجب له عدم إطلاق الكفر عليهم على التعيين خاصة إلا بعد البيان والإصرار، فإنه -أي الكفر- قد صار أمة واحدة، ولأن العلماء من كفره بنهيه لهم عن الشرك في العبادة! فلا يمكن أن يعاملهم إلا بمثل ما قال، كما جرى لشيخنا محمد بن عبد الوهاب رحمته الله في ابتداء دعوته، فإنه إذا سمعهم يدعون زيد ابن الخطاب رضي الله عنه قال: الله خير من زيد تمرينًا لهم على نفي الشرك بلين الكلام، نظرًا على المصلحة وعدم النفرة، والله سبحانه وتعالى أعلم) اهـ<sup>(١)</sup>

(١) السابق. وقد يحمل قول الإمام ابن تيمية هنا على بعض الصور الشريكية التي لا تكفي بظاهرها للحكم على فاعلها بالشرك الأكبر الناقل عن الملة، بل هي من ذرائع الشرك المفضية إليه بالضرورة. ويقول ابن تيمية «وأما الزيارة البدعية فهي التي يقصد بها أن يطلب من الميت الحوائج أو يطلب منه الدعاء والشفاعة أو يقصد الدعاء عند قبره لظن القاصد أن ذلك أجوب للدعاء. فالزيارة على هذه الوجوه مبتدعة لم يشرعها النبي ﷺ ولا فعلها الصحابة عند قبر النبي ﷺ ولا عند غيره، وهي من جنس الشرك وأسباب الشرك». اهـ (قاعدة جلية في التوسل والوسيلة ص ٢٤ المطبعة السلفية). ويقول ابن تيمية أيضًا «ومثل هذا كثير في القرآن ينهي أن يدعي غير الله لا من الملائكة ولا الأنبياء ولا غيرهم فإن =

فهي إذن طريقة في الدعوة، ومصلحة واقعة، لا دخل لها بالحكم الفقهي للقائل، فلا يمكن بمثل هذا النص -وأشباهه- أن نرد كل ما ذكرنا من أدلة - وبينها نصوص لشيخ الإسلام نفسه<sup>(١)</sup> فنظلم أنفسنا ونتهم عقولنا ونظلم الأئمة أنفسهم معنا بسوء تأويلنا لكلامهم؛ فكيف وهذا النص وغيره مفسر على وجهه والحمد لله.

= هذا شرك أو ذريعة إلى الشرك» اه (قاعدة جليلة ص ٣٣) وغير هذا كثير من كلام الإمام. فهناك إذن صور من تعظيم غير الله لا تصل بظاهرها إلى حد الحكم على فاعلها بالكفر وهناك صور أخرى من عبادة غير الله لا يملك ابن تيمية رحمته الله ولا غيره عدم تكفير فاعلها -لا بقرآن ولا بسنة ولا بإجماع ولا بغيره- وهي نفس الصور التي صار بها مشركو الجاهلية قبل بعثة الرسول ﷺ كفاراً. وإلا فماذا سماهم القرآن كفاراً مشركين؟! وما حكم من يتلبس بهذا الشرك الأكبر الناقل عن الإسلام من المسلمين أو غيرهم؟! وبماذا نسبهم إذن سواء علموا أو جهلوا؟! أقيمت عليهم الحجة أم لم تقم؟ نبؤنا بعلم إن كنتم صادقين.

(١) يقول الإمام ابن تيمية مثلاً «فكل من غلا في حي، أو في رجل صالح كمثل على ﷺ أو عدي أو نحوه، أو فيمن يعتقد فيه الصلاح كالحلاج أو الحاكم الذي كان بمصر، أو يونس الفتى ونحوهم، وجعل فيه نوعاً من الإلهية مثل أن يقول: كل رزق لا يرزقنيه الشيخ فلان ما أريده، أو يقول إذا ذبح شاة: باسم سيدي. أو يعبد بالسجود له أو لغيره، أو يدعوه من دون الله تعالى مثل أن يقول: يا سيدي فلان اغفر لي أو ارحمني أو أنصرنني أو أرزقني أو أغثني أو أجرنني أو توكلت عليك أو أنت حسي أو أنا حسبك أو نحو هذه الأقوال أو الأفعال التي هي من خصائص الربوبية التي لا تصلح إلا لله تعالى، فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل» اه (مجموع فتاوي شيخ الإسلام. المجلد الثالث. كتاب مجمل اعتقاد السلف ص ٣٩٥). فتأمل كلام =



= الإمام رحمه الله، وتأمل عظم الافتراء عليه، وتذكر قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا يُضِلُّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾

[الأنعام: ١٤٤]

## الفصل الخامس

### تأثير عارض الجهل في الأصول الاعتقادية

وهي الأمور التي تعتبر من أصول الاعتقادات عند أهل السنة ولكنها لم تثبت بطريقة قطعية فهي ظنية الثبوت عند البعض وما كان مثل هذا فلا يكفر جاهله قبل إقامة الحجة عليه والجمهور على عدم تكفيره حتى لو أنكره بعد إقامة الحجة عليه -وذلك لعدم إقامة الدليل - بل يعتبر مبتدعاً فاسقاً .

يقول صاحب المنار (فما كان غير قطعي الرواية، احتمل أن يكذبه مكذب للجهل بالرواية أو لعدم تصديقه لبعض رواته، وما كان غير قطعي الدلالة احتمل أن يكذب مكذب ببعض معانيه، لا اعتقاده أن هذا المعنى غير مراد، فهذا ما يخرج بغير العلم القطعي؛ ولذلك يشترط العلماء في ذلك أن يكون مجمعاً عليه، معلوماً من الدين بالضرورة، ويشترطون أن يكون المكذب غير متأول، إذ لا يتأول أحد إلا ما كان غير قطعي الدلالة عنده، ولهذا لم يكفر سلف الأمة من خالفهم في فهم آيات الصفات وغيرها من فرق المبتدعة متأولاً، ولكن السلف والخلف يكفرون من يكذب الرسول ﷺ بشيء يعتقد هو أنه جاء به عن الله تعالى،

وإن لم يكن في الواقع قطعي الرواية والدلالة، إذ مدار الكفر عن التكذيب اه<sup>(١)</sup>

وقد صنف أهل السنة هذه الأمور في أصول عقائدهم.

فقد ذكر ابن حزم مثلاً في مقدمة «المحلى» في معرض كلامه عن أصول العقيدة عند أهل السنة، مسألة رؤية الله ﷻ يوم القيامة فقال (المسألة الثالثة والستون: اعتقاد أن الله تعالى يراه المسلمون يوم القيامة بقوة غير هذه القوة) اه<sup>(٢)</sup>

وقد استدل أهل السنة على هذا ببعض نصوص القرآن والسنة، كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يُؤَمِّدُ نَاصِرُهُ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [الْقِيَامَةِ: ٢٢]، وقوله ﷺ في الصحيح [إنكم سترون ربكم كما ترون هذا - وكان ناظراً إلى القمر - لا تضامون في رؤيته]<sup>(٣)</sup>.

وبالرغم من هذا لم يكفروا من أنكر الرؤية من المعتزلة وغيرهم، حيث تأولوا الآية والحديث، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٠٣]

ولقد عدّهم مصنفو الفرق داخلين في فرق المسلمين المختلفة بلا خلاف معتبر.

يقول البغدادي (وأما القدريّة المعتزلة عن الحق، فقد افترقت

(١) تفسير المنار ج ٧ ص ٦٠١ وبعدها.

(٢) المحلى لابن حزم ج ١ ص ٣٤.

(٣) رواه ابن أبي شيبة بسنده عن جرير بن عبد الله.

عشرين فرقة . . . . . ثم ذكرها بأسمائها ثم قال: إلا فرقتين .  
الخابطية والحمارية وفهما ليسا من فرق الإسلام) اهـ<sup>(١)</sup>  
فعد بقية فرق المعتزلة من فرق الإسلام عنده، رغم إجماعهم  
على نفي الرؤية.

ويقول ابن حزم في المسألة التاسعة والثلاثين (وإن عذاب  
القبر حق وومسألته الأرواح بعد الموت حق، ولا أحد يحيا بعد  
موته إلى يوم القيامة. لما رواه مسلم عن البراء بن عازب عن  
النبي ﷺ قال ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ [ابن أبي عمير: ٢٧]،  
قال: نزلت في عذاب القبر، يقال له: من ربك؟ فيقول: ربي الله  
و ديني الإسلام) اهـ<sup>(٢)</sup>

ويقول البغدادي في بيان الركن الحادي عشر من عقائد أهل  
السنة (وقالوا بإثبات السؤال في القبر، وبعذاب أهل القبر لأهل  
العذاب، وقطعوا بأن المنكرين لعذاب القبر يعذبون فيه) اهـ<sup>(٣)</sup>  
ويقول في منكري الشفاعة (والمنكرون للشفاعة يحرمون من  
الشفاعة) اهـ<sup>(٤)</sup>

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي ص ١١٤.

(٢) المحلى لابن حزم ج ١ ص ٢١.

(٣) الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٣٤٨.

(٤) السابق

فذهب إلى عدم تكفيرهم، بينما حكى تكفير أهل السنة لبعض أصحاب المقالات الأخرى<sup>(١)</sup>.

وهكذا القول في كل أمور الأصول الاعتقادية لأهل السنة، والثابتة بطرق ظنية، فلا يكفر منكرها حتى بعد إقامة الحجة عليه إن كان متأولاً، فإن أنكرها غير متأول لها بعد ثبوتها عنده كفر بذلك لأنها تعتبر هنا قطعية بالنسبة إليه.

يقول القاضي عياض (قال القاضي أبو بكر: وأما مسائل الوعد والوعيد، والرؤية، والمخلوق، وبقاء الأعراض، والتولد، وشبهها من الدقائق - فالمنع في إكفار المتأولين فيها أوضح؛ إذ ليس في الجهل بشيء منها جهل بالله تعالى، ولا أجمع المسلمون على إكفار من جهل شيئاً منها) اهـ<sup>(٢)</sup>



(١) ذهب بعض أهل السنة إلى تكفير منكري الرؤية والحوض والشفاعة وعذاب القبر، باعتبارها أمور وردت بأخبار مستفيضة بين أئمة الحديث والفقهاء وهم مجمعون على صحتها (راجع الفرق بين الفرق ص ٣١٤).

(٢) الشفا للقاضي عياض ج ٢ ص ١٠٨٦.

## الفصل السادس

### شبهات وإيضاحات

وبعد فقد علم بالضرورة أنه إذا تقرر أصل من الأصول، وجب تنزيل كل النصوص -التي تبدو بظاهرها أنها مخالفة لهذا الأصل- على مقتضى هذا الأصل، وفهمها على ضوءه.

وليس هذا من قبيل الالتواء بالمعاني أو فرض مفهوم معين أم مسبق على النصوص -كما يظن البعض- ولكنها أصول الفقه وقواعد الفهم السليم هي التي تملي هذا النظر وتقرره.

فإن تأصيل أصل معين وتقريره لا يكون إلا بضم شواهد كثيرة من الشريعة تشهد لهذا الأصل ويقوم بها، وتجعل منه قاعدة عامة ومقررة يرجع لها في فهم سائر النصوص والحوادث الجزئية الأخرى، فإذا ما وجد نص واحد أو حادثة واحدة تخالف -بظاهرها- هذا الأصل، وجب فهمها على ضوء هذا الأصل وتنزيلها على مقتضاه؛ لأن معارضة نص واحد أو حادثة واحدة للأصل المقرر، تعني معارضة نص واحد لنصوص أخرى كثيرة، وحوادث أخرى كثيرة مجتمعة على معنى واحد يقرره هذا الأصل، فلا يعطل هذا بذاك.

ولا تكون هذه المعارضة قائمة أو ذات اعتبار إلا إذا اجتمعت شواهد وأدلة كثيرة تشهد لهذا المعنى المخالف بحيث ينتظم منها أصل آخر يقوى على معارضة الأصل الأول، وفي هذه الحالة فقط يجب المقارنة -تبعاً لقواعد أصولية أخرى- للترجيح بين هذين الأصلين.

أما إذا ما خالف الأصل المقرر نصاً هنا أو كلام لفقيه هناك، فتوقفنا عنده وعدنا إلى التشكك في الأصل الذي تقرر، فهذا ما لا يصح في قواعد الشريعة ولا في قواعد الفهم المستقيم<sup>(١)</sup>.

ولقد قدمنا بهذه الكلمة لتبين بعدها ما نرد به على بعض شبهات قد عرضت، ونبين أيضاً بعض الإيضاحات الواجب ذكرها في هذا المقام. فمن الشبهات التي أوردتها البعض على الأصل الذي تقرر سابقاً<sup>(٢)</sup>، حديث الرجل الذي ذر رماد جسده، وحادثة ذات أنواط، وغيرها من الجزئيات التي اعتقدها البعض مخالفة لأصلنا المقرر بينما هي مفهومة على وجهها كما سنرى في عرضنا لها<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع الموافقات للشاطبي ج ٣ ص ٢٦٠ «كتاب العموم والخصوص» الفصل الرابع.

(٢) وهو أن كل من جهل أصلاً من أصول التوحيد فتلبس بشرك أكبر ينقل عن الملة يحكم بكفره في ظاهر أمره ولا دخل لنا بعلمه أو بجهله.

(٣) وحتى لو فرض عدم فهمها على وجهها فهماً واضحاً مستقيماً، فالأصوليون =

أما عن الإيضاحات، فهي تتصل ببعض نصوص وأقوال لبعض الفقهاء، استخرجت من كتب ورسائل لهؤلاء الفقهاء، فهم منها البعض عكس أصلنا المقرر سابقاً، مثل بعض أقوال للإمام ابن تيمية في بعض كتبه، أو ابن حزم أو القاسمي أو غيرهم مما سنعرض له إن شاء الله.

ونريد قبل إيراد الإيضاحات الكافية لهذه الأقوال وبيان وجهها الصحيح، أن نوضح بعض الأمور، فنقول: إن الاستدلال بقول فقيه أو إمام من بعض كتبه، بينما نصوص أخرى لنفس الفقيه أو الإمام يفهم منها عكس المفهوم الأول لنفس أقواله في مواضع أخرى، لهو افتئات على الإمام أو الفقيه نفسه.

فالفقيه حين يتكلم في موضوع ما، ثم يعرض -بطريق العرض وليس بالقصد الأول- لقضية أخرى في معرض كلامه، لا يصح أن يستشهد بقوله في موضع آخر -الذي تحدث فيه بطريق العرض- لنقض كلام نفس الفقيه في موضع آخر، ناقش فيه هذه القضية بصورة أساسية ابتداءً. هذه واحدة.

---

= يخبرونا بوجوب التوقف فيها وليس القدر في صحة الأصل المقرر. فكيف وهي مفهومة على وجهها الصحيح والحمد لله؟ (راجع روضة الناظر لابن قدامة. فصل إذا تعارض دليلان عند المجتهد ولم يترجح أحدهما وجب عليه التوقف ص ٢٠٠) (راجع الموافقات للشاطبي ج ٢ ص ٣١). (راجع ص ٣٨ وهامشها).

والأخرى . . أنه إذا جاءت نصوص للفقهاء أو الإمام توافق أصلاً مقررًا، ثم جاءت لنفس الفقيه أو الإمام في مواضع أخرى نصوص تشبه علينا، أو تبدو بظاهرها مخالفة لنفس الأصل، لوجب علينا حمل المتشابه من هذه الأقوال على الوجه الذي يوائم الأصل، والذي شهدت له أقوال الإمام نفسه في مواضع أخرى؛ وإلا كان ذلك اتهامًا منا لهذا الإمام بالتناقض والتضارب في أقواله.

وليس ثمة ما يدعو إلى ذلك طالما اتسق المنهج، واستقام للنظر.

أما عن تفصيلات الشبهات والإيضاحات، فنقول وبالله التوفيق:

### أولاً: الشبهات

(أ) أما عن حديث الرجل الذي ذر رماد جسده:

وهو ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال [قال رجل لم يعمل حسنة قط لأهله إذا مات، فأحرقوه ثم ذروا نصفه في البر ونصفه في البحر، فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبني عذاباً لا يعذبني أحداً من العالمين]. فلما مات الرجل فعلوا به كما

أمرهم. فأمر الله البر فجمع ما فيه، ثم قال: لِمَ فعلت هذا؟ قال من خشيتك يا رب، وأنت أعلم. فغفر له<sup>(١)</sup>.

فلقد أشكل هذا الحديث بظاهره على بعض الناس فقالوا: هذا رجل جهل صفة من صفات الله اللازمة لكمال ربوبيته، ومع هذا فقد غفر الله له، فيكون قد عذر بجهله!

فنقول وبالله التوفيق:

أولاً: فقد تأول العلماء هذا الحديث وصرفوه على غير ظاهره<sup>(٢)</sup>:

١- فذهب البعض<sup>(٣)</sup> إلى أن قول الرجل إنما هو من مجاز كلام العرب وبديع استعمالها، الذي صورته مزج الشك باليقين، وهو يسمى «تجاهل العارف». كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سَبَأًا: ٢٤]، فصورته صورة الشك، والمراد اليقين.

(١) أخرجه البخاري بروايات مختلفة، والنسائي، وابن ماجه.

(٢) راجع الشفا للقاضي عياض ج ٢ ص ١٠٨٢ وبعدها طبعة الحلبي. والأحاديث القدسية ج ١ ص ٩٢ وبعدها: طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. نقلا عن شرح النووي على صحيح مسلم بهامش القسطلاني ج ١٠ ص ١٨٢.

(٣) ذهب البعض إلى أن هذا الرجل كان في زمن شرعهم فيه جواز العفو عن الكافر بخلاف شرعنا! وهو مذهب واضح البطلان. قال في الفتح (وأبعد الأقوال قول إنه كان في شرعهم جواز المغفرة للكافر) اهـ (فتح الباري لابن حجر ج ٦ ص ٥٣٢).

٢- وذهبت طائفة إلى أن الرجل إنما وصي بذلك تحقيقاً لنفسه وعقوبة لها، لعصيانها وإسرافها، رجاء أن يرحمه الله تعالى، مع العلم بأن ذلك ليس جائزاً في شريعة الإسلام

٣- وقالت طائفة: لا يصح حمل هذا على أنه نفي قدرة الله، فإن الشاك في قدرة الله تعالى كافر، وقد قال في آخر الحديث: إنه إنما فعل هذا من خشية الله تعالى، والكافر لا يخشى الله تعالى، ولا يغفر له.

قال هؤلاء: فيكون له تأويلان: أحدهما: أن معناه لئن قدر على العذاب، أي قضاه يقال له قدر بالتخفيف، وقدر بالتشديد بمعنى واحد.

والثاني: أن قدر هنا بمعنى ضيق. قال تعالى: ﴿فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ﴾ [الْفَجْر: ١٦]، وقال تعالى: ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الْأَنْبِيَاء: ٨٧]، أي لن نضيق عليه.

ثانياً: وقالت طائفة اللفظ على ظاهره، ولكن هذا الرجل قاله وهو غير ضابط لكلامه، ولا قاصد لحقيقة معناه ولا معتقد لها، بل قاله وهو في حالة غلب عليه فيها الدهش والخوف وشدة الجزع، بحيث ذهب تيقظه وتدبر ما يقوله، فصار في معنى الغافل والذاهل والناسي، وهذه الحالة لا يؤاخذ فيها وهو نحو قول

القائل الآخر الذي غلب عليه الفرح حين وجد راحلته «أنت عبدي وأنا ربك»، فلم يكفر بذلك، للدesh والغلبة والسهو<sup>(١)</sup>.

ثالثًا: وذهب البعض إلى الأخذ بظاهر الحديث دون تأويل وقالوا: إن هذا الرجل جهل صفة من صفات الله تعالى؛ ونحن نعلم أن العلماء اختلفوا في تكفير جاهل الصفة، فقال القاضي<sup>(٢)</sup>: وممن كفره ابن جرير الطبري وقاله أبو الحسن الأشعري أولاً. وقال آخرون: لا يكفر بجهل الصفة، ولا يخرج عن اسم الإيمان، بخلاف من جحدها. وإليه رجع أبو الحسن الأشعري<sup>(٣)</sup>، وعليه

(١) خذ بهذا الوجه شيخ الإسلام ابن تيمية في فهمه للحديث، فجعل الرجل قد أخطأ من شدة خوفه وخشيته لله تعالى، كما أخطأ الأعرابي من شدة فرحه. يقول ابن تيمية (..). إنما أخطأ من شدة خوفه كما أن الذي وجد راحلته بعد إياسه منها أخطأ من شدة فرحه) اهـ (مجموعة الرسائل والمسائل ج ٣ ص ١٤) وكان شيخ الإسلام يتحدث في أن النصوص إنما وجبت دفع المؤاخذه بالخطأ لهذه الأمة، وكان كلامه تحت عنوان «التكفير بالخطأ في الاعتقادات والاجتهاد في العمليات». فهذا يوضح أن القضية مندرجة عنده تحت عارض آخر هو «الخطأ» وليس تحت عارض الجهل بالمعنى الذي يظنه البعض.

(٢) هامش الأحاديث القدسية ج ١ ص ٩٣. وهو القاضي عياض في كتابه الشفا

(٣) يقول ابن تيمية «هذا مما اختلف فيه قول الأشعري وهو الجهل ببعض الصفات هل يكون جهلاً بالموصوف أم لا» اهـ (الإيمان لابن تيمية ص ١٢٨) فالخلاف إذن على جهل بعض الصفات وليس أية صفة من صفات الله بإطلاق كما سيأتي. يقول الأشعري في أحد قوليهِ «والإيمان بالله هو اعتقاد صدقه إنما يصح إذا كان عالماً بصدقه في أخبار. وإنما يكون كذلك إذا كان عالماً بأنه يتكلم والعلم، =

استقر قوله، لأنه لم يعتقد ذلك اعتقاداً يقطع بصوابه ويراه ديناً وشرعاً، وإنما يكفر من اعتقد أن مقاله حق.

فنقول: هل الجهل المقصود هنا هو محل الخلاف، هو الجهل بأية صفة من صفات الله تعالى. أم الجهل ببعض الصفات التي لا تثبت إلا بالشرع عند طائفة من العلماء؟

الواضح طبعاً أن الخلاف المقصود إنما هو في جهل بعض الصفات، وليس أيّاً منها بإطلاق<sup>(١)</sup> وإلا فهل يعذر مثلاً من جهل

= بأنه يتكلم بعد العلم بأنه حي، والعلم بأنه حي بعد العلم بأنه فاعل، والعلم بأنه فاعل بعد العلم بالفعل وهو كون العالم فعلاً له، وكذلك يتضمن العلم بكونه قادراً وله قدرة وعالمًا وله علم، ومريدًا وله إرادة؛ وسائر ما لا يصح العلم بالله إلا بعد العلم به من شرائط الإيمان) اهـ (الإيمان لابن تيمية ص ١٢٨)

(١) لا خلاف بين العلماء على أن هناك صفاتاً لله ﷻ يجب أن يعرفها المرء ليموت على التوحيد، وأن هناك بعض الصفات الأخرى التي لا يكفر جاهلها وإن مات على هذا، وهي تلك التي لا تعرف إلا بالوحي وخبر الرسول. ولكنهم اختلفوا في قسم ثالث من الصفات فعدها بعضهم من القسم الأول واعتبرها آخرون من القسم الثاني. يقول صاحب المنار «إن الصفات الربوبية منها يعرف بالنظر والاستدلال كعلمه تعالى وقدرته ومشيتته وحكمته ووحدته، ومنها ما لا يعرف به، بل يتوقف على الوحي وخبر المعصوم عنه» اهـ (تفسير المنار ج ١ ص ٤٥٤). يقول ابن قتيبة «قد يغلط في بعض الصفات قوم من المسلمين فلا يكفرون بذلك» (فتح الباري ج ٦ ص ٥٢٣) وفي معرض حديثه عن صفة الاستواء نقل ابن حجر كلاماً للشافعي رحمه الله عن هذه الصفات التي لا تثبت إلا بالنقل، فيقول الشافعي «لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها، ومن خالف =

أن الله حي أو أنه واحد أحد أو أنه خالق أو عالم؟ فأبي إله يعبد إذن؟!

فإن قيل: هذا الرجل جهل صفة القدرة، فعذر بجهله<sup>(١)</sup>. قلنا: فما الذي دفع العلماء إذن إلى صرف الحديث عن ظاهره

= بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الرؤية والفكر. فتثبت هذه الصفات ونفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه فقال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (فتح الباري ج ١٣ ص ٤٠٧). يقول ابن تيمية «من شك في صفة من صفات الله تعالى ومثله لا يجهلها فمرتد وإن كان مثله يجهلها فليس بمرتد» (الاختيارات العلمية ص ١٨٢). ويقول العز بن عبد السلام «اتفق المسلمون على أن الله موصوف بكل كمال برئ من كل نقصان لكنهم اختلفوا في بعض الأوصاف فاعتقد بعضهم أنها كمال فأثبتها له، واعتقد آخرون أنها نقصان فنفوها عنه» (قواعد الأحكام ج ١ ص ٢٠٣).

(١) الواضح أن الرجل لم يجهل أو يشك في قدرة الله وإلا لما شك أحد في كفره. يقول ابن الجوزي «جحد صفة قدرة الله تعالى كفر اتفاقاً» اهـ (فتح الباري ج ٦ ص ٣٢٣) قالت طائفة من العلماء «الشك في قدرة الله تعالى كفر» (هامش الأحاديث القدسية ج ١ ص ٩٣)، ولكن الرجل ظن -من باب الخطأ- أنه إذا فعل به ذلك فلن يعاد امتناعاً. يقول الخطابي «إنه لم ينكر البعث إنما جهل فظن أنه إذا فعل به ذلك لا يعاد فلا يعذب» اهـ (فتح الباري ج ٦ ص ٥٢٢). ويقول الإمام الدهلوي «وهذا تأويل ما حكاه الصادق المصدوق عليه السلام من نجاة مسرف على نفسه أمر أهله بحرقه وتذرية رماده حذرًا من أن يبعثه الله ويقدر عليه، فهذا الرجل استيقن بأن الله متصف بالقدرة التامة، ولكن القدرة إنما هي في المعكنات لا في الممتنعات، وكان يظن أن جمع الرماد المتفرق نصفه في البر ونصفه في البحر ممتنع: فلم يجعل ذلك نقصاً، فأخذ بقدر ما عنده من العلم ولم يعد كافراً» اهـ =

واللجوء إلى تأويله، إذا كان الأمر عندهم بهذه البساطة؟ ألا يكفي أن يقولوا مثلاً: هو جاهل فعذر بجهله؟ وما كانت بهم حاجة إلى كل هذه التأويلات؟ إلا أن يكون العلماء قد رأوا أن هذه «قضية عين»<sup>(١)</sup> لا تقوى على معارضة قواعد كلية ثابتة وأدلة مستفيضة، سبق أن تقررت عندهم في صورة أصل كلي، مما أوجب أن تنزل هذه القضية على مقتضى هذا الأصل. وخاصة أن الحديث نفسه يحتمل أوجهًا كثيرة غير هذا الوجه الذي يعارض الأصل المقرر؟

وأخيرًا: نقول: إنه حتى لو ثبت خطأ الرجل وظنه أن الله لن يعيده إذا فعل في نفسه ما فعل<sup>(٢)</sup>. فالواضح من النصوص أن الرجل لم يكن مشرکًا؛ فلم يتلبس الرجل بالشرك جاهلاً أن الله هو المستحق للعبادة وحده، فعذر بذلك! بل كان الرجل على

= (حجة الله البالغة ج ١ ص ٦٠) وعليه يحمل سؤال عائشة رضي الله عنها للرسول ﷺ «مهما يكتُم الناس يعلمه الله؟» (الاختيارات العلمية ص ١٨٢).

(١) راجع الموافقات للشاطبي ج ٣ ص ٢٦٠. مسألة «إذا ثبتت قاعدة عامة أو مطلقة فلا يؤثر فيها معارضة قضايا الأعيان ولا حكايات الأحوال». وفيه يقول الشاطبي مثلاً [كما إذا ثبت لنا أصل عصمة الأنبياء من الذنوب ثم جاء قوله «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات» ونحو ذلك، فهذا لا يؤثر لاحتمال حمله على وجه لا يخرم ذلك الأصل] اهـ

(٢) خطأ الرجل هنا في ظنه هذا جاء نتيجة لشدة جزعه وخشيته التي أذهبت له كما أسلفنا.

التوحيد، فلم يعهد أحدًا مع الله بأية صورة من صور العبادة، ثم عذره الله بجهله في الشرك بالله!!

قالت طائفة من العلماء [كان هذا الرجل في فترة حين ينفع مجرد التوحيد، ولا تكليف قبل ورود الشرع على المذهب الصحيح] اه<sup>(١)</sup>

فالجعل بإحدى الصفات شيء، والجهل بالموصوف شيء آخر<sup>(٢)</sup>

(١) الأحاديث القدسية ج ١ ص ٩٣. وذهبت طائفة من العلماء إلى القول «بأن شكه لم يكن في القدرة على إحيائه، بل في نفس البعث الذي لا يعلم إلا بشرع، ولعله لم يكن ورد عندهم به شرع يقطع عليه -أي يقتضي علمًا قطعيًا- فيكون الشك به حينئذ كفرًا» (الشفاء ج ٢ ص ١٠٨٣). وعليه يحمل قول ابن تيمية «ولهذا لم يكفر النبي ﷺ الرجل الشاك في قدرة الله تعالى وإعادته لأنه لا يكون إلا بعد الرسالة» (الاختيارات العلمية) ص ١٨٢. وقال القاضي عياض [واحتج هؤلاء -أي الذين لم يكفروا جاهل إحدى الصفات- بحديث السوداء وأن النبي ﷺ إنما طلب منها التوحيد لا غير] اه (الشفاء ج ٢ ص ١٠٨٢).

(٢) يقول القاضي عياض نقلًا عن القاضي أبي بكر [لا يكفر أحد بقول ولا رأي إلا أن يكون هو الجاهل بالله، فإن عصي بقول أو فعل نص الله ورسوله أو أجمع المسلمون، أنه لا يوجد إلا من كافر، أو يقوم بالدليل على ذلك فقد كفر . . إلى قوله: فالكفر بالله لا يكون إلا بأحد ثلاثة أمور: أحدها الجهل بالله تعالى، والثاني: أن يأتي فعلًا أو قولًا لا يخبر الله ورسوله أو يجمع المسلمون أن ذلك لا يكون إلا من كافر، كالسجود للصنم والمشي إلى الكنائس بالترام الزنار مع أصحابها في أعيادهم، أو أن يكون ذلك القول أو الفعل لا يمكن معه العلم =

يقول العز بن عبد السلام [وقد رجع الأشعري رَحِمَهُ اللهُ عند موته عن تكفير أهل القبلة، لأن الجهل بالصفات ليس جهلاً بالموصوفات، وقد اختلف في عبارات والمشار إليه واحد:

وقد مثل رَحِمَهُ اللهُ ما ذكره، بمن كتب إلى عبيده يأمرهم بأشياء، وينهاهم عن أشياء، فاختلفوا في صفاته مع اتفاقهم على أنه سيدهم. فقال بعضهم: هو أكحل العينين، وقال آخرون: هو أزرق العينين، وقال بعضهم: هو أدعج العينين، وقال بعضهم هو ربة، وقال آخرون: بل هو طوال، وكذلك اختلفوا في لونه أبيض أو أسود أو أسمر أو أحمر، فلا يجوز أن يقال: إن اختلافهم في صفته اختلاف في كونه سيدهم المستحق لطاعتهم وعبادتهم.

فكذلك لا يكون اختلاف المسلمين في صفات الإله اختلافاً في كونه خالقهم وسيدهم المستحق لطاعتهم وعبادتهم.

= بالله تعالى. قال: فهذان الضربان الأخيران وأن لم يكونا جهلا بالله، فهما علم أن فاعلهما كافر منسلخ من الإيمان] اهـ (الشفة للقاضي عياض ج ٢ ص ١٠٨٢) ويقول [وكذلك نكفر بكل فعل أجمع المسلمون أنه لا يصدر إلا من كافر وإن كان صاحبه مصرحاً بالإسلام مع فعله ذلك الفعل، كالسجود للصنم وللشمس والقمر والصليب والنار، والسعي إلى الكنائس والبيع مع أهلها بزيهم من شد الزنانير وفحص الرءوس. فقد أجمع المسلمون أن هذا الفعل لا يوجد إلا من كافر، وأن هذه الأفعال علامة على الكفر وإن صرح فاعلها بالإسلام] اهـ (الشفة ج ٢ ص ١٠٧٢).

وكذلك اختلف قوم في صفات أبيهم مع اتفاقهم على أنه أصلهم الذي خلقوا من مائه ولا يكون اختلافهم في أوصافه اختلافاً في كونه نشؤوا عنه وخلقوا منه) اهـ<sup>(١)</sup>

(ب) وأما عن قول إبراهيم عليه السلام فيما جاء عن رب العزة في قوله

تعالى:

﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]

وكذلك قوله عن القمر والشمس . فقد قالوا: وهذا نبي الله كان جاهلاً بصفات الله كلها، ومع ذلك لم يسمه الله ولا أحد من الناس كافراً بالرغم من قوله هذا!<sup>(٢)</sup>  
فنقول وبالله التوفيق:

قال القاضي عياض في باب عصمة الأنبياء [أما عصمتهم قبل النبوة فللناس فيه خلاف، والصواب أنهم معصومون قبل النبوة من الجهل بالله وصفاته والتشكك في شيء من ذلك . . .] إلى أن يقول ( . . . ) ولا يشبه عليك بقول إبراهيم عن الكواكب والقمر والشمس «هذا ربي»؛ فإنه قد قيل: كان هذا في سن الطفولية وابتداء النظر وقبل لزوم التكليف.

(١) قواعد الأحكام ج ١ ص ٢٠٢.

(٢) راجع الشفا للقاضي عياض ج ٢ ص ٧٢١.

وذهب معظم الحذاق من العلماء والمفسرين إلى أنه قال ذلك مبكّراً لقومه ومستدلاً عليهم. وقيل معناه الاستفهام الوارد مورد الإنكار، والمراد «فهذا ربي»؟

قال الزجاج: قوله «هذا ربي» أي على قولكم، كما قال تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾ [القصص: ٦٢]، أي عنكم. ويدل على أنه لم يعبد شيئاً من ذلك ولا أشرك قط بالله طرفة عين قول الله ﷻ عنه ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الشعراء: ٧٠]

ثم قال ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [٧٥] أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥-٧٧]

وقال ﴿إِذْ جَاءَ رَبُّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الصافات: ٨٤]، أي من الشرك.

وقوله ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥].

فإن قلت: فما معنى قوله ﴿لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، قيل: إنه إن لم يؤيدني الله بمعونته أكن مثلكم في ضلالتكم وعبادتكم على معنى الإشفاق والحذر، وإلا فهو معصوم في الأزل من الضلال) اهـ<sup>(١)</sup>

نقول: أو أن ذلك بمعنى الضلال عن معرفة كيفية التعبد لله تعالى، وفروع الشريعة اللازمة لذلك، كما امتن الله ﷻ على نبيه

(١) الشفا ج ٢ ص ٧١٩ وبعدها. «فصل عصمة الأنبياء قبل النبوة من الجهل بالله

وصفاته والتشكك في شيء من ذلك»

محمد ﷺ فقال ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ [الضحى: ٧]، أي ضالًّا عن القرآن والشريعة فهداك إليها.

### (ج) وأما عن حادثة ذات أنواط:

فقد جاء عن أبى واقد الليثي رضي الله عنه قال [خرجنا مع رسول الله ﷺ قبل خيبر ونحن حديثو عهد بكفر. وللمشركين سدرة يعكفون عليها وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها ذات أنواط. فقلنا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط فقال ﷺ: الله أكبر، كما قالت بنو إسرائيل [اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة]، لتركن سنن من كان قبلكم]<sup>(١)</sup>.

قالوا: (فهذا برهان دال على أن الجاهل معذور بجهله حتى تقوم عليه الحجة) على أساس أنهم كانوا جاهلين بمعاني الربوبية والالوهية!

فنقول وبالله التوفيق:

هذا قول مردود وبين البطلان لمن كان له أدنى إحاطة بمعاني النصوص. فإن ما طلبه حديثو العهد بالإسلام من رسول الله ﷺ،

(١) ارجع إلى شرح معنى الآية بالتفصيل في سورة الضحى. القرطبي ج ٢٠ ص ٩٦. حيث نقل الإمام القرطبي كل الأقوال في معنى قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ والإجماع على رد قول من قال ضالًّا أي كافر! نعوذ بالله من نسبة مثل هذا الرسول الله ﷺ. وكذلك يراجع الشفا ج ٢ ص ٧٢٥ وبعدها في شرح هذه الآية نفسها شرحًا مفصلاً

إنما كان من قبيل المشابهة للكفار، حيث أرادوا منه أن يجعل لهم شجرة يتبركون بها كما يفعل المشركون بشجرتهم.

والمشابهة للكفار لا تقتضي كفر المشابه لهم في كل الأحوال. وهو عين ما ذكره الإمام الشاطبي نفسه الذي نقلوا عنه في إسنادهم للحديث.

يقول الشاطبي (إلا أنه لا يتعين في الاتباع لهم أعيان بدعهم، بل لقد تتبعها في أعيانها، وتتبعها في أشباهها. فالذي يدل على الأول قوله [لتتبعن سنن من كان قبلكم]، فقد قال فيه [حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه]، والذي يدل على الثاني قوله [فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط]. فقال عليه الصلاة والسلام: هذا كما قالت بنو إسرائيل .. الحديث]، فإن اتخاذ ذات أنواط يشبه اتخاذ الآلهة من دون الله، لا أنه هو بنفسه) اهـ<sup>(١)</sup>

فسبحان الله، ألم يقرأ من نقل نص الحديث عن الشاطبي ما قاله هو نفسه بعد سطور قليلة؟! فهو يجعل قولهم من باب المشابهة لا أنه نفس الفعل، ولو انه كان نفس الفعل لما كان شك في كفرهم بذلك القول أو غيره، وإنما المشابهة هنا بدعة معصية لا تقتضي التكفير.

(١) رواه أحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح

وهذا عين ما ذكره الإمام ابن تيمية في تعليقه على نفس الحديث قال: (فأنكر النبي ﷺ مجرد مشابهتهم الكفار في اتخاذ شجرة يعكفون عليها معلقين عليها سلاحهم، فكيف بما هو أطم من ذلك من مشابهتهم المشركين، أو هو الشرك بعينه) اهـ<sup>(١)</sup>

فجعل الإمام ابن تيمية فعلهم بدعة غير مكفرة، لأنها شرك جهلوه، فعذرهم رسول الله ﷺ!

هكذا فهمها أكابر الأئمة<sup>(٢)</sup>، فما لنا ومن فهمها فهمًا خادماً لغرضه وهواه؟! .

(د) وأما عن قول الحواريين فيما جاء عن رب العزة في سورة المائدة:

﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ١١٢].

فقد قال بعضهم: فهؤلاء الحواريون الذين أثنى الله عليهم قد قالوا بالجهل لعيسى عليه السلام؛ هل يستطيع ربك . . . . ولم يبطل إيمانهم!

فنقول وبالله التوفيق: قد ورد في هذه الآية قراءتان:

\* أحدهما: «هل يستطيع ربك»، وهي قراءة الكسائي

(١) الاعتصام للشاطبي ج ٢ ص ٢٤٦.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ص ٣١٤.

وعلي بن أبي طالب وعائشة وابن عباس ومعاذ وجماعة من الصحابة، وسعيد بن جبير؛ ومجاهد<sup>(١)</sup>.

\* الثانية: «هل يستطيع ربك» وهي القراءة المثبتة في المصحف. وكلا القراءتين صحيح.

فمن أخذ بالقراءة الأولى فلا إشكال هناك، إذ يكون المعنى: هل يطيعك ربك إن سألته...، وهو قول السدي.

ومن أخذ بالقراءة الأخرى من الأئمة، فقد أول المعنى وفهمها حسب ما يقتضي النص تبرئة الحواريين مما نسب إليهم من الكفر، بجهل قدرة الله تعالى.

وهذا التأويل عام وشامل عند جميع أئمة التفسير وإليك المثال:

يقول القرطبي: بعد أن ذكر قول من قال إنهم شكوا في قدرة الله (قلت وهذا فيه نظر، لأن الحواريين خلصاء الأنبياء ودخلاؤهم وأنصارهم، كما قال تعالى عنهم ﴿لَحْنُ أَنْصَارِ اللَّهِ﴾، ومعلوم أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم جاءوا بمعرفة الله تعالى وما يجب له وما يجوز وما يستحيل عليه، وإن يبلغوا ذلك أممهم وفكيف يخفى ذلك على من باطنهم واختص بهم حتى يجهلوا قدرة الله تعالى؟) اهـ<sup>(٢)</sup>

(١) القرطبي ج ٦ ص ٣٦٤.

(٢) السابق

ويقول القرطبي أيضًا (وقيل: إن القوم لم يشكوا في استطاعة الباري سبحانه، لأنهم كانوا مؤمنين عارفين عالمين، وإنما هو كقولك للرجل: هل يستطيع فلان أن يأتي؟ وقد علمت أنه يستطيع. فالمعنى: هل يفعل ذلك؟ وقد كانوا عالمين باستطاعة الله تعالى ذلك وغيره علم دلالة وخبر، فأرادوا معاينة ذلك، كما قال إبراهيم عليه السلام ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخْرِجُ الْمَوْتَى﴾ اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول القرطبي (قلت: هذا تأويل حسن؛ وأحسن منه أن ذلك كان قول من كان مع الحواريين) اهـ<sup>(٢)</sup>

ويقول (قال ابن الحصار: وقوله سبحانه مخبراً عن الحواريين لعيسى «هل يستطيع ربك» ليس يشك في الاستطاعة، وإنما هو تلطف في السؤال وأدب مع الله تعالى) اهـ<sup>(٣)</sup>

وينقل القرطبي أيضًا عن ابن الحصار (والحواريون كانوا هم خيرة من آمن بعيسى عليه السلام، فكيف يظن بهم الجهل باقتدار الله تعالى على كل شيء ممكن؟) اهـ<sup>(٤)</sup>

ويقول القرطبي (وأما قراءة «التاء»، فقليل: المعنى هل تستطيع أن تسأل ربك؟ وهذا قول عائشة ومجاهد رضي الله عنهما قالت

(١) السابق

(٢) السابق

(٣) السابق

(٤) السابق

عائشة: كان القوم أعلم بالله ﷻ من أن يقولوا: هل يستطيع ربك، قالت: ولكن هل تستطيع ربك.

وروي عنها أيضًا أنها قالت: كان الحواريون لا يشكون أن الله يقدر على إنزال مائدة ولكن قالوا: هل يستطيع ربك.

وعن معاذ بن جبل قال: أقرأنا النبي ﷺ (هل يستطيع ربك) قال معاذ: وسمعت النبي ﷺ مرارًا يقرأ بالتاء (هل يستطيع ربك)

وقال الزجاج: المعنى هل تستدعي طاعة ربك فيما تسأله. وقيل: هل تستطع أن تدعو ربك وتسأله، والمعنى متقارب) اهـ<sup>(١)</sup>

وقال الطبرسي في «مجمع البيان» (قيل فيه أقوال، أحدها: أن يكون المعنى هل يفعل ربك ذلك بمساءلتك إياه لتكون علمًا على صدقك؟<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز أن يكونوا شكوا في قدرة الله تعالى على ذلك لأنهم كانوا عارفين مؤمنين<sup>(٣)</sup>).

الثاني: المراد هل يقدر ربك، وكان هذا في ابتداء أمرهم قبل أن تستحكم معرفتهم بالله<sup>(٤)</sup>.

(١) تفسير القرطبي ج ٦ ص ٣٦٤ وبعدها.

(٢) أي على صدقك في النبوة وأنت حقًا رسول من عند الله. ويؤيد هذا الوجه قول الحواريين في الآية التالية «ونعلم أن قد صدقتنا»؛ يقول القرطبي [نعلم أن قد صدقتنا بأنك رسول الله] اهـ (تفسير القرطبي ج ٦ ص ٣٦٦).

(٣) تفسير «مجمع البيان» للطبرسي ج ٧ ص ٢٣٧.

(٤) وهذا القول هو الذي رده عائشة وغيرها واستبعد القرطبي وغيره من المفسرين. وسيأتي أن هذا القول خارق للإجماع

الثالث: أن يكون معناه هل يستجب ربك لك؟ وإليه ذهب السدي في قوله: هل يطيعك ربك إن سألته؟ وهذا على أن يكون استطاع بمعنى أطاع، كما يكون استجاب بمعنى أجاب.

وقال الزجاج: ويحتمل أن يكونوا أرادوا تثبيتاً، كما قال إبراهيم ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ (١) اهـ

وقال النيسابوري في تفسيره (من قرأ بالتاء والنصب فظاهر، والمراد هل تستطيع سؤال ربك: أي هل تسأله ذلك من غير صارف يصرفك عن سؤاله، ومن قرأ بالياء والرفع فمشكل، لأنه تعالى حكى عنهم أنهم «قالوا آمنا»، فكيف يتصور مع الإيمان شك في اقتدار الله تعالى؟ وأجيب بوجوه منها: أن حكاية الإيمان عنهم لا توجب كمالهم وإخلاصهم!

ومنها: أنهم طلبوا مزيد اليقين والاطمئنان، ولهذا قالوا ﴿وَنَطْمِئَن قُلُوبُنَا﴾.

ومنها: أنهم أرادوا معرفة هل هو جائر في الحكمة أم لا.

ومنها قول السدي: السين زائدة، بمعنى هل يطيع ربك.

ومنها: لعل المراد جبريل لأنه كان يريه.

ومنها: المراد بالاستفهام التقرير، بمعنى أن ذلك أمر جلي،

(١) وهو نفس الوجه المردود سابقاً.

لا يجوز للعاقل أن يشك فيه، كما تقول: هل يستطيع السلطان إطعام هذا الفقير؟<sup>(١)</sup>

وقال الألوسي في تفسيره (قولهم «هل يستطيع ربك» لم يكن عن تحقيق منهم ولا عن معرفة بالله تعالى وقدرته سبحانه، لأنهم لو حققوا وعرفوا لم يقولوا ذلك، إذ لا يليق مثله بالمؤمن بالله ﷻ وتعقب هذا القول الحلبي بأنه خارق للإجماع!

وقال ابن عطية: لا خلاف أحفظه في أنهم كانوا مؤمنين، وأيد ذلك بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ مِنْكُمْ﴾، وبأن وصفهم بالحواريين ينافي أن يكونوا على الباطل، وبأن الله تعالى أمر المؤمنين بالتشبه بهم والاعتداء بستانهم في قوله تعالى: ﴿كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ [الصف: ١٢].

وبأن رسول الله ﷺ مدح الزبير [إن لكل نبي حوارياً، وإن حوارى الزبير].

ومن ذلك أجيب عن الآية بأجوبة، فقل: إن معنى «هل يستطيع» أي هل يفعل؛ كما نقول للقادر على القيام هل تستطيع أن تقوم، مبالغة في التقاضي، قال به الحسن، وقيل: المعنى هل يطيع ربك، فيستطيع بمعنى يطيع، وقيل إن سؤالهم للاطمئنان

(١) تفسير «غريب القرآن» للنيسابوي ج ٧ ص ٥٤.

والثبوت. وقرأ الكسائي وعلي وعائشة وابن عباس ومعاذ وجماعة من الصحابة (هل تستطيع ربك)) اهـ<sup>(١)</sup>

مما سبق كله نعلم أن من أخذ بقراءة «هل يستطيع ربك» قد صرف المعنى إلى وجوه أخرى كثيرة، وعلى هذا إجماع المفسرين. وأن القول الذي نقلوه عن عدم علم الحواريين يعتبر -بتعبير الحلبي- خارق للإجماع! فلا نعلم -بل ونعجب- لماذا اختاروا هذا الوجه الخارق للإجماع لفهم الآية؟!

**(هـ) وأما عن الحديث الذي رواه الإمام أحمد بسنده:**

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال [خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أيها الناس اتقوا هذا الشرك، فإنه أخفى من ديب النمل فقال ما شاء الله تعالى أن يقول. فقليل: كيف نتقيه وهو أخفى من ديب النمل؟ قال: قولوا: اللهم إنا نعوذ بك أن نشرك بك شيئاً نعلمه، ونستغفرك لما لا نعلمه].

قالوا: فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا أن الشرك نوعان: ما هو معلوم لنا، وما خفي علينا. ثم قالوا: فصح أن الجاهل معذور «في الشرك» بجهله!

فنقول وبالله التوفيق: اتفقت معنا في أن الشرك شركان:

(١) تفسير «روح المعاني» للألوسي ج ٤ ص ٥٦ طبعة دار الكتب العلمية ١٩٩٤

شرك أكبر، وهو الواقع على أصل الإسلام أو التوحيد، وشرك أصغر وهو ما لا يخرج بصاحبه عن دائرة الملة<sup>(١)</sup>.

ونحن كلامنا كله عن الشرك الأكبر، بينما استدلالكم بهذا الحديث يقع على الشرك الأصغر<sup>(٢)</sup>، الذي يجهل المرء بعض صوره مما يجب العلم به بالبلاغ. فهو استدلال في غير موضعه أصلاً.

## ثانيًا: الإيضاحات

### (١) إيضاح للإمام ابن حزم في كتابه «الفصل»:

فقد جاء في معرض كلام الإمام ابن حزم في هذا الكتاب (وكذلك من قال إن ربه جسم فإنه إن كان جاهلاً أو متأولاً فهو

(١) وهو ما عليه أهل السنة والجماعة مفارقين فيه أهل الأهواء والبدع كالخوارج والمعتزلة وغيرهم

(٢) فالشرك الأكبر لا يغفره الله إلا بالتوبة والدخول في الإسلام. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء ٤٨].

يقول ابن القيم في نونية [والشرك فاحذره فشرك ظاهر \* ذا القسم ليس بقابل الغفران] (الكواشف الجليلة ص ٢٦٦). ويقول شارح العقيدة الواسطية: [الشرك الأكبر مخرج عن الملة الإسلامية محبط لجميع الأعمال لا يغفر لصاحبه إلا بالتوبة وصاحبه خالد في النار. وأما الشرك الأصغر فلا يخرج عن الملة ولا يحبط إلا العمل الذي قارنه، وصاحبه تحت المشيئة كغيره من الذنوب] اهـ (الكواشف الجليلة عن معاني الواسطية ص ٢٦٧).

معذور لا شيء عليه، ويجب تعليمه، فإذا قامت عليه الحجة من القرآن والسنة فخالف ما فيها عنادًا فهو كافر يحكم عليه بحكم المرتد [اهـ<sup>(١)</sup>]

قد سبق أن ذكرنا الخلاف بين الأئمة في تكفير جاهل بعض الصفات، وقلنا: إن من الأئمة من حكم بكفر جاهل الصفة مثل الطبري والأشعري في أحد قوليه: ومنهم من لم يكفر جاهل الصفة مثل الأشعري في قوله الآخر. فهذا موضع خلاف خارج عن مقتضى القضية، وإنما قضينا فيما اتفق عليه من أصل الإسلام -أي التوحيد- وهل يعذر الجاهل فيه، ويعتبر رغم تلبسه بالكفر مسلمًا؟!]

كذلك فقول ابن حزم المذكور إنما هو صفة من الصفات التي لا تعرف إلا بالنقل، فإنه ليس من المستحيلات أن ننسب صفة الجسمية على الله ﷻ مع تنزيهه في نفس الوقت عن مشابهة خلقه، فكون الله ﷻ له يد ليست كأيدينا وله عين ليست كأعيننا وله نفس ليست كأنفسنا، فلا مانع -عقلًا- أن يكون له ﷻ جسمًا ليس كجسمنا.

ولكن لأن الشريعة قد وردت بنسبة صفات أخرى إلى الله ﷻ، ليس بينها صفة الجسمية - كما أنها تنافي التنزيه الواجب له ﷻ، فلزم نفي هذه الصفة عن الله ﷻ، ولزم البلاغ

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ج ٣ ص ٢٤٩.

أولاً بأن الشريعة قد وردت بنفي هذه الصفة قبل أن يكفر الجاحد أو المعاند.

ولقد أوضح الإمام ابن حزم نفسه خلال كلامه في نفس الموضوع<sup>(١)</sup>، أنه إنما يناقش قضية تكفير المتأولين من هذه الأمة، المختلفين في أصول اعتقادية أو فقهية، ولكنهم متفقين على أصل الإسلام أو التوحيد.

فبين ابن حزم أن هناك قضايا لا يعذر فيها بإطلاق لصحة قيام الحجة فيها على كل أحد، وقضايا يعذر فيها بإطلاق لأنها من القضايا الخلافية الاجتهادية التي تقبل أكثر من تأويل واحد، وقضايا يجب فيها الإبلاغ وإقامة الحجة أولاً قبل تكفير جاحدها وهو عين ما ذكرناه بالتفصيل قبلاً في الفصول السابقة.

يقول ابن حزم (وأما من قال إن الله ﷻ هو فلان الإنسان بعينه، أو أن الله تعالى يحل في جسم من أجسام خلقه، أو أن

(١) باب بعنوان «الكلام فيمن يكفر ولا يكفر» ج ٣ ص ٢٤٧.

ويقول ابن حزم في أول الباب [اختلف الناس في هذا الباب، فذهبت طائفة إلى أن من خالفهم في شيء من مسائل الاعتقاد أو في شيء من مسائل الفتيا فهو كافر، وذهبت طائفة إلى أنه كافر في بعض ذلك فاسق غير كافر في بعضه . .] ثم شرع ابن حزم يذكر الخلاف بين طوائف الأمة في تكفير أو تفسيق مخالفينهم في مسائل الاعتقادات والصفات والأحكام والعبادات . . إلخ.

بعد محمد ﷺ نبياً غير عيسى ابن مريم فإنه، لا يختلف اثنان على تكفيره لصحة قيام الحجة بهذا على كل أحد) اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول (والحق هو أن كل من ثبت له عقد الإسلام فإنه لا يزول عنه إلا بنص أو إجماع. وأما بالدعوى والافتراء فلا) اهـ<sup>(٢)</sup>

(١) الفصل ج ٣ ص ٢٤٩. ثم قال بعدها [ولو أمسكن أن يوجد أحد يدين بهذا لم يبلغه قط خلافه لما وجب تكفيره حتى تقوم عليه الحجة]! وهذا الافتراض منه افتراض نظري بحث أملاه عليه شدة تمسكه بالظاهر ونفيه للقياس. وإلا فانظر إلى كلامه هو نفسه في السطور التالية في تكفير من أجمعوا على كفره ولو بدون نص. وإذا كان كفر النصارى مثلاً بقولهم إن الله هو المسيح عيسى ابن مريم أو إن الله ثالث ثلاثة، نتيجة فقط لورود نص في كفرهم -كما يقول ابن حزم- فما قوله فيمن يقول إن الله إنسان آخر غير عيسى ابن مريم أو يقول إن الله رابع أربعة أو خامس خمسة أو ثاني اثنين؟ وأين هو النص الذي يكفرهم به؟ يقول العز بن عبد السلام [ومن زعم أن الإله يحل في شئ من أجساد الناس أو غيرهم فهو كافر .. إلى قوله: بخلاف الحلول فإنه لا يعم الابتلاء به ولا يخطر على قلب عاقل ولا يعنى عنه] اهـ (قواعد الأحكام ج ١ ص ٢٠٢) ورحم الله الإمام الذهبي حيث قال [ابن حزم رجل من العلماء الكبار فيه أدوات الاجتهاد كاملة، تقع له المسائل المحررة والمسائل الواهية كما يقع لغيره، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ] اهـ (راجع تذكرة الحفاظ للذهبي). (وراجع أقوال ابن تيمية في تكفير الحاولية والاتحادية وأمثالهم وأنهم أشد كفراً من اليهود والنصارى. راجع مثلاً المجلد الثالث من فتاوى الإمام «مجمع عقائد السلف» ص ٣٩٤ وما قبلها).

(٢) الفصل ج ٣ ص ٢٤٨

ويقول (إلا أن من خالف الإجماع المتيقن المقطوع على صحته فهو أظهر في قطع حجته ووجوب تكفيره لاتفاق الجميع على معرفة الإجماع وعلى تكفير مخالفته) اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول أيضًا (وأما ما لم تقم الحجة على المخالف للحق في أي شيء كان، فلا يكون كافرًا إلا أن يأتي نص بتفكيره فيوقف عنده) اهـ<sup>(٢)</sup>

ويقول ابن حزم (فمن جاء نص في إخراجهم عن الإسلام بعد حصول اسم الإسلام له أخرجناه منه، سواء أجمع على خروجه منه أو لم يجمع، وكذلك من أجمع أهل الإسلام على خروجه عن الإسلام، فواجب اتباع الإجماع في ذلك) اهـ<sup>(٣)</sup>

وذكر ابن حزم كلامًا كثيرًا مشابها لما نقلناه: أوضح فيه أنه إنما يناقش قضية تكفير المتأولين من أصحاب الفرق والمذاهب المختلفة المتفقين على أصل الإسلام، وأنه لا يكفر مسلمًا بتأويل ما لم تقم عليه الحجة.

يقول ابن حزم: ومن تأول من أهل الإسلام فأخطأ، فإن كان لم تقم عليه الحجة ولا تبين له الحق فهو معذور) اهـ<sup>(٤)</sup>

(١) السابق

(٢) السابق ص ٢٤٩

(٣) السابق ص ٢٥٥

(٤) السابق ص ٢٥٨

ويرد ابن حزم على من يكفر المتأولين من أهل الإسلام استناداً إلى الآية القرآنية ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ (١٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤] بقوله ( . . . . ) ثم نقول لهم لو نزلت هذه الآية في المتأولين من جملة أهل الإسلام - كما تزعمون - لدخل في جملتها كل متأول مخطئ في تأويل فتيا، ولزمه تكفير جميع أنواع الصحابة عليهم السلام لأنهم قد اختلفوا ( . . . . ) اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول ابن حزم (وأما من كفر الناس بما تؤول إليه أقوالهم فخطأ، لأنه كذب على الخصم وتقويل له ما لم يقل به . . . ) اهـ<sup>(٢)</sup>

فهذا بيان جلي في أن مناقشة ابن حزم في هذا الباب إنما هي لقضية أخرى غير قضيتنا، وهي قضية تكفير المتأولين من أهل الإسلام، ممن يوافق على أصل الدين - التوحيد - ولكنه يختلف في أصل كلي في الاعتقادات أو غيرها من الأحكام الشرعية<sup>(٣)</sup>.

(١) السابق ص ٢٥٣

(٢) السابق ص ٢٥٠

(٣) وهي قضية خلافية بالفعل تعرف بقضية «التكفير بالحال والتكفير بالمآل» أو بالمساق. فبينما اتفق العلماء على تكفير كل من تلبس بالكفر «حالا»، فقد اختلفوا في تكفير كل من يسوق قوله أو فعله إلى الكفر «مآلا» فكفره البعض ولم يكفره البعض الآخر ومنهم ابن حزم. وإن شئت الرجوع إلى هذه القضية تفصيلا فارجع إلى ما كتبه القاضي عياض في «الشفاء» ج ٢ ص ١٠٥٦ تحت عنوان =

وابن حزم نفسه هو الذي يقول -في موضع آخر- بأن من الناس من يكفر بقول أو فعل من أفعال الجوارح دون جحد منه بالقلب ودون أن يشعر بأنه قد كفر بذلك.

يقول ابن حزم معلقاً على قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [المحجرات: ٢]

بقول (فهذا نص جلي وخطاب للمؤمنين بأن إيمانهم يبطل جله وأعمالهم تحبط برفع أصواتهم فوق صوت النبي ﷺ دون جحد كان منهم أصلاً، ولو كان منهم جحد لشعروا له، والله تعالى اخبرنا بأن ذلك يكون وهم لا يشعرون، فصح أن من أعمال الجسد ما يكون كفرًا مبطلًا لإيمان فاعله جملة ومنه ما لا يكون كفرًا) اهـ<sup>(١)</sup>

فهذا ابن حزم يؤكد أن هناك من يكفر وهو لا يدري أنه كفر، وهذا لا يكون إلا ممن يجهل أن فعله هذا قد أوقعه في

= «فصل في تحقيق القول في إكفار المتأولين»، حيث ذكر أن جمهور السلف على تكفيرهم وأن كثيراً من الفقهاء والمتكلمين على عدم إكفارهم، وتوقف البعض فيهم فلم يقل بالتكفير أو عدمه وهو أحد قولي مالك والقاضي أبي بكر بن العربي. وكذلك ارجع إلى ما كتبه الشاطبي في «الاعتصام» ج ٢ ص ١٩٤ وبعدها. حيث نقل الخلاف في تكفير المتأولين من أهل الفرق، ودليل كل من كفرهم ومن لم يكفرهم.

(١) الفصل ج ٣ ص ٢٢٠.

الكفر، إذ لو أنه يعلم لكان قد شعر أنه يكفر بهذا الفعل، فصح أنه يجهل أن فعله هذا كفر. وهذا القول لابن حزم في هذه المسألة يؤكد أنه في الموضوع الآخر لم يكن يناقش قضية التوحيد؛ أو قضية السقوط جهلاً في شرك أكبر ينقل عن الملة لخرقه أصل الإسلام، وإنما هو الجهل مثلاً الواقع على صفة من الصفات المختلف في حكم الجاهل بها.

فلا يصح الاستدلال بمثل هذه النقول عن ابن حزم في معرض بحث قضيتنا أو الاعتراض بها، بل الصحيح والواجب هو دراسة أقوال الإمام كلها في مواضعها المختلفة لمعرفة وجهة نظره مكتملة.

### (ب) إيضاح لقول القاسمي في تفسيره «محاسن التأويل»:

فقد جاء في تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النِّسَاءُ: ٤٨].

قول القاسمي نقلاً عن القاضي أبي بكر بن العربي (فالجاهل والمخطئ من هذه الأمة ولو عمل من الكفر والشرك ما يكون صاحبه مشركاً أو كافراً فإنه يعذر بالجهل والخطأ حتى تتبين له الحجة التي يكفر تاركها بياناً واضحاً ما يلتبس على مثله، وينكر ما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام مما أجمعوا عليه إجماعاً جلياً قطعياً يعرفه كل المسلمين من غير نظر وتأمل) اهـ<sup>(١)</sup>

(١) محاسن التأويل ج ٥ ص ١٣٠٧.

والحق أن من قرأ نص كلام القاسمي جيداً في تفسيره وما نقله عن الإمام ابن العربي، وابن القيم، وابن تيمية في نفس الموضوع، وفهم ما سبق أن تقرر من قواعد هذا البحث عن أقسام الجهل من حيث موضوعه، لتعرف بسهولة علو وجه هذا القول كما سنبينها بمشيئة الله تعالى

فقد نبه القاسمي في أول «التنبيه» الذي سرده أنه لا يريد بكلامه الشرك الأكبر المخرج من الملة، بل هو يتحدث عن المعاصي التي يطلق عليها شركاً من باب التغليظ، واستشهد بكلام الإمام البخاري فقال:

حيثما وقع في حديث: من فعل كذا فقد أشرك أو فقد كفر - لا يراد به الكفر المخرج عن الملة، والشرك الأكبر المخرج عن الإسلام الذي تجري عليه أحكام الردة، والعياذ بالله تعالى، وقد قال البخاري: باب كفران العشير وكفر دون كفر. قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرحه: مراده أن يبين أن الطاعات كما تسمى إيماناً، كذلك المعاصي تسمى كفرًا لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد به الكفر المخرج من الملة، فالجاهل والمخطئ من هذه الأمة، ولو عمل من الكفر والشرك ما يكون صاحبه مشركاً أو كافراً (... ) اهـ<sup>(١)</sup> إلى آخر النص المنقول آنفاً

فسبحان الله، أليس من الواضح البين أنه إنما يتحدث عن المعاصي التي تسمى شركاً أو كفرًا من باب التغليظ، ولا يتحدث عما هو شرك أكبر يخرج عن الملة، كدعاء غير الله دعاء عبادة أو السجود لصنم مثلاً؟<sup>(١)</sup>

وكذلك ما نقله القاسمي عن الإمام ابن القيم في نفس الموضوع، فواضح فيه تمامًا أنه يتحدث عن أصحاب الفرق وأهل البدع من الموافقين على التوحيد أو أصل الإسلام، ولكنهم مخالفون في بعض الأصول الكلية.

يقول القاسمي (وقال ابن القيم في طرق أهل البدع: الموافقون أصل الإسلام ولكنهم مختلفون في بعض الأصول. كالخوارج والمعتزلة والقدرية والرافضة والجهمية وغلاة المرجئة - فهؤلاء أقسام: أحدها - الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له فهذا لا يكفر ولا يفسق ولا ترد شهادته إذا لم يكن قادرًا على تعلم الهدى...) اهـ<sup>(٢)</sup>

(١) لاحظ قول ابن العربي في نفس العبارة [وينكر ما هو معلوم بالضرورة من دين الإسلام مما أجمعوا عليه إجماعًا جليًا قطعياً يعرفه كل المسلمين من غير نظر وتأمل]. لاحظ ما يأتي من كلام ابن القيم وابن تيمية لتعرف أن الحديث كله عن تكفير المتأولين وأصحاب الأهواء والبدع.

(٢) محاسن التأويل ج ٥ ص ١٣٠٩.

فها هو ابن القيم يصرح أنه يتحدث عن «أهل البدع الموافقون على أصل الإسلام، ولكنهم خالفوا في بعض الأصول، وقد سبق أن أوضحنا أنها من الأصول الاعتقادية أو الشرعية التي لا يكفر جاهلها أو منكرها - عند بعض أهل السنة - إلا بعد البلاغ وإقامة الحجة. كالمعتزلة مثلاً الذين خالفوا في إثبات الشفاعة والصراط والميزان، وأثبتوا إرادة للعبد في خلق أفعاله، وغير ذلك من المقالات الخفية التي قد تخفى على العامة، والتي اختلف أهل السنة في كفر قائلها»<sup>(١)</sup>.

وأما عن قول ابن القيم بعد هذا عن رءوس البدع ودعاتها (...). الثالث: أن يسأل ويطلب ويتبين الهدى، ويترك تعصباً أو معاداة لأصحابه، فهذا أقل درجاته أن يكون فاسقاً وتكفيره محل اجتهاد<sup>(٢)</sup> اهـ

فهذا هو الحق الذي ذكره الإمام الشاطبي فيمن خالف في أصل من الأصول الكلية، فذكر أن في تكفيره اجتهاد وخلاف بين الأئمة، وكان ذلك أثناء مناقشته لقضية تكفير أهل الفرق والابتداع<sup>(٣)</sup>

(١) راجع الشفا للقاضي عياض ج ٢ ص ١٠٥٦ (فصل في تحقيق القول في كفار المتأولين). وراجع الفصل الخامس من هذا البحث.

(٢) محاسن التأويل ج ٥ ص ١٣٠٩.

(٣) راجع الاعتصام للشاطبي. المجلد الثاني. ص ١٩٤ وبعدها طبعة دار المعرفة

وإليك بعض النقول التي أوردتها القاسمي نفسه، وفي نفس الموضوع، والتي تدل على أن القضية المطروحة هي كما ذكرنا قضية الخلاف في تكفير المتأولين وأصحاب الأهواء والبدع من الثنتين والسبعين فرقة.

يقول الإمام ابن تيمية (من كان في قلبه الإيمان بالرسول وبما جاء به، وقد غلط في بعض ما تأوله من البدع ولو دعا إليها، فهذا ليس بكافر أصلاً) اهـ<sup>(١)</sup>

ثم شرع يناقش قضية تكفير الخوارج وغيرهم من الفرق. ويقول ابن تيمية أيضاً (التكفير إنما يكون بإنكار ما علم من الدين بالضرورة أو بإنكار الأحكام المتواترة المجمع عليها) اهـ<sup>(٢)</sup>

ويقول ابن تيمية (فمن كان مؤمناً بالله ورسوله مظهرًا للإسلام، محباً لله ورسوله، فإن الله يغفر له لو فارق بعض الذنوب القولية أو العملية. سواء أطلق عليها لفظ الشرك أو لفظ المعاصي) اهـ<sup>(٣)</sup>.

ويقول الإمام ابن القيم (وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يُؤْتَفَك: ١٠٦]. فثبت لهم تبارك وتعالى

(١) محاسن التأويل ج ٥ ص ١٣٠٨.

(٢) السابق ١٣١٠

(٣) السابق ١٣١٣

الإيمان مع مقارنة الشرك. فإن كان مع هذا الشرك تكذيب لرسله لم ينفعهم ما معهم من الإيمان وإن كان تصديق برسله وهم يرتكبون لأنواع من الشرك لا تخرجهم عن الإيمان بالرسل واليوم الآخر - فهم مستحقون للوعيد أعظم من استحقاق أهل الكبائر اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول الغزالي (ولكنني أعطيك علامة صحيحة فتطردها وتعكسها لتتخذها مطمح نظرك، وترعوي بسببها عن تكفير الفرق وتطويل اللسان في أهل الإسلام، وإن اختلفت طرقهم، ما داموا متمسكين بقول (لا إله إلا الله محمد رسول الله) صادقين بها غير مناقضين لها) اهـ<sup>(٢)</sup>

فتأمل رحمك الله أقوال هؤلاء الأئمة وفيمن يتكلمون، أم أن العين تقرأ فقط ما يستهويها قراءته وتغفل عما لا تحب أن ترى؟! فيظهر مما سبق أن الاستدلال بهذه النقول استدلال ليس في موضعه.

فكما أنه لا مشاحة فيما أورده الإمام ابن القيم والإمام الشاطبي في الخلاف في تكفير الداعي إلى البدعة؛ وفي عذر العامي الجاهل المقلد لأهل البدع في بدعهم إن لم يكن قادرًا

(١) السابق ١٣١٤

(٢) السابق ج ٥ ص ١٣١٨ نقلا عن كتاب «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» لأبي حامد الغزالي

على تعلم الهدى'. فلا مشاحة أيضًا - كما أسلفنا القول - في كفر من جهل أصلًا من أصول التوحيد ينخرم به أصل الإسلام<sup>(١)</sup>.

### (ج) إيضاح لقول صاحب «الروضة الندية» صديق حسن خان:

فقد نقل عن الإمام الشوكاني قوله (فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشرك لا سيما مع الجهل بمخالفتها لطريقة الإسلام، ولا اعتبار بصدور فعل كفري لم يرد به فاعله الخروج عن الإسلام إلى ملة الكفر، ولا اعتبار بلفظ يلفظ به المسلم يدل على الكفر وهو لا يعتقد معناه) اهـ<sup>(٢)</sup>

فنقول - كما سبق أن قلنا كثيرًا - إنه يجب الرجوع إلى قول الفقيه أولاً وقراءته قراءة جيدة، وفهم ما قبله وما بعده لنعرف في أي موضوع يتحدث أصلًا، وعلى أي شيء يقصد أن الجهل قد وقع عليه؛ حتى لا نظلمه فنحمله وزر ما لم يقل، ولا نظلم أنفسنا فنفهم غير المقصود بسوء التأويل وسرعة النظر.

فإذا ما فعلنا هذا، علمنا أنه لا يتحدث هنا عن الكفر الأكبر الذي ينقل عن الملة، وإنما يتحدث عن أعمال المعاصي التي

(١) كمن دعا غير الله دعاء عبادة ومسألة أو سجد لصنم أو قاتل في صفوف المشركين ضد المسلمين أو وضع تشريعًا من دون الله مخالفًا لشرعه ﷺ وقضى به في دماء الناس وأعراضهم وأموالهم . . إلى آخر الصور التي تكفي بظاهرها للحكم على فاعلها بالكفر في أحكام الدنيا سواء علم أم جهل كما بينا سابقًا.

(٢) الروضة الندية شرح الدرر البهية ج ٢ ص ٢٩١.

وردت السنة بإطلاق لفظ الكفر أو الشرك على فاعلها، والتي تكون شركًا أصغر أو شركًا أكبر بحسب حال قائلها ونيته ومقصده<sup>(١)</sup>؛ ويتحدث أيضًا عن قضية تكفير المتأولين من أهل الإسلام. ولم يكن يتحدث إطلاقًا عن قضية التلبس بالشرك الأكبر الناقل عن الملة، وإلا فلا يشك مسلم في كفر صاحبه وخروجه عن الإسلام علم أم جهل.

والدليل على ما نقول نسوقه من كلام المؤلف نفسه في السطور التي تسبق كلامه المذكور سابقًا والتي تليه.

يقول المؤلف في الصفحة السابقة (وأما قول بعض أهل العلم إن المتأول كالمرتد فهنا تسكب العبرات ويناح على الإسلام وأهله بما جناه التعصب في الدين على غالب المسلمين من الترامي بالكفر لا بسنة ولا قرآن ولا بيان من الله ولا برهان، بل لما غلت مراجل العصبية في الدين وتمكن الشيطان الرجيم من تفريق كلمة المسلمين) اهـ<sup>(٢)</sup>

ثم يسوق المؤلف كلامًا كثيرًا عن التحرز من تكفير المسلمين بتأويل أو رأي أو قول دون الرجوع إلى مستند من كتاب أو سنة

(١) يقرر الإمام ابن القيم أن الحلف بغير الله مثلاً قد يكون كفرًا دون كفر أو كفرًا أكبر ينقل عن الملة وذلك بحسب حال القائل: (راجع شرح العقيدة الواسطية) ص ٢٦٦.

(٢) الروضة الندية ج ٢ ص ٢٩٠.

أو إجماع، إلى أن يقول (فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشرك .. إلى آخر النص المنقول آنفاً).

ويقول بعدها (فإن قلت: قد ورد في السنة ما يدل على كفر من حلف بغير ملة الإسلام، وورد في السنة المطهرة ما يدل على كفر من كفر مسلماً كما تقدم، وورد في السنة المطهرة إطلاق الكفر على من فعل فعلاً يخالف الشرع كما في حديث [لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض] ونحوه مما ورد مورده؛ وكل ذلك يفيد أن صدور شيء من هذه الأمور يوجب الكفر وإن لم يرد قائله أو فاعله به الخروج من الإسلام إلى ملة الكفر<sup>(١)</sup>).

قلت: إذا ضاقت عليك سبل التأويل ولم تجد طريقاً تسلكها في مثل هذه الأحاديث، فعليك أن تقرأها كما وردت، وتقول: من أطلق عليه رسول الله ﷺ اسم الكفر فهو كما قال) اهـ<sup>(٢)</sup>

فواضح تماماً أنه إنما يتحدث عن صدر منه قول أو فعل وصفته السنة المطهرة بأنه كافر أو شرك من باب التغليب، وهو في

---

(١) هناك فرق بين القصد إلى قول أو فعل ما هو كفر في حقيقته، وبين القصد إلى الكفر ذاته بهذا القول أو الفعل. فمن وقع في كفر وهو لا يدري أنه كفر بذلك فقد كفر فعلاً ولا اعتبار هنا بكونه لم يقصد أن يكون كافراً ولم يرد الخروج إلى ملة الكفر. يقول الإمام ابن تيمية [فمن قال أو فعل ما هو كفر، كفر بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافراً، إذ لا يقصد الكفر أحد إلا ما شاء الله] اهـ (الصارم المسلول) ص ١٧٧.

(٢) الرضة الندية ج ٢ ص ٢٩٢.

حقيقته شرك أصغر يجب فيه الرجوع إلى نية صاحبه ومقصده قبل الحكم عليه بالكفر.

وانظر مثلاً إلى قول المؤلف بعدها، حين بدأ يتحدث عن أنواع من الكفر الأكبر، وحكمه بردة فاعلها دون ما تردد.

يقول مثلاً (لكون عمل السحر نوعاً من الكفر ففاعله مرتد يستحق ما يستحقه المرتد) اهـ<sup>(١)</sup>

ثم سرد الخلاف في حد الساحر إلى أن قال (أقول: لا شك أن من تعلم السحر بعد إسلامه كان بفعل السحر كافراً مرتدّاً، وحده حد المرتد) اهـ<sup>(٢)</sup> (٢٠٢)

ويقول أيضاً (والزنديق وهو الذي يظهر الإسلام ويبطن الكفر ويعتقد بطلان الشرائع، فهذا كافر بالله وبدينه، مرتد عن الإسلام أقبح ردة، إذا ظهر منه ذلك بقول أو فعل) اهـ<sup>(٣)</sup>

ويقول (والساب لله أو لرسوله أو للإسلام أو للكتاب أو للسنة، والطاعن في الدين وكل هذه الأفعال موجبة للكفر الصريح ففاعله مرتد، حده حده) اهـ<sup>(٤)</sup>

(١) السابق

(٢) السابق

(٣) السابق

(٤) السابق

ثم شرع يذكر بعض الأحاديث في أن حد الساب هو القتل، إلى أن قال (ونقل أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الإجماع أن من سب النبي ﷺ بما هو قذف صريح، كفر باتفاق العلماء، فلو تاب لم يسقط عنه القتل) اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول كذلك (وإذا ثبت ما ذكرنا في سب النبي ﷺ فبالأولى من سب الله تبارك وتعالى أو سب كتابه أو الإسلام أو طعن في دينه. وكفر من فعل هذا لا يحتاج إلى برهان) اهـ<sup>(٢)</sup>

بل انظر إلى قول الإمام الشوكاني نفسه في إحدى رسائله التي يحكم فيها بكفر غالب أهل اليمن في عصره وردتهم عن الإسلام، ويسوق الأدلة على هذا.

يقول الشوكاني مثلاً (وقد صح عن معلم الشرائع ﷺ أنه قال [ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة]. فالتارك الصلاة من الرعايا كافر. وفي حكمه من فعلها وهو لا يحسن من أذكراها وأركانها ما لا تتم إلا به، لأنه أخل بفرض عليه من أهم الفروض، وواجب من أكد الواجبات، وهو علم ما لا تصح الصلاة إلا به) اهـ<sup>(٣)</sup>

(١) السابق

(٢) السابق

(٣) رسالة الدواء العاجل في دفع العدو الصائل ص ٥٥

إلى أن يقول (وكثيرًا ما يأتي هؤلاء الرعايا بألفاظ كفرية فيقول: هو يهودي ليفعلن كذا، ليفعل كذا. ويرتد تارة بالقول وتارة بالفعل وهو لا يشعر. ويطلق امرأته حتى تبين منه بألفاظ يديم التكلم بها) اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول الشوكاني (ولا شك ولا ريب أن ارتكاب هؤلاء لمثل هذه الأمور الكبيرة من أعظم الأسباب الموجبة للكفر، السالبة للإيمان، التي يتعين على كل فرد من أفراد المسلمين إنكارها، ويجب على كل قادر أن يقاتل أهلها حتى يعودوا إلى دين الإسلام الذي بعث الله به خاتم المرسلين عليه الصلاة والسلام) اهـ<sup>(٢)</sup>

فانظر رحمك الله، كيف يتحدث المؤلف هنا عن الشرك الأكبر ويحكم على فاعله بأنه مشرك، وأن كفره لا يحتاج إلى برهان! وانظر كيف حكم الشوكاني بكفر غالب أهل اليمن بالرغم من أنهم يؤدون الصلاة، ولكنهم يجهلون أن صلاتهم غير صحيحة، فكان حكمهم عنده حكم من لم يصل. وكيف أن منهم من يرتد بقول أو فعل وهو لا يشعر أنه كفر بذلك فلا يعذره هذا في الحكم بكفره. بل يرى الشوكاني أنهم على غير دين الإسلام الذي بعث به رسول الله ﷺ، فتعين قتالهم على كل قادر حتى يعودوا إلى دين الله! فلا حول ولا قوة إلا بالله.

(١) السابق

(٢) السابق

## الفصل السابع

### قضية تكفير المعين

اتضح مما سبق أن هناك من الأقوال والأفعال ما يعتبر كفرًا بذاته أو بجنسه، منها:

- \* إنكار متواتر من الأخبار حيث توجد مظنة العلم.
- \* إنكار قاعدة قطعية في الدين حيث توجد مظنة العلم.
- \* القول بتحليل حرام أو تحريم حلال علم خلافه من الدين بالضرورة، حيث توجد مظنة العلم.

فهذه الأمور وأمثالها يكفر معتقدها ولا شك؛ لكنها -كما سبق أن بينا- إن اقترنت بالجهل حيث لا توجد مظنة العلم، فلا يمكن تكفير قائلها -عينًا- إلا بعد إقامة الحجة عليه بالدليل الواضح، الذي لا خلاف عليه<sup>(١)</sup>. فإن استمر على قوله كفر. وذلك بخلاف أمور الشرك الأكبر المخرج من الملة والذي لا يعتبر

(١) بلوغ الحجة يعتبر قائمًا بمجرد توفر مظنة العلم في المسائل الظاهرة كالأموال المعلومة من الدين بالضرورة مثل إيجاب الصيام والحج وحرمة الخمر والزنا . . إلخ، أما في المسائل الخفية مثل مسائل الصفات والرؤية والقدر وغيرها فيجب فيها البلاغ للمعين نفسه حيث إنها من المسائل التي تخفى على العامة. راجع الفصل الثامن من هذا الكتاب.

الجاهل فيه بأي صورة من الصور في أحكام الدنيا، بل تجري الأحكام فيه على الظاهر، على الأصل الذي قررناه فيما سبق من فصول.

إذن فالأصل المقرر هو: أن كل من كان كفر بنقض ركن من أركان التوحيد وسقوطه في شرك أكبر ينقل عن الملة، فإنه يكفر بذلك عيناً في إجراء الحكم عليه في الدنيا على أساس ظاهر أمره.

وإن كان كفره واقعاً على غير هذا من أمور الشريعة، حيث لا توجد مظنة العلم بها، احتاج الأمر إلى إقامة الحجة الواضحة عليه، لأنه قد يكون لم تبلغه فروع الشريعة المحمدية بالفعل في هذه الجزئية، فإذا ما أنكر بعد إعلامه بها وإقامة الحجة عليه في نفس الأمر كفر بذلك عيناً.

وكما أخطأ البعض فظن أن اعتبار الجاهل يقع متمثلاً على التوحيد وعلى غيره من أمور الشريعة، فيعذر بالجهل ابتداءً في كليهما؛ فقد أخطأ البعض الآخر فاعتقد أن تكفيره المعين من الناس -والذي يقول قولاً مكفراً بجنسه- لا يلزم سواء أقيمت عليه الحجة أم لم تقم، وإنما لا يجوز تكفير المعين مطلقاً!!

وهذا القول -على غرابته وشذوذه ومناقضته للمنقول والمعقول- قد استشهدوا له بنصوص من كلام الإمام ابن تيمية، فهموها على غير وجهها، بل ولم يربطوها بما قبلها وما بعدها؛

فاكتفوا مثلاً بقوله في أحد كتبه (.. ولا نشهد لمعين أنه في النار لأننا لا نعلم لحوق الوعيد له بعينه ..) اه<sup>(١)</sup>

فقالوا: إن المعين لا يجوز تكفيره مطلقاً، وإنما يقال فقط: إن جنس من قال كذا كافر، أو جنس من فعل كذا كافر! أو أن يقال: إن قول كذا كفر، أو فعل كذا كفر ثم لا يكفر القائل أو الفاعل له سواءً في وجود مظنة العلم أم لا، وسواءً أقيمت عليه الحجة أم لا!!

والحق أن ابن تيمية برئ من هذا الزور المفترى عليه، فإن قولهم هذا يلزم عنه تعطيل أحكام الله وحدوده ﷻ؛ فقد قال ﷻ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْرٍ...﴾ الآية [المائدة: ٥٤]، فأثبت ﷻ إمكانية وقوع الردة من المؤمنين عامة. وقال ﷻ مبيناً حكم من يرتد من المسلمين [من بدل دينه فاقتلوه]. وهو حكم أوحده لا يمكن إيقاعه إلا على معين من الناس، وإلا فكيف يمكن أن يقتل جنس من قال كذا أو فعل كذا؟! هذا قول بين البطلان وتعطيل لأحكام الله وحدوده.

وأما عن نصوص الإمام ابن تيمية، فقد أوضح هذا الإمام الجليل أن قوله في هذه المسألة إنما هو فيمن يقول قولاً مكفراً بجنسه، حيث يتفشى الجهل ولا تتوافر مظنة العلم، فلا يصح

(١) مجموعة الرسائل والمسائل ج ٣ ص ١٢.

تكفير المعين ابتداءً - والحال هكذا - حتى تقام عليه الحجة أولاً ، فإذا ما قامت عليه الحجة واستمر على قوله كفر بذلك عيناً .

يقول ابن تيمية : ( . . . فنفي الصفات كفر ، والتكذيب بأن الله يرى في الآخرة كفر ، وإنكار أن يكون الله على العرش كفر . . . وإذا عرف هذا فتكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم بحيث يحكم عليه بأنه مع الكفار لا يجوز الإقدام عليه إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة بالرسالة التي يبين لهم أنهم مخالفون للرسول ، وإن كانت مقلتهم هذه لا ريب أنها كفر . وهكذا الكلام في جميع تكفير المعينين ، مع أن بعض هذه البدع أشد من بعض ؛ وبعض مبتدعة يكون فيه من الإيمان والعمل الصالح ما ليس في بعض ، والله أعلم ) اهـ<sup>(١)</sup>

وقد قام الإمام محمد بن عبد الوهاب بالرد على هذا الافتراء على شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة مستقلة له<sup>(٢)</sup> ، تتبع فيها أقوال ابن تيمية وأوضح أن قوله بعدم تكفير المعين إنما هو حتى إقامة الحجة عليه ، وأن هذا في الأمور الخفية والمسائل الغير الظاهرة فقط .

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب (قال أبو العباس ابن تيمية

(١) مجموعة الرسائل والمسائل ج ٣ ص ١٦ . ولاحظ أنه يتكلم عن بعض البدع التي يكفر صاحبها في بعض أقوال أهل السنة .

(٢) رسالة " مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد " طبعة مؤسسة النور بالرياض .

في كتاب «اقتضاء الصراط المستقيم» في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]. ظاهره أن ما ذبح لغير الله سواء لفظ به أو لم يلفظ حرام، وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبح للحم وقال فيه باسم المسيح ونحوه، كما أن ما ذبحناه متقربين به إلى الله أزكى مما ذبحناه للحم، وقلنا عليه باسم الله. فإن عبادة الله بالصلاة والنسك له أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور. والعبادة لغير الله أعظم كفرًا من الاستعانة بغير الله.

فلو ذبح لغير الله متقربًا إليه لحرم، كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة، وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبائهم بحال . . . . . ومن هذا ما يفعل بمكة وغيرها من الذبح للجن. انتهى كلام الشيخ.

وهو الذي ينسب إليه أعداء الدين أنه لا يكفر المعين! فانظر أرشدك الله إلى تكفيره من ذبح لغير الله من هذه الأمة، وتصريحه أن المنافق يصير مرتدًا بذلك، وهذا في المعين إذ لا يتصور أن تحرم إلا ذبيحة معين.

إلى قوله -يقصد ابن تيمية-: ومن أراد أن يعلم كيف كانت أحوال المشركين في عبادتهم الأوثان، ويعرف حقيقة الشرك الذي ذمه الله وأنواعه، حتى يتبين له تأويل القرآن، فلي نظر إلى سيرة النبي ﷺ وأحوال العرب في زمانه، وما ذكره الأزرقي وغيره في أخبار مكة من العلماء.

وكان للمشركين شجرة يعلقون عليها أسلحتهم ويسموننها ذات أنواط، فقال بعض الناس: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال: الله أكبر، إنها السنن، لتركن سنن من كان قبلكم.

فأنكر ﷺ مجرد مشابهتهم للكفار في اتخاذ شجرة يعكفون عليها، معلقين أسلحتهم، فكيف بما هو أعظم من ذلك من الشرك بعينه . . .

إلى أن قال: فمن ذلك عدة أمكنة بدمشق، مثل مسجد يقال له مسجد الكف، فيه تمثال كف يقال: إنه كف علي بن أبي طالب، حتى هدم الله ذلك الوثن، وهذه الأمكنة كثيرة في البلاد، وفي الحجاز منها مواضع . . .

ومما يبين صحة هذه العلة أنه لعن من يتخذون قبور أنبيائهم مساجد، ومعلوم أن قبور الأنبياء لا يكون ترابها نجسًا، وقال عن نفسه [اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد]<sup>(١)</sup>. فعلم أن نهيه عن ذلك كنهيه عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها سدًا للذريعة، لئلا يصلي في هذه الساعة، وإن كان المصلي لا يصلي إلا لله ولا يدعو إلا لله، لئلا يفضي ذلك إلى دعائها والصلاة لها، وكلا الأمرين قد وقع.

(١) مجموعة الرسائل والمسائل ج ٣ ص ١٢.

فإن من الناس من يسجد للشمس وغيرها من الكواكب، ويدعوها بأنواع الأدعية، وهذا من أعظم أسباب الشرك الذي ضل به كثير ممن ينتسب إلى الإسلام. وصنف بعض المشهورين فيه كتابًا على مذهب المشركين مثل أبي معشر البلخي وثابت بن قرة وأمثالها ممن دخل في الشرك وآمن بالطاغوت والجبوت وهم ينتسبون إلى الكتاب. انتهى كلام الشيخ.

فانظر رحمك الله إلى هذا الإمام الذي ينسب عنه من أراغ الله قلبه عدم تكفير المعين، كيف ذكر عن مثل الفخر الرازي وهو من أكابر أئمة الشافعية، ومثل أبي معشر وهو من أكابر المشهورين من المصنفين وغيرهم، أنهم كفروا وارتدوا عن الإسلام، والفخر هو الذي ذكره الشيخ في الرد على المتكلمين لما ذكر تصنيفه الذي ذكر هنا، قال: وهذه ردة صريحة باتفاق أئمة المسلمين، وسيأتي كلامه بعد.

وتأمل أيضًا ما ذكره في اللات والعزى ومناة، وجعله فعل المشركين معها هو بعينه الذي يفعل بدمشق وغيرها. وتأمل قوله على حديث ذات أنواط، هذا في قوله في مجرد مشابھتهم في اتخاذ شجرة، فكيف بما هو أطم من ذلك من الشرك بعينه؟ فهل للزائغ بعد متعلق بشيء من كلام الإمام؟ وأنا أذكر لفظه الذي احتج به على زيغهم، قال رحمته الله: «أنا من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير أو تبديع أو تفسيق أو معصية، إلا إذا علم

أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالقها كان كافرًا تارة، وفاسقًا أخرى وعاصيًا أخرى». انتهى كلام الشيخ.

وهذا صفة كلامه في المسألة في كل موضع وقفنا عليه من كلامه، لا يذكر عدم تكفير المعين إلا ويصله بما يزيل الإشكال أن المراد بالتوقف عن تكفيره قبل أن تبلغه الحجة، وأما إذا بلغته حكم عليه بما تقتضيه تلك المسألة من تكفير أو تفسيق أو معصية وصرح عليه السلام أن كلامه في غير المسائل الظاهرة<sup>(١)</sup>.

فتأمل هذا وتأمل ما فيه من تفصيل الشبهة التي يذكر أعداء الله، لكن من يرد الله فتنته ظن تملك له من الله شيئًا.

على أن الذي نعتقده وندين الله به ونرجو أن يثبتنا عليه أنه لو غلط هو أو أجل منه في هذه المسألة، وهي مسألة المسلم إذا أشرك بالله بعد بلوغ الحجة<sup>(٢)</sup> أو المسلم الذي يفضل هذا على الموحدين أو يزعم أنه على حق. أو غير ذلك من الكفر الصريح الظاهر الذي بينه الله ورسوله وبينه علماء الأمة، إنا نؤمن بما جاءنا عن الله ورسوله من تكفير ولو غلط من غلط. فكيف والحمد لله ونحن لا نعلم عن واحد من العلماء خلافًا في

(١) مجموعة الرسائل والمسائل ج ٣ ص ١٦. ولاحظ أنه يتكلم عن بعض البدع التي يكفر صاحبها في بعض أقوال أهل السنة.

(٢) أي في نفس هذه الأمور الخفية عدا الكفر الصريح الواضح، الذي بينه الله ورسوله وأجمع عليه علماء

المسألة. وإنما يلجأ من شاق فيها إلى حجة فرعون «فما بال القرون الأولى» أو حجة قريش (ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة) اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نفس الرسالة (وقال أبو العباس<sup>(٢)</sup> أيضًا، في الكلام على كفر مانعي الزكاة. والصحابة لم يقولوا: هل أنت مقر بوجوبها أو جاحد لها؛ هذا لم يعهد عن الخلفاء والصحابة. بل قال الصديق لعمر رضي الله عنه (والله لو منعوني عقلا -أو عناقًا- كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه). فجعل المييح للقتال مجرد المنع لا جحد الوجوب.

وقد روي أن طوائف منهم كانوا يقرون بالوجوب لكن بخلوا بها، ومع هذا فسيرة الخلفاء فيهم لجميعهم سيرة واحدة، وهي قتل مقاتليهم وسبي ذراريهم وغنيمة أموالهم والشهادة على قتلهم بالنار، وسموهم جميعًا بأهل الردة. وكان من أعظم فضائل الصديق رضي الله عنه أن ثبتته الله عند قتالهم، ولم يتوقف كما توقف غيره، فناظرهم حتى رجعوا إلى قوله.

وأما قتال المقرين بنبوة مسيلمة فهؤلاء لم يقع بينهم نزاع في قتالهم. انتهى كلام الشيخ.

(١) رسالة «مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد» طبعة مؤسسة النور بالرياض.

ص ١٠-١٧

(٢) هو شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية رحمته الله.

فتأمل كلامه ﷺ في تكفير المعين والشهادة عليه إذا قتل بالنار، وسبي حريمه وأولاده عند منع الزكاة. فهذا الذي ينسب عنه أعداء الدين عدم تكفير المعين.

قال ﷺ بعد ذلك: وكفر هؤلاء وإدخالهم في أهل الردة قد ثبت باتفاق الصحابة المستند إلى نصوص الكتاب والسنة. انتهى كلامه.

وقال ابن القيم في «إغاثة اللهفان» في إنكار تعظيم القبور: وقد آل الأمر بهؤلاء المشركين أن صنف بعض غلاتهم في ذلك كتاباً سماه «مناسك المشاهد» ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام ودخول في دين عبادة الأصنام. انتهى كلامه.

وهذا الذي ذكره ابن القيم رجل من المصنفين يقال له ابن المفيد، فقد رأيت ما فيه بعينه. فكيف ينكر تكفير المعين؟! وأما كلام سائر أتباع الأئمة في التكفير، فنذكر منه قليلاً من كثير.

أما كلام الحنفية: فكلامهم في هذا من أغلظ الكلام، حتى إنهم يكفرون المعين إذا قال: مصيحف أو مسيجد أو صلى صلاة بغير وضوء.

وقال أبو العباس ﷺ: حدثني ابن الخضير عن والده الشيخ الخضير إمام الحنفية في زمانه قال: كان فقهاء بخاري يقولون في ابن سينا. كان كافراً ذكياً، فهذا إمام الحنفية في زمنه

حكى عن فقهاء بخاري جملة كفر ابن سينا، وهو رجل معين مصنف يتظاهر بالإسلام.

وأما كلام المالكية: فهو أكثر من أن يحصى، وقد اشتهر عن فقهاءهم سرعة الفتوى والقضاء بقتل الرجل عند الكلمة التي لا يفتن لها أكثر الناس.

وقد ذكر القاضي عياض في آخر كتاب «الشفاء» من ذلك طرفاً، ومما ذكر أن من حلف بغير الله على وجه التعظيم كفر، وكل هذا دون ما نحن فيه بكثير.

وأما كلام الشافعية: فقال صاحب الروضة: إن المسلم إذا ذبح للنبي ﷺ كفر.

وقال أيضاً: من شك في كفر طائفة ابن عربي فهو كافر. وكل هذا دون ما نحن فيه. وقد صنف ابن حجر كتاباً مستقلاً سماه «الإعلام بقواطع الإسلام» ذكر فيه أنواعاً كثيرة من الأقوال والأفعال، كل واحد منها ذكر أنه يخرج من الإسلام ويكفر به المعين.

فمن أحسن ما يزيل الأشكال فيها ويزيد المؤمن يقيناً، ما جرى من النبي ﷺ وأصحابه والعلماء بعدهم فمن انتسب إلى الإسلام..

كما ذكر أنه ﷺ بعث البراء ومعه الراية إلى رجل تزوج امرأة

أبيه ليقتله ويأخذ ماله؛ ومثل همه بغزو بني المصطلق لما قيل إنهم منعوا الزكاة.

ومثل قتال الصديق وأصحابه لمانعي الزكاة وسبي ذراريهم وغنيمة أموالهم وتسميتهم مرتدين، ومثل إجماع الصحابة في زمن عمر تكفير قدامة بن مظعون وأصحابه إن لم يتوبوا - عن تأويلهم لشرب الخمر بأنها حلال لبعض الخواص.

ومثل إجماع الصحابة في زمن عمر تكفير أهل المسجد الذين ذكروا كلمة في نبوة مسيلمة مع إنهم لم يتبعوه، وإنما اختلف الصحابة في قبول توبتهم.

ومثل تحريق علي رضي الله عنه أصحابه لما غلوا فيه، ومثل إجماع التابعين مع بقية الصحابة على كفر المختار ابن أبي عبيد ومن اتبعه، ومن بعدهم على قتل الجعد بن درهم وهو مشهور بالعلم والدين . . وهلم جرا من وقائع لا تعد ولا تحصى<sup>(١)</sup>

ويقول الشيخ أبو بطين موضحاً أقوال الإمام ابن تيمية في نفس الموضوع (فقول الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى: إن التكفير والقتل موقوف على بلوغ الحجة، يدل كلامه على أن هذين الأمرين - وهما التكفير والقتل - ليسا موقوفين على فهم الحجة مطلقاً بل على بلوغها، ففهمها شيء وبلوغها شيء آخر، فلو كان

(١) مفيد المستفيد ص ٣١. ص ٤٢ بتصرف يسير

هذا الحكم موقوفًا على فهم الحجة، لم نكفر ونقتل إلا من علمنا أنه معاند خاصة، وهذا بين البطلان.

بل آخر كلامه ﷺ يدل على أنه يعتبر فهم الحجة في الأمور التي تخفى على كثير من الناس، وليس فيها مناقضة للتوحيد والرسالة، كالجهل ببعض الصفات.

وأما الأمور التي هي مناقضة للتوحيد والإيمان بالرسالة فقد صرح رحمه الله تعالى في مواضع كثيرة بكفر أصحابها وقتلهم بعد الاستتابة، ولم يعذرهم بالجهل مع أنا نتحقق أن سبب وقوعهم في تلك الأمور إنما هو الجهل بحقيقتها، فلو علموا أنها كفر تخرج عن الإسلام لم يفعلوها، وهذا في كلام الشيخ رحمه الله تعالى كثير اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول أبو بطين (وكلامه ﷺ - يقصد ابن تيمية - في مثل هذا كثير، فلم يخص التكفير بالمعاند مع القطع بأن أكثر هؤلاء جهال لم يعلموا أن ما قالوه أو فعلوه كفر، فلم يعذروا بالجهل في مثل هذه الأشياء، لأن منها ما هو مناقض للتوحيد الذي هو أعظم الواجبات، ومنها ما هو متضمن معارضة الرسالة ورد نصوص الكتاب والسنة الظاهرة المجمع عليها بين علماء السلف.

وقد نص السلف والأئمة على تكفير أناس بأقوال صدرت منهم مع العلم أنهم غير معاندين (.. ) إلى أن يقول (.. ) وذكروا في باب حكم المرتد أشياء كثيرة - أقوالاً وأفعالاً - يكون صاحبها مرتدًا، ولم يقيدوا الحكم بالمعاند اهـ<sup>(١)</sup>

ويقول أيضًا (فانظر إلى تفرقه بين المقالات الخفية والأمور الظاهرة فقال في المقالات الخفية التي هي كفر: قد يقال إنه فيها مخطئ ضال لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها، ولم يقل ذلك في الأمور الظاهرة، فكلامه ظاهر في الفرق بين الأمور الظاهرة والخفية، فيكفي بالأمور الظاهر حكمها مطلقًا، وبما يصدر منها من مسلم جهلاً ...) اهـ

ويقول الشيخ أبو بطين (فالأمر الذي دل الكتاب والسنة وإجماع العلماء عليه أنه كفر مثل الشرك بعبادة غير الله سبحانه، فمن ارتكب شيئًا من هذا النوع أو حسنه فهذا لا شك في كفره، ولا بأس بمن تحققت منه شيئًا من ذلك أن تقول كفر فلان بهذا الفعل) اهـ

ويقول أيضًا (يبين هذا أن الفقهاء يذكرون في باب حكم المرتد أشياء كثيرة يصير بها المسلم مرتدًا كافرًا، ويستفتحون هذا

---

(١) رسالة «الكفر الذي يعذر صاحبه بالجهل والذي لا يعذر» لمفتي الديار النجدية أبي بطين ص ٢٥ ط دار أطلس الخضراء

الباب بقولهم: من أشرك بالله كفر وحكمه أن يستتاب فإن تاب وإلا القتل، والاستتابة إنما تكون مع معين (.. ) اهـ

ويقول (.. ) وأعظم أنواع الكفر الشرك بعبادة غير الله، وهو كفر بإجماع المسلمين، ولا مانع من تكفير من اتصف بذلك، كما أن من زنى قيل أن فلان زان، ومن رابى قيل فلان مراب والله أعلم<sup>(١)</sup> اهـ

### وخلاصة الأمر:

\* إن تكفير المعين ابتداء إنما يكون في أمور التوحيد أي أصل الدين. لأن أحكام الدنيا تجري على ظاهر الأمر، فكل من تلبس بكفر أكبر ينقل عن الملة، فهو كافر بعينه في ظاهر أمره. فإذا ما توقف البعض عن إطلاق اسم الكفر عليه، فلا اعتبارات واقعية معينة أملت بها ضرورات الظروف المحيطة بالدعوة في مراحل خاصة؛ وليس كموقف فقهي يعتقده الداعية ويتبناه؛ وإلا فهو يعطل حدود الله ويخالف حكمه وسنة نبيه ﷺ.

\* إن التوقف عن تكفير المعين ابتداء إنما يكون في الأمور التي يلزم فيها شيوع العلم بأحكام الرسالة المحمدية، فلا يصح

(١) راجع فيما سبق رسالة «الكفر الذي يعذر صاحبه بالجهل والذي لا يعذر» لمفتي

الديار النجدية أبي بطين ص ٢٧ وبعدها

إلا بعد إقامة الحجة - في حالة عدم وجود مظنة العلم - فإن أنكر بعد ذلك كفر بعينه .

\* إن التوقف عن تكفير المعين مطلقاً؛ والقول بأن جنس من فعل كذا فهو كافر ولكن المعين إن فعله فلا نستطيع تكفيره، ما هو إلا لغو لا معنى له وإبطال للأحكام الشرعية، وبدعة مخالفة لهدى رسول الله ﷺ، وإجماع الصحابة والتابعين وعلماء الأمة .



## ملحق

## في الأسماء والأحكام وإقامة الحجة

مسألة عظيمة في فقه الشريعة واستيعاب العقيدة لم ينازع في فهمها وتطبيقها أحدٌ من علماء السنة والجماعة، وأوضحها كثير من كبارهم كابن تيمية وابن القيم وغيرهما في كتبهما. لكن نازع أحكامهما من أهل البدع من انتمى لفرقة المرجئة والجهمية ومن نازع في مفهوم الإيمان. ثم وسّع البلاء فيها مرجئة العصر بفتح أبواب وتشقيق كلام يؤدي بالمسلم إلى الإرجاء، بل في بعضها للكفر والعياذ بالله تعالى. وقد أوسع في شرحها شيخ الإسلام مجموع الفتاوى وفي غيره كذلك.

وعلاقتها بمسألة العذر بالجهل، وثيقة قريبة، من حيث أن الخلاف في وقوع اسم الكفر على الكافر، وبيان معنى الحجة وبلاغها وفهمها، هو أمرٌ في صلب موضوع الإعذار بالجهل من عدمه.

ولا أريد هنا توسيع دائرة البحث عما أردت له من بيان نقطة معينة في هذا المضممار، إذ موضوع الأسماء والأحكام شديد الاتساع، عالجت، وعالج غيري بعضه في مسائل الإيمان واختلاف الفرق.

فمختصر هذه النقطة المتعلقة بالمسألة هي وقوع الأسماء على مسمياتها وثبوت الأحكام على فاعليها بناء على هذه الأسماء، سواء قبل بلوغ الحجة أو إرسال الرسل بها، أو بعد ذلك.

وموقف أهل السنة في هذه المسألة واضح جليّ متسق مع بعضه دون تمحل ولا عوج.

وما نريد إثباته هنا من أحكامها هو أن:

١- الأسماء لها حقيقة شرعية تُستنبط من الكتاب والسنة، ويستعان على فهمها بأبحاث اللغة والدلالات اللفظية والسياق. وقد تتطابق مع ما في اللغة، أو يحصل لها تغيير وضعي بالشرع.

٢- إطلاق الحكم على من تحققت فيه صفة الاسم تارة قبل بلوغ الحجة وتارة بعد بلوغها إن انتفت الموانع وتحققت الشروط، وهو ما بحثناه في كتاب «الجواب المفيد».

٣- أن التفرقة بين الاسم والحكم بإطلاق هي بدعة شنيعة قد تؤدي إلى الكفر في بعض مناطاتها، يجب الابتعاد عنها والتحذير من مروجيها من غلاة المرجئة في عصرنا.

٤- أن عملية ربط إطلاق الاسم على الوصف المقارن، هي عملية شرعية بحتة لا يصح أن تدخل فيها العاطفة أو المشاعر، كما سألين.

والأسماء التي ترد في الشرع، وفي الفقه المبني عليه، غالبا ما تكون قديمة في لغة العرب، كلفظ الكفر والنفاق والمعصية والإثم والصلاة، بل واسم الجلالة الذي وُصِلت به الأسماء الحسنی، وإن حملت معانٍ جديدة تصاحبها تختلف في غالب الأحيان عن أصل استخدامها اللغوي بشكل تام. فنقول باختصار:

«من فعل فعلا، قام به اسم الفعل بالتلازم المطلق، ووقع عليه الحكم مقيدا بالشروط والموانع حسب الحالة المعينة».

وهذا التعريف حكم جامع لهذه المسألة، بنيته على مجمل ما ورد عن السلف وما استقصيناه من تفصيل شيخ الإسلام في الأمر. وهو مقارن لقول شيخ الإسلام في الصارم المسلول «وبالجملة، فإن من قال أو فعل ما هو كفرٌ، كفرَ بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافرا .. إذ لا يقصد الكفرَ أحدٌ إلا ما شاء الله».

فمن فعل إحسانا كان محسنا في هذا الفعل. ومن فعل خيرا فهو خَيْرٌ في فعله. ومن أثم أو عصي كان اسمه آثما أو عاصيا في وقت فعله، والشاهد على الجمع والتفرقة (الجمع بين الاسم والصفة والتفرقة بين الأحوال)، حديث المصطفى الحبيب ﷺ «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن» البخاري. فهذا الحديث يدل على نزع الاسم، في حال من الأحوال، مع إمكان بقاء الصفة في غير تلك الحال. وبمفهوم

المخالفة، يُقال بإمكان إضفاء الاسم في حال دون حال وهو حال المعصية (دون الكفر) على وجه الحصر، كما بين شيخ الإسلام في كثير مما كتب فيما يتعلق بتبعض الإيمان.

فعن إطلاق الحكم على من تحققت فيه صفة الاسم، فالأصل ما ذكرنا من إطلاق الاسم على فاعل الفعل بتوصيفه. ففاعل الإثم آثم وفاعل المعصية عاصٍ وفاعل الكفر كافرٌ، على الجملة، ويبقى التفصيل بقيود وتخصيصات شرعية وحالات مناطية.

ثم يجب التمييز بين اسم «الآثم والعاصي» الذي هو لغة اسم فاعل يدل على التكرار والاستمرار في كافة الأحوال، وبين الاستخدام الشرعي كما في اسم «آثم وعاصٍ» و«مؤمن» الذي رأينا في الحديث إنه مقيد بوقت الفعل، عند السلب خاصة، رغم إنه اسم فاعل.

فالخلط بين هذين الاستعمالين ينشأ عنه خلطٌ في تمييز الحكم. لكن هذا البيان لا يصلح إلا في موضع المعصية والإثم، دون الكفر كما ذكرنا، من حيث إن الإيمان مرگب تركيباً متميّزاً، لا يُنقض وجوده بتخلف بعضه، كتركيب رقم العشرة مثلاً، كما أوضح شيخ الإسلام. أما الكفر، فهو غير ذلك، إذ لا يجتمع كفرٌ أكبر مع إسلام. بل ينفي الكفرُ الإسلامَ ويرفعه. ويبقى تحقق

الشروط وانتفاء الموانع، في بعض صور الكفر، لإثبات وقوع الكفر الرافع للإسلام بصفته الشرعية على المعين.

وقد عالجت في الفصول السابقة من الكتاب واحد من عوارض الأهلية التي قد يُعترض به على أهلية الواقع في عمل مكفر، وفصلت فيه من حيث «الموضوع» الذي وقع عليه الجهل. وملخصه:

● اعتبار الجهل من حيث موضوعه:

- ١- الجهل بالتوحيد أو أصل الدين.
- ٢- الجهل بأصول الشريعة، والمتواتر من الأخبار، والصفات التي تعرف بالنقل، ومواضع الإجماع، والمعلوم من الدين بالضرورة.
- ٣- الجهل بأصول اعتقادية ثبتت بأحاديث آحاد، رغم اعتبارها من أصول أهل السنة والجماعة.

● اعتبار الجهل من حيث مكان المكلف، سواءً في:

- ١- دار الإسلام، أو حيث تتوفر مظنة العلم.
  - ٢- دار الحرب، أو حيث لا تتوفر مظنة العلم.
- اعتبار الجهل من حيث صحة الإسلام وأثره عليه، سواءً:

- ١- الإسلام على الحقيقة، أي في أحكام الثواب والعقاب الأخروي عند الله تعالى.

٢- الإسلام على الظاهر، أي في إجراء الأحكام في الدنيا<sup>(١)</sup>.

وسأبين حكم كل منها لاحقاً إن شاء الله، لكن ما ألح عليّ لكتابة هذه السطور هي أسئلة تواردت لبيان:

- الحكم قبل بلوغ الحجة غير بعد بلوغها
- ثم مناط «قبل وقوع الحجة»، أهو في العقيدة أم في الفروع.

• ثم هل هو في الكافر الأصلي أم فيمن لم تصله الحجة كاملة أو من هو في شواهد الجبال؟

• ثم عند بلوغ الحجة: ضبط فهم الحجة والإقرار بالحجة.

• ثم الفرق بين الاسم والحكم والعقوبة

وقبل التفصيل يجب النظر في نصوص ما ورد عن الأئمة الأعلام بهذا الشأن، ثم «تنزيلها منازلها» وفهمها على وجوها الصحيحة، بالجمع بين أطرافها ورفع التناقض عن بعضها البعض. قلت في ذاك الموضع، وأنقلها لعظم أهميتها هنا، فقرأها ثم أعد قراءتها:

«علم بالضرورة أنه إذا تقرر أصل من الأصول، وجب تنزيل

كل النصوص -التي تبدو بظاهرها أنها مخالفة لهذا الأصل- على مقتضى هذا الأصل، وفهمها على ضوءه.

وليس هذا من قبيل الالتواء بالمعاني أو فرض مفهوم معين أم مسبق على النصوص -كما يظن البعض- ولكنها أصول الفقه وقواعد الفهم السليم هي التي تملي هذا النظر وتقرره.

فإن تأصيل أصل معين وتقريره لا يكون إلا بضم شواهد كثيرة من الشريعة تشهد لهذا الأصل ويقوم بها، وتجعل منه قاعدة عامة ومقررة يرجع لها في فهم سائر النصوص والحوادث الجزئية الأخرى، فإذا ما وجد نص واحد أو حادثة واحدة تخالف -بظاهرها- هذا الأصل، وجب فهمها على ضوء هذا الأصل وتنزيلها على مقتضاه؛ لأن معارضة نص واحد أو حادثة واحدة للأصل المقرر، تعني معارضة نص واحد لنصوص أخرى كثيرة، وحوادث أخرى كثيرة مجتمعة على معنى واحد يقرره هذا الأصل، فلا يعطل هذا بذاك.

ولا تكون هذه المعارضة قائمة أو ذات اعتبار إلا إذا اجتمعت شواهد وأدلة كثيرة تشهد لهذا المعنى المخالف بحيث ينتظم منها أصل آخر يقوى على معارضة الأصل الأول، وفي هذه الحالة فقط يجب المقارنة -تبعاً لقواعد أصولية أخرى- للترجيح بين هذين الأصلين.

أما إذا ما خالف الأصل المقرر نصاً هنا أو كلام لفقيه

هناك، فتوقفنا عنده وعدنا إلى التشكك في الأصل الذي تقرر، فهذا ما لا يصح في قواعد الشريعة ولا في قواعد الفهم المستقيم. ولقد قدمنا بهذه الكلمة لتبين بعدها ما نرد به على بعض شبهات قد عرضت، ونبين أيضاً بعض الإيضاحات الواجب ذكرها في هذا المقام. فمن الشبهات التي أوردتها البعض على الأصل الذي تقرر سابقاً حديث الرجل الذي ذر رماد جسده، وحادثة ذات أنواط، وغيرها من الجزئيات التي اعتقدها البعض مخالفة لأصلنا المقرر بينما هي مفهومة على وجهها كما سنرى في عرضنا لها

أما عن الإيضاحات، فهي تتصل ببعض نصوص وأقوال لبعض الفقهاء، استخرجت من كتب ورسائل هؤلاء الفقهاء، فهم منها البعض عكس أصلنا المقرر سابقاً، مثل بعض أقوال للإمام ابن تيمية في بعض كتبه، أو ابن حزم، أو القاسمي، أو غيرهم مما سنعرض له إن شاء الله.

«إن الاستدلال بقول فقيه أو إمام من بعض كتبه، بينما نصوص أخرى لنفس الفقيه أو الإمام يفهم منها عكس المفهوم الأول لنفس أقواله في مواضع أخرى، لهو افتئات على الإمام أو الفقيه نفسه.

فالفقيه حين يتكلم في موضوع ما، ثم يعرض -بطريق العرض وليس بالقصد الأول- لقضية أخرى في معرض كلامه، لا يصح أن يستشهد بقوله في موضع آخر -الذي تحدث فيه بطريق

العرض- لنقض كلام نفس الفقيه في موضع آخر، ناقش فيه هذه القضية بصورة أساسية ابتداءً. هذه واحدة.

والأخرى . . أنه إذا جاءت نصوص للفقيه أو الإمام توافق أصلاً مقررًا، ثم جاءت لنفس الفقيه أو الإمام في مواضع أخرى نصوص تشتبه علينا، أو تبدو بظاهرها مخالفة لنفس الأصل، لوجب علينا حمل المتشابه من هذه الأقوال على الوجه الذي يوائم الأصل، والذي شهدت له أقوال الإمام نفسه في مواضع أخرى؛ وإلا كان ذلك اتهامًا منا لهذا الإمام بالتناقض والتضارب في أقواله.

وليس ثمة ما يدعو إلى ذلك طالما اتسق المنهج، واستقام للنظر<sup>(١)</sup>.

وحتى أصل لغرضي من هذا البحث، سأبدأ في التعليق على بعض نصوص وردت عن شيخ الإسلام، حدث في فهمها والجمع بين أطرافها لبس عند الكثير من القراء.

قال شيخ الإسلام «وليس لأحد أن يكفر أحدا من المسلمين وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة وتبين له المحجة ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك؛ بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة»<sup>(٢)</sup>

(١) راجع الفصل السادس أعلاه

(٢) مجموع الفتاوى ج ١٢ ص ٤٦٦

وقال «وحقيقة الأمر: أنهم أصابهم في ألفاظ العموم في كلام الأئمة ما أصاب الأولين في ألفاظ العموم في نصوص الشارع، كلما رأوهم قالوا: من قال كذا فهو كافر، اعتقد المستمع أن هذا اللفظ شامل لكل من قاله، ولم يتدبروا أن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق لمعين، وأن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين، إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، يبين هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة الذين أطلقوا هذه العمومات لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه»<sup>(١)</sup>

أقول، وهذا قولٌ عامٌ مطلق، صحيح بعمومه، وإن احتاج لتفصيلٍ وبيان. فقد جاء عنه كذلك «وبالجملة، فمن قال أو فعل ما هو كفر، كفر بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافرًا، إذ لا يقصد الكفر أحد إلا ما شاء الله»<sup>(٢)</sup>.

ويقول الإمام الصنعاني «قلت: قد صرح الفقهاء في كتب الفقه في باب الردة: أن من تكلم بكلمة الكفر يكفر، وإن لم يقصد معناها. وهذا دال على أنهم لا يعرفون حقيقة الإسلام، ولا ماهية التوحيد، فصاروا حينئذ كفارًا كفرًا أصليًا»<sup>(٣)</sup>

(١) السابق ص ٤٨٧

(٢) الصارم المسلول ص ١٧٧

(٣) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد ص ٢٢ وبعدها

وقال ملا على القاري في شرحه على الفقه الأكبر المسمى منح الروض الأزهر شرح الفقه الأكبر «ثم اعلم أنه إذا تكلم بكلمة الكفر عالما بمعناها ولا يعتقد معناها لكن صدرت عنه من غير إكراه، بل مع طوعية في تأديته فإنه يحكم عليه بالكفر عند من جمع التصديق والإقرار»<sup>(١)</sup>.

وقال التاج السبكي في طبقاته «ولا خلاف عند الأشعري وأصحابه، بل وسائر المسلمين أن من تلفظ بالكفر أو فعل أفعال الكفر أنه كافر بالله العظيم مخلد في النار وإن عرف قلبه»<sup>(٢)</sup>

فهل تتعارض نصوص شيخ الإسلام الأولى، التي ربط فيها الكفر بالشروط والموانع، مع قوله الثاني وقول غيره من الأئمة الذين لم يربطوه بهما؟

للإجابة عن هذا يجب أن ننظر في السياق التي وردت فيه تلك الأقوال، لنعرف حقيقة منطاتها.

إذا نظرنا في النص الأول لشيخ الإسلام، وتبعنا ما يتحدث فيه، وجدنا أنه يتحدث عن مسألة الأسماء في حق المبتدعين، والتي قسّمت الأمة وفرقتها شيعاً - من ص ٤٦٦ إلى ص ٤٧٨ - ثم يقول في آخرها، بعد ذكر أحاديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» وحديث «من غشنا فليس منا»، وأن هؤلاء ليسوا بكافرين

(١) الروض ملا على القاري ص ٤٥١ طبعة دار البشائر

(٢) طبقات السبكي ج ١ ص ٩١

خلافًا للخوارج، ما نصه «وإذا تبين هذا، فمن ترك بعض الإيمان الواجب لعجزه عنه، إما لعدم تمكنه من العلم، مثل ألا تبلغه الرسالة، أو لعدم تمكنه من العمل - لم يكن مأمورًا بما يعجز عنه، ولم يكن ذلك من الإيمان/ والدين الواجب في حقه، وإن كان من الدين والإيمان الواجب في الأصل، بمنزلة صلاة المريض، والخائف، والمستحاضة، وسائر أهل الأعذار، الذين يعجزون عن إتمام الصلاة، فإن صلاتهم صحيحة بحسب ما قدروا عليه، وبه أمروا إذ ذاك، وإن كانت صلاة القادر على الإتمام أكمل وأفضل، كما قال النبي ﷺ: (المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير) رواه مسلم عن أبي هريرة في حديث حسن السياق، وقوله: (صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، وصلاة النائم على النصف من صلاة القاعد) ولو أمكنه العلم به دون العمل لوجب الإيمان به، علمًا واعتقادًا دون العمل»<sup>(١)</sup>.

يظهر من هذا السياق في النص أن شيخ الإسلام يتحدث عن نقص أو جهل في الإيمان «الواجب». والعارف باصطلاحات شيخ الإسلام يعلم ما هو الإيمان الواجب، الذي هو الفرائض والتشريعات التي تنزلت بعد إقرار التوحيد، أو «الإيمان المجمل» كما يسميه ابن تيمية كذلك (راجع كتابي الإيمان والإيمان الأوسط

لشيخ الإسلام). ومن هنا فإن هذا النص لا يمكن استخدامه في موطن من نقض التوحيد، أو الإيمان المجمل، بقول أو عمل، بعد أن يثبت أنه قاله أو فعله، فلا يُقال «...» وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة وتبين له المحجة ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك؛ بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة» فهذا في حق من ضل عنه «بعض الإيمان الواجب لعجزه عنه، إما لعدم تمكنه من العلم، مثل ألا تبلغه الرسالة، أو لعدم تمكنه من العمل».

وعلى هذا يُحمل قوله الثاني «وحقيقة الأمر: أنهم أصابهم في ألفاظ العموم في كلام الأئمة...». السابق ذكره. فهو في الأقوال والأفعال التي من قبيل القول بخلق القرآن وبعض مقالات المعتزلة والجهمية التي اختلف الأئمة في تكفير أصحابها (راجع ج ١٢ ص ٤٨٤-٤٨٩). وهذه الأقوال، رغم التنازع في تكفير قائلها على التعيين، فقد قال شيخ الإسلام بأن أحمد لم يكفر أعيان القائلين، إما لعدم قيام الحجة عليهم أو لكونهم من أصحاب الإيمان والفضل والجهاد. كذلك فإن مثل تلك المقالات فيها من الخفاء من ناحية، ومن قيام الشبهة من ناحية أخرى، ما يجعلها ليست مما نحن فيه من تكفير المعين بالقول أو الفعل المعين. وهنا يأتي قول شيخ الإسلام الثالث «وبالجملة، فمن قال أو فعل ما هو كفر، كفر بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافراً...». الذي أوردناه آنفاً. فإنه ورد في معرض كفر ساب الرسول ﷺ.

وهو ثابت نصاً في القرآن ولا يحتمل تأويلاً، ولا يتطلب علماً، إذ هو من الإيمان المجمل والتوحيد ومن صلب أصل الدين. فهنا، وفي مثل ذلك، يكفر المعين القائل أو الفاعل، قصد أم لم يقصد، علم أم لم يعلم. وعلى هذا يقع كلام الصنعاني الوارد ذكره أعلاه في شرك القبور. وقد وردت صيغة الكلام في كلا النصين بشأن المعين، لا أن القول أو الفعل كفر، بل قالوا «كفر بذلك» أي المعين. ولا يتمارى في هذا إلا ضالّ.

ويؤكد ذلك ما جاء عن ابن تيمية في قوله «أما كونه عند المستمع معلوماً، أو مظنوناً، أو مجهولاً، أو قطعياً، أو ظنياً، أو يجب قبوله، أو يحرم، أو يكفر جاحده، أو لا يكفر؛ فهذه أحكام عملية تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال. فإذا رأيت إماماً قد غلظ على قائل مقالته أو كفره فيها فلا يعتبر هذا حكماً عاماً في كل من قالها إلا إذا حصل فيه الشرط الذي يستحق به التغليظ عليه والتكفير له؛ فإن من جحد شيئاً من الشرائع الظاهرة وكان حديث العهد بالإسلام أو ناشئاً ببلد جهل لا يكفر حتى تبلغه الحجة النبوية. وكذلك العكس إذا رأيت المقالة المخطئة قد صدرت من إمام قديم فاغفرت؛ لعدم بلوغ الحجة له؛ فلا يغتفر لمن بلغته الحجة ما اغتفر للأول فلماذا يبدع من بلغته أحاديث عذاب القبر ونحوها إذا أنكر ذلك ولا تبدع عائشة ونحوها ممن لم يعرف بأن الموتى يسمعون في قبورهم؛ فهذا أصل عظيم فتدبره

فإنه نافع»<sup>(١)</sup> فهي كلها في معرض الحديث عن الأسماء والصفات، موضوع المجلد السادس، أي المسائل الإخبارية العلمية، فهذه كلها، كما بيّن شيخ الإسلام، أنها خبرية، سمعية، يجب فيها أن تصل الحجة وتقوم المحجة، فمنها ما يكفر منكرها ومنها ما لا يكفر لاحتمال التأول أو الظنية أو غير ذلك مما ذكر. وأين هذا من دعاء غير الله دعاء عبادة ومسألة أو من استعان بغيره سبحانه، أو أوكل الحكم للبشر، معرضا عن الشرع إعراضا تاما، بل معاندته في كل حكم وقانون، أو من يوالى أعداء الدين على المسلمين. فهذه الأمور هي أسّ التوحيد، فهذا مما يقع تحت قول ابن تيمية «وبالجملة، فمن قال أو فعل ما هو كفر، كفر بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافرا».

كذلك يتبين هذا المعنى في قوله «فمن كان قد آمن بالله ورسوله، ولم يعلم بعض ما جاء به الرسول، فلم يؤمن به تفصيلا؛ إما أنه لم يسمعه، أو سمعه من طريق لا يجب التصديق بها، أو اعتقد معنى آخر لنوع من التأويل الذي يعذر به - فهذا قد جعل فيه من الإيمان بالله ورسوله ما يوجب أن يثيبه الله عليه، وما لم يؤمن به فلم تقم عليه به الحجة التي يكفر مخالفها»<sup>(٢)</sup>. فهنا يذكر بوضوح أن الخلاف في التكفير يكون فيما بعد ثبوت

(١) مجموع الفتاوى ج ٦ ص ٦٠-٦١

(٢) مجموع الفتاوى ج ١٢ ص ٤٩٤

«فمن كان قد آمن بالله ورسوله» لدى المعين، ثم «ولم يعلم بعض ما جاء به الرسول» وهذا كلام بيّن لا يحتاج التعليق.

وبهذا يمكن فهم ما ذكره ابن تيميه في قوله «وهذا الكلام يمهد أصلين عظيمين: أحدهما: أن العلم والإيمان والهدى فيما جاء به الرسول، وأن خلاف ذلك كفر على الإطلاق، فنفي الصفات كفر، والتكذيب بأن الله يرى في الآخرة، أو أنه على العرش، أو أن القرآن كلامه، أو أنه كلم موسى، أو أنه اتخذ إبراهيم خليلاً كفر، وكذلك ما كان في معنى ذلك، وهذا معنى كلام أئمة السنة وأهل الحديث.

والأصل الثاني: أن التكفير العام كالوعيد العام يجب القول بإطلاقه وعمومه.

وأما الحكم على المعين بأنه كافر، أو مشهود له بالنار، فهذا يقف على الدليل المعين؛ فإن الحكم يقف على ثبوت شروطه، وانتفاء موانعه<sup>(١)</sup>.، فإنك تجده قد بيّن شروط ذلك، أي ثبوت الشروط وانتفاء الموانع. فقد ورد قبل ذلك في كلامه حين فرّق بين ما يُعْتَفَر وما لا يُعْتَفَر، وما يكون خطأ وما لا يكون خطأ، فقال: «وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أن من بلغته رسالة النبي ﷺ فلم يؤمن به فهو كافر لا يقبل منه الاعتذار بالاجتهاد، لظهور أدلة الرسالة، وإعلام النبوة؛ ولأن العذر بالخطأ حكم

شرعي، فكما أن الذنوب تنقسم إلى كبائر صغائر، والواجبات تنقسم إلى أركان وواجبات ليست أركاناً، فكذلك الخطأ ينقسم إلى مغفور وغير مغفور، والنصوص إنما أوجبت رفع المؤاخذة بالخطأ لهذه الأمة، وإذا كان كذلك فالمخطئ في بعض هذه المسائل، إما أن يلحق بالكفار، من المشركين وأهل الكتاب مع مباينته لهم في عامة أصول الإيمان، وإما أن يلحق بالمخطئين في مسائل الإيجاب والتحريم، مع أنها -أيضاً- من أصول الإيمان.

فإن الإيمان بوجوب الواجبات الظاهرة المتواترة، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة، هو من أعظم أصول الإيمان، وقواعد الدين، والجاحد لها كافر بالاتفاق، مع أن المجتهد في بعضها ليس بكافر بالاتفاق مع خطئه.

وإذا كان لا بد من إلحاقه بأحد الصنفين، فمعلوم أن المخطئين من المؤمنين بالله ورسوله، أشد شبهاً منه بالمشركين وأهل الكتاب، فوجب أن يلحق بهم، وعلى هذا مضى عمل الأمة قديماً وحديثاً، في أن عامة المخطئين من هؤلاء تجرى عليهم أحكام الإسلام التي تجرى على غيرهم، هذا مع العلم بأن كثيراً من المبتدعة منافقون النفاق الأكبر، وأولئك كفار في الدرك الأسفل من النار، فما أكثر ما يوجد في الرافضة والجهمية ونحوهم زنادقة منافقون، بل أصل هذه البدع هو من المنافقين الزنادقة، ممن يكون أصل زندقته عن الصابئين والمشركين، فهؤلاء

كفار في الباطن، ومن علم حاله فهو كافر في الظاهر - أيضًا<sup>(١)</sup>. فواضح أنه يتحدث عن مسائل الإيجاب والتحريم، لا أصل الدين.

وهذا الذي قررناه يواءم اختيارنا في كتابنا هذا، حيث نظرنا إلى الأحكام من حيث موضوعاتها، حين تعرضنا لعارض الجهل وأثره في إيقاعها.

ولا يغرنك المتلاعبون بالمعاني، الذين يدعون أن ابن تيمية أنكر التفرقة بين أصل الدين وفروعه، فإن هذا كذبٌ محض، بل قد ذكر تعبير أصل الدين فيما لا يُحصى من المواضع، دالاً به على التوحيد أو الإيمان المجمل أو كلمة السواء، وهو أمر يعرفه من اطلع على كتب شيخ الإسلام وردد النظر في كتبه بما يكفي.

ويُحمل كلام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، التي أشكلت على عدد من الباحثين، على هذا التفصيل.

فإذا عرفنا هذا، قررنا أن أصل الدين، التوحيد، لا يسلم لأحد مع عدم وقوع ناقض له، قولاً أو فعلاً، وأنه إن «قال أو فعل ما هو كفر، كفر بذلك، وإن لم يقصد أن يكون كافراً» وهذا في حق المعين، ولا دخل للحجة فيه، إذ إقامة الحجة من تحقق الشروط، والتي رأينا أنها تكون في أحكام الواجبات

والمحرمات، وبعض ما يتعلق بإثبات الأسماء والصفات. لكن أمر الدعوة أمر آخر. فالدعوة تكون للمشركين أصلاً وغيرهم فرعاً. فإن قاطعنا أو جاهرنا بالتكفير في كلِّ حال خسرنا المآل. ولها تلتطف علماء الدعوة الكبار مع المخالفين والكافرين في بعض الأحوال كما فعل الإمام محمد بن عبد الوهاب

وإقامة الحجة، لها ثلاث مراتب، إيصال الحجة، فهم الحجة وقبول الحجة أو رفضها.

● أما عن إيصال الحجة، فإنه قد تقرر أن إمكانية وصول العلم كاف للوفاء بهذه المرتبة، بأن يكون العلم متاحاً ولا مانع من تحصيله، بأحد عوارض الأهلية، مثل النوم والجنون والجهل والنسيان، أو الوجود في بيداء من الأرض أو فوق شواهد الجبال. وهذه العوارض، قد انتفت في حق الغالبية المطلقة من سكان الأرض في عصر الإنترنت هذا. فلا أحد، لا في بنجلاديش ولا في تورا بورا ولا واق الواق، ليس لديه إنترنت، يصله بكل حدث في العالم اليوم. ولا يمكن أن يكون هناك أحد، إلا النادر شديد الندرة كبعض قبائل الأمازون، لا يعرف أن هناك نبي اسمه محمد ﷺ، وأن هناك دين اسمه الإسلام. وهذا النادر يدخل تحت القاعدة الأصولية «العبرة بالشائع الغالب دون النادر»<sup>(١)</sup>، أو «النادر لا حكم له في الشرع» كما سيأتي.

(١) شرح القواعد الفقهية أحمد الزرقا، طبعة دار القلم القاعدة ٤٢، ص ٢٣٥،

● فالحجة اليوم وصلت لكل الناس، بمعنى معرفة أنه هناك دين اسمه الإسلام ونبي اسمه محمد ﷺ. وهذا يكفي لإقامة الحجة. قال رسول الله ﷺ فيما روى مسلم في صحيحه، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا يَهُودِيٍّ، وَلَا نَصْرَانِيٍّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ» وهذا نص في الموضوع. و«هذه الأمة» يعني أمة الدعوة وهي البشرية جمعاء حتى يوم البعث. فمن ليس بمؤمن في الدنيا فهو كافر على وجه القطع. أما إن وصلت الحجة، بالمعنى الذي بينا، فإن مسألة فهمها، بله قبولها، ليس مما يُطالب بالبحث والتنقيب فيه أحدٌ أيّا كان! فإن الشرح والتوضيح، في هذه الحال، لمن لم يُسلم بعد، هو من باب البيان للكافر في حال كفره، فهم أم لم يفهم. فإن فهم ما يُقال، بمعنى المعرفة المحضة وفهم مدلول الكلمات، بلغته أو بأي لغة كانت، فهذا أمر خارج عن مسؤولية الداعي، فإنه ليس مسؤولاً عن إقناع الكافر بالإسلام. قال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ البقرة، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩].

● فإذاً، يظهر أن إقامة الحجة تكون ببلوغها مسمع الكافر بها، وهو ما نحسبه قائم بالفعل في الغالبية المطلقة من البشر اليوم. أما من يدّعي أنه يجب أن يتيقن المرء من بلوغ الحجة لكل

فرد على حدة! بل ويقول بعض الغافلة قلوبهم أنه يجب أن يطمئن هو شخصيا لبلوغها لكل فرد! فهو لاء لا يلتفت إلى أقوالهم البتة، فإن الله سبحانه لم يكلفنا بما لا يُطاق. ولم يثبت مثل هذا التنطع في سيرة نبينا المصطفى ﷺ. بل قد قام ﷺ بالدعوة لكافة قريش، ولم يتحر واحدًا واحدًا في إبلاغهم، ولم يتحر ذلك في غزواته بعد<sup>(١)</sup>.

● وقد افترض بعض العلماء والأئمة من السلف أن هناك حالات ممن لم تصلهم الدعوة، وهم أساسا «أهل الفترة» الذين عاشوا في الفترة بين النبيين ولم يصلهما قول النبي السالف منهما، وماتوا على الكفر، فقد أخذت مجموعة من العلماء في حق هؤلاء بحديث ورد عن رسول الله ﷺ، حديث الأربعة «أربعة يوم القيامة: رجل أصم لا يسمع شيئًا، ورجل أحمق، ورجل هرم، ورجل مات في فترة، فأما الأصم فيقول: رب، لقد جاء الإسلام وما أسمع شيئًا، وأما الأحمق فيقول: رب، لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفوني بالبعر، وأما الهرم فيقول: رب، لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئًا، وأما الذي مات في الفترة فيقول: رب، ما أتاني لك رسول، فيأخذ موثقهم ليطيعه، فيرسل إليهم أن ادخلوا النار، قال: فوالذي نفس محمد بيده، لو دخلوها لكانت

(١) راجع رسالة «الكفر الذي يعذر صاحبه بالجهل والذي لا يعذر» لمفتي الديار

النجدية أبي بطين ص ٢٢ وبعدها

عليهم بردًا وسلامًا». وقد رواه العديد من أئمة الحديث عن أبي هريرة والأسود بن سريع وأبي سعيد الخدري وأنس بن مالك ومعاذ بن جبل وغيرهم بطرق شتى، لكن لم يصح منها شيء متصل إلا ما صححه البيهقي من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة، عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة (ومعاذ بن هشام ثقة صدوق، وأبيه هشام بن سنبر ثقة ثبت). أما غير ذلك فهي بين منقطع ومرسل وضعيف، وضعيف جدا، إلا ما صححه الألباني عن الأسود بن سريع من طريق قتادة عن الأحنف وهو ما ينقضه تقرير الذهبي بعدم سماعه منه. وقد بينت في صفحات الكتاب ما نراه حول هذا الحديث، كما بينت من عمل به مثل ابن كثير وابن حزم ومن المحدثين الشنقيطي والألباني. لكن لم يأخذ به عدد من أئمة الحديث والحفاظ لكونه يناقض ثوابت الكتاب -في فهمهم- مثل الحافظ ابن عبد البر والقرطبي وغيرهم، إذ الآخرة ليست بدار تكليف، كما أن إلقاء النفس في النار تكليف بما لا يُطاق.

وعلى كل حال، فإننا نوقر حديث رسول الله ﷺ، ولا نتعدى على ما قرر، لكن الأمر هنا هو النظر فيما هو من ثوابت القرآن والسنة كذلك، كما فعلت أمنا عائشة رضي الله عنها فيما جاءها عن أن الميت يُعذب ببكاء أهله عليه، وما فعله مالك رحمه الله في حديث ثبوت خيار البيع. فنميل إلى ما قال ابن عبد البر وبقية

الأئمة في التوقف في هذا الحديث، وهو ما نصرته في هذا الموضوع.

لكن على أية حال، فإنه سواء ثبت هذا الحديث أم لا، فإن النتيجة واحدة في إجراء الحكم في الدنيا. وهي كفر من لم يُسلم ويؤمن برسالة محمد ﷺ. وقد أعطانا الإمام الجليل ابن القيم المخرج في هذا الأمر بإثبات أربعة ثوابت يجب الإيمان بها على الجملة، «فقال ﷺ في (طريق الهجرتين) بعد كلامه عن الطبقة السابعة عشر من مراتب المكلفين في الدار الآخرة يوم القيامة، وهي طبقة المقلدين وجهال الكفرة وأتباعهم وحميرهم الذين هم معهم تبعاً لهم، قال:

«الله يقضى بين عباده يوم القيامة بحكمه وعدله، ولا يعذب إلا من قامت عليه حجته بالرسول، فهذا مقطوع به في جملة الخلق. وأما كون زيد بعينه وعمرو بعينه قامت عليه الحجة أم لا، فذلك مما لا يمكن الدخول بين الله وبين عباده فيه، بل الواجب على العبد أن يعتقد أن كل من دان بدين غير دين الإسلام فهو كافر، وأن الله ﷻ لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه بالرسول. هذا في الجملة، والتعيين موكول إلى علم الله ﷻ وحكمه، هذا في أحكام الثواب والعقاب. وأما في أحكام الدنيا فهي جارية مع ظاهر الأمر فأطفال الكفار ومجانينهم كفار في

أحكام الدنيا، لهم حكم أوليائهم. وبهذا التفصيل يزول الإشكال في المسألة. وهو مبني على أربعة أصول:

**أحدها:** أن الله ﷻ لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه. (وإن لم يتهياً لنا معرفة الكيفية في المعين).

**الأصل الثاني:** أن العذاب يستحق بسببين، أحدهما: الإعراض عن الحجة وعدم إرادة العلم بها وبموجبها (بأن تكون متاحة ممكنة ثم لا يبحث عنها). الثاني: العناد لها بعد قيامها وترك إرادة موجبها. فالأول كفر بإعراض، والثاني كفر عناد. وأما كفر الجاهل مع عدم قيام الحجة وعدم التمكن من معرفتها (لاحظ اشتراطه عدم قيام الحجة أو عدم التمكن من معرفتها وهو ما ليس بقائم اليوم) فهذا الذي نفى الله التعذيب عنه حتى تقوم حجة الرسل (وهذا في حكم الآخرة لا الدنيا كما نبهنا).

**الأصل الثالث:** أن قيام الحجة يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص، فقد تقوم حجة الله على الكفار في زمان دون زمان، وفي بقعة وناحية دون أخرى، كما أنها تقوم على شخص دون آخر، إما لعدم عقله وتمييزه كالصغير والمجنون، وإما لعدم فهمه كالذي لا يفهم الخطاب ولم يحضر ترجمان يترجم له...

**الأصل الرابع:** أن أفعال الله ﷻ تابعة لحكمته التي لا يخل

بها سبحانه، وأنها مقصودة لغايتها المحمودة وعواقبها الحميدة». اهـ.

وقد بالغ الشيخ الألباني في توصيف «من لم تبلغه الدعوة» حتى كاد أن يجعلهم كل من لم يتكلم العربية! فقال رَحِمَهُ اللهُ «لو أن قوماً أو ناساً بلغتهم دعوة الإسلام محرفةً مغيرةً مبدلةً، وبخاصة ما كان منها متعلقاً في أصولها وفي عقيدتها، فهؤلاء الناس أنا أول من يقول إنهم لم تبلغهم الدعوة؛ لأن المقصود ببلوغ الدعوة على صفائها وبياضها ونقاها، أما والفرض الآن أنها بلغتهم مغيرةً مبدلةً، فهؤلاء لم تبلغهم الدعوة، وبالتالي لم تقم حجة الله تبارك وتعالى عليهم». وهذا خطأ منه. فإنهم مطالبون بالبحث ومعرفة الحق، وهو متاح في كل مكان اليوم بأسهل الطرق، بل هذا أثر من بقية تلوث عقيدته بالإرجاء الصريح، من حيث قوله في الإيمان وفصله عن العمل، والاكتفاء بالإقرار.

واعتبار تغيير الزمان ومدلولات الألفاظ موجودٌ في كلام الأئمة، فقد صرح ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في معرض حديثه عن الخطأ المغفور للمتلفظين بكلام مغاير لما ثبت في القرآن من الصحابة «فمن اعتَقَدَ أَنَّ بَعْضَ الْكَلِمَاتِ أَوْ الْآيَاتِ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ بِالنَّقْلِ الثَّابِتِ كَمَا نُقِلَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا أَلْفَاظًا مِنَ الْقُرْآنِ كإِنْكَارِ بَعْضِهِمْ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ وَوَصَّىٰ رَبُّكَ، وَإِنْكَارِ بَعْضِهِمْ قَوْلَهُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ

اللَّهُ مِثْقَ الْذِينَ ﴿١﴾ وَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ مِثْقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَكَذَلِكَ هِيَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ، وَإِنْكَارِ بَعْضِهِمْ ﴿٢﴾ أَفَلَمْ يَأْتِ الْذِينَ ءَامَنُوا ﴿٣﴾ إِنَّمَا هِيَ أَوْلَمْ يَتَّبِعِ الْذِينَ ءَامَنُوا، وَكَمَا أَنْكَرَ عُمَرُ عَلَى هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ لَمَّا رَأَاهُ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأَهَا، وَكَمَا أَنْكَرَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ عَلَى بَعْضِ الْقُرَاءِ بِحُرُوفٍ لَمْ يَعْرِفُوهَا حَتَّى جَمَعَهُمْ عُثْمَانُ عَلَى الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ ﴿٤﴾. فيجب اعتبار ما ذكره ابن تيمية من أن ذلك مقرون بوقوع التواتر وقيام الحجة. فمن أنكر آية أو قراءة في عصر التدوين غير من أنكرها بعد ذلك من تدوين المصحف وتواتره بين أيدي الناس. ومن من الناس اليوم لا يعرف الإسلام أو اسم نبينا ﷺ ووجود القرآن الكريم، فهم في الغرب يعلنون في تلفازهم كل عدة أيام أن هناك من حرقه، حرق الله عليهم دنياهم!

كذلك عن خطأ الاجتهاد وأنه يكون في المسائل العلمية والخبرية، لا مجرد الأمور الفقهية قال «وَالْخَطَأُ الْمَغْفُورُ فِي الْاجْتِهَادِ هُوَ فِي نَوْعِي الْمَسَائِلِ الْخَبَرِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ كَمَنْ اعْتَقَدَ ثُبُوتَ شَيْءٍ لِدَلَالَةِ آيَةٍ أَوْ حَدِيثٍ وَكَانَ لِذَلِكَ مَا يُعَارِضُهُ وَيُبَيِّنُ الْمُرَادَ وَلَمْ يَعْرِفْهُ مِثْلُ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الذَّبِيحَ إِسْحَاقُ لِحَدِيثٍ اعْتَقَدَ ثُبُوتَهُ أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ اللَّهَ لَا يَرَى؛ لِقَوْلِهِ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُلْكَمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآيِ

حِجَابٍ ﴿ كَمَا احْتَجَّتْ عَائِشَةُ بِهَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ عَلَى انْتِفَاءِ الرُّؤْيَةِ فِي حَقِّ النَّبِيِّ صَلَّى ﷺ وَإِنَّمَا يُدْلَلَانِ بِطَرِيقِ الْعُمُومِ ﴾<sup>(١)</sup>.

• أمّا عن فهم الحجّة، فهذه والله ثالثة الأثافي، أن يدّعي البعض أنه يجب أن يفهم المشرك الحجة المُقامة عليه حتى ينتفي عذره! فإن هذا لم يقل به أحدٌ عاقل. فإن الله سبحانه اختار لغة العرب لرسالته، وهو يعلم سبحانه أن كثير من البشر لا يتحدثون العربية، فهذا يعني إما أن الرسالة ليست لغير العرب أصلاً، وهو باطل عند كل مسلم، أو أن من أول التكاليف على المسلمين أن يعلموا البشر العربية ليقيموا عليهم الحجة، وهذا لم يرد به نص واحد لا في كتاب ولا سنة! فهذا باطل أعلاه وأسفله.

أما من ذكرت له الآيات والأحاديث، سواء كان من المتحدثين بالعربية أصلاً، أو من تُرجمت له، فقال لا أفهم المقصود، ولم يقبلها، فهذا تظل صفة الكفر ملازمة له، سواء كان مسلماً بالميلاد، وخرج عن الدين بمكفر فهو مرتد، أو من كان كافرًا أصليًا.

وليس هناك في هذا الباب مما يثبت إلا تلك العوارض المذكورة في كتب الأصول، فمنها ما هو دائم أو كالدائم كالجنون والعتة، أو مؤقت كالنوم والنسيان، ومنها ما هو صفة ترتفع بالحجة كالجهل وهو ما بيّنا حكمه. ففهم الحجة هنا محدود

(١) مجموع الفتاوى، السابق ص ٣٣

بوصول ما هو لازم منها، وهو أن هناك ربّ هو الله سبحانه وتعالى ودين اسمه الإسلام، ورسول اسمه محمد ﷺ، وكتاب اسمه القرآن، كلّ ذلك بلغة يفهمها، فإن لم يبحث عن المزيد ويطلب الحق، فهو يموت على الكفر على ما هو ثابت لدينا من الأدلة الظاهرة، ونسير فيه سيرة ابن القيم التي أوضحها في كلامه.

كلّ ذلك جارٍ على من هو كافرٌ أصلي، أو مسلم بالميلاد ممن كذب أو أنكر أو جهل شيئاً مما ينقض أصل التوحيد، ويضاده وينقضه، فإنه في بقائه على الناقض للتوحيد أو حال موته وهو على الكفر، فهو كافر، اسمًا وحكمًا، لا يصلّي عليه ولا يُدفن في قبور المسلمين. أما من كذب أو أنكر شيئاً من المتواترات أو المعلومات من الدين بالضرورة أو خالف مواضع الإجماع، فهذا يجب أن تقوم عليه الحجة بالرسالة، وهو ما تحدثنا عن حدودها ومعناها.



## الخاتمة

وبعد . .

فنحن وإن كنا ندعو إلى دين الله . إلا أننا ندعو إليه «على بصيرة» .

قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعْتُ﴾ [يُوسُف: ١٠٨]

وإن ضرورة «إجراء الحكم» على كل ما يستحقه إنما هي ضرورة شرعية وضرورة واقعية لا محيد عنها، بل إن ضرورتها الشرعية لترتبط بضرورتها الواقعية ارتباطاً شديداً في مجال الدعوة إلى دين الله .

فإنه إلى جانب أن إقامة الحدود سواء على المرتدين أو العصاة المذنبين، هي من شريعة الله التي لا يجوز أن تعطل بأي وجه من الوجوه، فإن من أهداف الشريعة كذلك تمييز الخبيث من الطيب . بل إن القرآن الكريم قد ذخرت آياته بأوصاف المؤمنين والكافرين والمنافقين، لكي يعرف المؤمن هؤلاء فيكون منهم ومعهم، ويتقي أولئك فيفارقههم ويكون عليهم .

قال تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [الْمُحَمَّد: ١٧٩]

يقول الإمام الطبري: (ما كان الله ليدع المؤمنين على ما أنتم عليه من التباس المؤمن منكم بالمنافق، فلا يعرف هذا من هذا، حتى يميز الخبيث من الطيب، يعني بذلك حتى يميز الخبيث وهو المنافق المستسر بالكفر من الطيب. وهو المؤمن المخلص الصادق الإيمان بالمحن والاختبار) اهـ<sup>(١)</sup> (٢٢٧)

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (٨) يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالدِّينَ ءَامِنُونَ وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٨-٩].

يقول الإمام ابن كثير ( . . ولهذا نبه الله سبحانه على صفات المنافقين لئلا يغتر بظاهر أمرهم المؤمنون فيقع بذلك فساد عريض من عدم الاحتراز منهم. ومن اعتقاد إيمانهم وهم كفار في نفس الأمر، وهذا من المحظورات الكبار أن يظن بأهل الفجور خير) اهـ<sup>(٢)</sup> (٢٢٨)

وأي خير ينسب إلى أهل الفجور والكفر أكبر من نسبتهم إلى دين الله؟

وأي محذور وفساد أعظم من اختلاطهم بالمؤمنين وإفساد دينهم عليهم والتشبيه لهم وتمويه الحق عليهم؟ وأي عصر ألزم من

(١) تفسير الطبري ج ٤ ص ١٨٧

(٢) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٧٣.

عصرنا هذا في المعرفة المستبصرة المميزة للخبث من الطيب، خاصة في مجال الدعوة إلى الله.

إن هذا التمييز بين أهل الحق وأهل الباطل هو مفرق الطريق الذي لا معدى عنه؛ ولا فائدة من المماحكة عنده ولا الجدل. إما إسلام وإما جاهلية. إما إيمان وإما كفر. إما توحيد وإما شرك.

إن هذه القضية يجب أن تكون واضحة وحاسمة في ضمير المسلم، وألا يتردد في تطبيقها على واقع الناس في زمانه، والتسليم بمقتضى هذه الحقيقة، ونتيجة هذا التطبيق على الأعداء والأصدقاء!

وما لم يحسم ضمير المسلم في هذه القضية، فلن يستقيم له ميزان، ولن يتضح له منهج، ولن يفرق في ضميره بين الحق، ولن يخطو خطوة واحدة في الطريق الصحيح

وإذا جاز أن تبقى هذه القضية غامضة أو مائعة في نفوس الجماهير من الناس، فما يجوز أن تبقى غامضة ولا مائعة في نفوس من يريدون أن يكونوا دعاة لهذا الدين، وأن يحققوا لأنفسهم هذا الوصف العظيم.

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رحمة، إنك أنت الوهاب.

اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا

فيه يختلفون، اهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي  
من تشاء إلى صراط مستقيم.

وصل اللهم على رسولك الأمين وآله وصحبه أجمعين، ومن  
تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



## أهم مراجع البحث

### القرآن الكريم.

- ١- تفسير الطبري.
- ٢- تفسير ابن كثير.
- ٣- تفسير القرطبي.
- ٤- تفسير البيضاوي.
- ٥- تفسير النسقي.
- ٦- تفسير النيسابوري «غريب القرآن».
- ٧- تفسير الطبرسي «مجمع البيان».
- ٨- تفسير الطوسي «تفسير البيان».
- ٩- تفسير الألوسي «روح المعاني».
- ١٠- تفسير القاسمي «محاسن التأويل».
- ١١- تفسير المنار «رشيد رضا».
- ١٢- تفسير الظلال «سيد قطب».
- ١٣- تفسير الشنقيطي «أضواء البيان».
- ١٤- دفع إبهام الاضطراب «الشنقيطي».
- ١٥- أحكام القرآن «ابن العربي».
- ١٦- أحكام القرآن «الجصاص».
- ١٧- المفردات في غريب القرآن «الراغب الأصفهاني».
- ١٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري «ابن حجر».

- ١٩- شرح النووي على صحيح مسلم.
- ٢٠- تحفة الأحوذى شرح صحيح الترمذى.
- ٢١- الأحاديث القدسية «طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية».
- ٢٢- زاد المعاد «ابن القيم».
- ٢٣- الشفا بتعريف حقوق المصطفى «القاضى عياض».
- ٢٤- البداية والنهاية «ابن كثير».
- ٢٥- النهاية في الفتن والملاحم «ابن كثير».
- ٢٦- الموافقات «للشاطبي».
- ٢٧- الاعتصام «للشاطبي».
- ٢٨- الفروق «للقرافى».
- ٢٩- شرح تنبيح الفصول «للقرافى».
- ٣٠- الأحكام «لابن حزم».
- ٣١- الأحكام «للأمدي».
- ٣٢- إرشاد الفحول «الشوكاني».
- ٣٣- روضة المناظر «ابن قدامة».
- ٣٤- قواعد الأحكام «العز بن عبد السلام».
- ٣٥- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوى «علاء الدين البخارى».
- ٣٦- مراتب الاجماع «لابن حزم» ونقد مراتب الاجماع «لابن تيمية».
- ٣٧- أصول الفقه «محمد أبو زهرة».
- ٣٨- الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية «محمد أبو زهرة».
- ٣٩- نظرية الضرورة الشرعية «وهبة الزحيلي».
- ٤٠- نيل الأوطار «الشوكاني».

- ٤١- المحلي «ابن حزم».
- ٤٢- الروضة الندية شرح الدرر البهية «صديق حسن».
- ٤٣- بدائع الصنائع «الكاساني».
- ٤٤- المغني «ابن قدامة».
- ٤٥- المدونة في فقه الإمام مالك ومقدمات ابن رشد عليها.
- ٤٦- التشريع الجنائي في الإسلام «عبد القادر عودة».
- ٤٧- شرح العقيدة الطحاوية «ابن أبي العز».
- ٤٨- معارج القبول «حافظ حكيم».
- ٤٩- الإبانة عن أصول الديانة «أبو الحسن الأشعري».
- ٥٠- أصول الدين «عبد القاهر البغدادي».
- ٥١- الفرق بين الفرق «عبد القاهر البغدادي».
- ٥٢- حجة الله البالغة «ولي الله الدهاوي».
- ٥٣- تطهير الاعتقاد عن أدراج الإلحاد «الصنعاني».
- ٥٤- الفصل في الملل والأهواء والنحل «ابن حزم».
- ٥٥- الملل والنحل «الشهرستاني».
- ٥٦- تذكرة الحفاظ «للذهبي».
- ٥٧- أخبار عمر وابن عمر «للطنطاوي».
- ٥٨- الإيمان أركانه وحقيقته ونواقضه «محمد نعيم ياسين».
- ٥٩- طريق الهجرتين «ابن القيم».
- ٦٠- الكواشف الجليلة عن معاني الواسطية «عبد العزيز السلطان».
- ٦١- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد «للشيخ عبد الرحمن آل الشيخ».
- ٦٢- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد «للشيخ سليمان آل الشيخ».

- ٦٣- كشف الشبهات «محمد بن عبد الوهاب».
- ٦٤- مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد «محمد بن عبد الوهاب».
- ٦٥- مجموعة التوحيد «المحمد بن عبد الوهاب وابن تيمية وآخرين».
- ٦٦- الإيمان «ابن تيمية».
- ٦٧- الفتاوى الكبرى «لابن تيمية».
- ٦٨- مجموعة فتاوى شيخ الإسلام «ابن تيمية».
- ٦٩- الرسالة التدمرية «ابن تيمية».
- ٧٠- مجموعة الرسائل والمسائل «ابن تيمية».
- ٧١- الصارم المسئول على شاتم الرسول «ابن تيمية».
- ٧٢- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة «ابن تيمية».
- ٧٣- رسالة في أصول الدين «ابن تيمية».
- ٧٤- معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول «ابن تيمية».
- ٧٥- اقتضاء الصراط المستقيم «ابن تيمية».
- ٧٦- رسالة «الكفر الذي يعذر صاحبه بالجهل والذي لا يعذر» لمفتي الديار النجدية أب بطين.
- ٧٧- شرح القواعد الفقهية أحمد الزرقا.
- ٧٨- تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد الصنعاني.
- ٧٩- منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر ملا علي القاري.
- ٨٠- طبقات السبكي.



## فهرست

الموضوع	الصفحة
مقدمة الطبعة الرابعة .....	٥
مقدمة الطبعة الثالثة .....	٧
تصدير الطبعة الثانية (دار الأرقم) .....	١٣
مقدمة الشيخ عبد العزيز بن باز .....	١٩
مقدمة الطبعة الأولى .....	٢٣
الفصل الأول: مقدمات ضرورية .....	٢٩
الفصل الثاني: تأثير عارض الجهل على التوحيد .....	٣٩
الفصل الثالث: تأثير عارض الجهل في الإسلام على الحقيقة .....	٥٧
الفصل الرابع: تأثير عارض الجهل في أصول الشريعة .....	٨١
الفصل الخامس: تأثير عارض الجهل في الأصول الاعتقادية .....	٩٧
الفصل السادس: شبهات وإيضاحات .....	١٠١
الفصل السابع: قضية تكفير المعين .....	١٤٣
ملحق: في الأسماء والأحكام وإقامة الحجة .....	١٥٩
الخاتمة .....	١٨٧
المراجع .....	١٩١

